الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة ٧

الثلاثاء، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

نظرا لغياب الرئيسة، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كورنيليو (قبرص).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

خطاب السيد آرثر بيتر موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ملاوي.

اصطُحب السيد آرثر بيتر موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد آرثر بيتر موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موثاريكا (*تكلم بالإنكليزية*): إن الجمعية العامة تمثل البشرية جمعاء. ولذلك، فإنني أهنئ رئيسة الجمعية العامة. إن ارتقاءها لهذا المنصب يُذكرنا بأنه لا وجود لأقليات في المنظمة، ونحن نعتز بأن نرى الجمعية العامة تقودها امرأة بمستوى سمعتها وبراعتها الفكرية. وأتقدم إليها بالتهاني، مرة أخرى.

قبل عشرة أيام، فقدت أفريقيا مواطنا ملاويا كان أول سفير لنا لدى الجمعية العامة. لقد كان ديفيد روباديري يمثل ضمير القارة الأفريقية وكان شاعرا لعموم أفريقيا، تبنته شرق أفريقيا ابنا لها. وقبل شهر واحد، خسر العالم أفريقيا كان أول أمين عام للأمم المتحدة من أفريقيا السوداء. لقد كان كوفي عنان إنسانا أفريقيا وروحا ملهمة للعالم. وكان كوفي عنان صوتا للسلام وصوتا لمن لا صوت لهم وكان الضمير والحكم الأخلاقي للعالم. لقد مضى قدما بحزم رافعا راية السلام في خضم الاضطرابات عندما كان بعضنا مشغولين بإعلان الحرب على السلام.

واليوم، أقف لأحث الجمعية العامة على رفع راية السلام تلك، التي دافع عنها أخي كوفي عنان. وأحث الجمعية على النهوض والمضي قدما بروح الدفاع عن السلام تلك. فالسلام رغبة عالمية. وكلنا يرغب في السلام. ويجب علينا جميعا الحرص

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

على السعي إلى تحقيقه. إن السلام ثمين. إن السلام هش. ويجب علينا جميعا أن نحرسه بغيرة. ولا يمكننا أن نجلس هنا ونشعر بالفخر كجمعية في حين أن هناك مجتمعات بشرية تُطرد من ديارها وتُجبر على ترك بلدانها ويحكم عليها بمصائر مجهولة من العيش بلا مأوى. كل إنسان يحتاج إلى وطن. ولا يمكننا أن نعتز بأننا أعضاء في الأسرة البشرية عندما يكون هناك أطفال أبرياء ورجال لا صوت لهم ونساء ضعيفات، يعانون ويُقتلون. إن كل حياة نفيسة. والتاريخ سيحكم على قيادتنا العالمية وإرث المنظمة بميزان كيفية دفاعنا عن من لا يستطيع الدفاع عن نفسه وإطعامنا للجائع وتمكيننا للضعيف. وسيحكم التاريخ على جيلنا استنادا إلى الكيفية التي ندافع بها عن الحياة البشرية ونحمي بها هذا الكوكب المعرض للخطر. ولذلك، فإن من مسؤوليتنا المشتركة السعي إلى تحقيق السلام بجميع أشكاله والدفاع عن السلام والتواصل للمقارعة بالحجة مع من يعلنون الحرب على السلام.

إن أهمية المنظمة تتوقف على قدرتنا على تلبية احتياجات الناس في جميع أنحاء العالم. وذلك يشمل أفريقيا، كما سأناقش في ختام حديثي. دعونا لا نشك على الإطلاق في أن السعي إلى تطبيق المسؤولية المشتركة يعني الشمول الجماعي. إن لكل دولة أهميتها، ونحن جميعا لدينا ما نقدمه. ولذلك السبب، بدأت بياني بتذكير الجمعية بأنه لا توجد أقليات هنا. وليست هناك دول صغيرة. هنالك فحسب دول في الأمم المتحدة. ولنعترف، بطبيعة الحال، بأنه سيكون هناك دائما عدم مساواة اقتصادية بين الدول، ونعم، لدينا جميعا ما نقدمه للجنس البشري. غير أنه يجب على من يمتلكون الموارد والسلطة تقديم المزيد. ولنتذكر أن السلطة ليست مركزا؛ فالسلطة مسؤولية. والقيادة ليست هيبة؛ إن القيادة مسؤولية. ويجب علينا أن نُعرِّف القيادة العالمية من منظور المسؤولية العالمية.

ونحن على استعداد للوفاء بمسؤوليتنا والتزاماتنا في المجتمع العالمي. وستظل ملاوي ملتزمة بالمثل العليا للأمم المتحدة. إن ملاوي تؤيد قيم الحكم الديمقراطي والسلام والأمن. وما زلنا ملتزمين بالمشاركة في الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين.

وما فتئت ملاوي تلتزم بالنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. ولا نزال ملتزمين بالمشاركة في التعاون الدولي من أجل التصدي للتحديات التي تواجه المجتمعات البشرية.

وملاوي تثمن تضحيات ذوي الخوذ الزرق. وتكوينهم يبين التزام الأمم المتحدة بمبدأ مشاركة الأمم من جميع المناطق. ونفتخر بكون بلدنا أحد المساهمين بفعالية في عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. ونحن نعتبر الدفاع عن السلام تضحية ثمينة. وملاوي خدمت في بعثات حفظ السلام في دارفور وليسوتو وكوت ديفوار. وهي جزء من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا.

وفي إطار سعينا إلى تعزيز السلام والعدالة والمؤسسات الفعالة، أود أن أعلن أنه في عام ٢٠١٩، سيعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة في ملاوي. وأرحب بهذه الفرصة وشرف استضافة المنتدى. وأعتقد أن هذا الحدث سيكون حافزا كبيرا على تصميمنا على تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

وملاوي تؤيد عزم الأمم المتحدة على حفز التعاون الدولي في تعزيز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية. ونحن ملتزمون بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونؤيد أولويات الأمم المتحدة في القضاء على الفقر والجوع بجميع أشكاله وأبعاده. فأولويات الأمم المتحدة هي أولويات ملاوي أيضا، ولن نتوانى حتى عن تحقيق كامل أولوياتنا بالترتيب.

ونحن فخورون بجهودنا وإنجازاتنا في مجال صحة الأم وتعليم الفتيات وتمكين الشباب والمساواة بين الجنسين. ومع ذلك، فإن محنة اللاجئين والمهاجرين تقلق شعب ملاوي. فنحن نرى أن

اللاجئين يشكلون جزءا من أسرتنا البشرية. ونؤمن بمسؤوليتنا الجماعية عن ضمان حماية اللاجئين وسلامتهم والوصول إلى الملجأ. ولذلك، تستضيف ملاوي اللاجئين منذ عقود.

وأود أن أشير أيضا إلى أن ملاوي استقبلت هذا العام وفدا رفيع المستوى من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ونحن نشارك بنشاط في المبادرة الرامية إلى وضع إطار شامل للاستجابة للاجئين، والذي وافقت عليه الدول الأعضاء. لقد وضعنا مفهوم الإطار الذي سيتم تطبيقه في ملاوي في استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية واتفاق تعاوننا مع الأمم المتحدة.

وفي شأن آخر، فإن ملاوي ضحية لتغير المناخ ومكافِحة له في نفس الوقت. فعواقب تغير المناخ حقيقية ومدمرة ومأساوية على نطاق واسع في كثير من الأحيان. ولهذا السبب، أود أن أحث جميع الحكومات وكبار رجال الأعمال والمستثمرين والمجتمع المدني للعمل على خفض معدل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٢٠ وتحقيق أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

ويجب أن نتحرك لتسريع التحول الأخضر، وإيجاد المزيد من فرص العمل وتوفير النقل المستدام ونظم الطاقة النظيفة. وبدورها، تقوم ملاوي بتنفيذ مختلف مبادرات الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود، ولكن لا نستطيع القيام بذلك بمفردنا. نحتاج إلى موارد كافية ويمكن التنبؤ بها ومستدامة للتمويل المتعلق بالمناخ، مثل صندوق المناخ الأخضر، من أجل دعم ما نتخذه من إجراءات.

وأود أيضا أن أشير إلى أن حكومة بلادي تسعى إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠. وبالنظر إلى العواقب الوخيمة المترتبة على تغير المناخ، فإن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية يشكل تهديدا خطيرا في بلد لا يزال يعتمد على زراعة الكفاف البعلية.

ونعتقد أن النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمرن أمر أساسي للتغلب على الجوع والحد من الفقر. وفي هذا الصدد، وخلال السنوات الأربع الماضية، اتبعنا دون هوادة تدابير الاقتصاد الكلي التي تعمل الآن على تحسين اقتصاد ملاوي. لقد استقر الاقتصاد في غضون أربع سنوات رغم الكوارث الطبيعية للفيضانات والجفاف والجوع التي ضربت ملاوي لسنتين متتاليتين. وفي غضون السنوات الأربع المضطربة هذه، خفضنا معدل التضخم من ٢٤ في المائة إلى أقل من ١٠ في المائة. وخفضنا أسعار الفائدة من ٢٥ في المائة إلى ١٦ في المائة. ورفعنا غطاء الواردات من أدنى نقطة إلى أعلى مستوى له في تاريخنا الاقتصادي. وارتفع غطاء وارداتنا من أقل من شهرين إلى ستة أشهر. وجعلنا العملة المحلية مستقرة ويمكن التنبؤ بها.

والأهم من ذلك، عندما بدأت قيادتي في ملاوي قبل أربع سنوات، واجهت معدل نمو بلغ ٢,٤ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي. ونتوقع الآن نموا بنسبة ٤ في المائة في السنة المالية ٢٠١٨-٢٠١٩، وأن يرتفع النمو إلى ٦ في المائة في عام ٢٠١٩. ونحن نعمل على تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي هذه لأن الاقتصاد السيئ ظلم لمواطني البلد.

وفي الوقت نفسه، نواصل التركيز على العدالة لقطاعات محددة في مجتمعنا. نحن نحارب العنف ضد النساء والفتيات. وأعتقد أنه لا يمكن لأي مجتمع بشري أن يتطور بشكل ملموس بينما يقوم بتهميش نسائه. يجب أن يكون التطوير شاملا للجميع دائما. وبدعم من الأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرين، لا سيما الاتحاد الأوروبي، ستنفذ ملاوي في عام ٢٠١٩ مبادرة الأضواء الكاشفة من أجل القضاء على العنف ضد النساء والفتيات.

وأكرر أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يتقدم بدون شبابه. ولذلك، تقوم ملاوي بتنفيذ عدد من برامج الشباب، بما فيها برنامج لتطوير المهارات التي تتطلب إنشاء الكليات الفنية

المجتمعية. ونعمل على تمكين الشباب بالمهارات اللازمة لهم لتوفير فرص العمل والأعمال التجارية لأنفسهم وللآخرين. ونعتقد أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يتطور بدون القوى العاملة الماهرة. وحاجتنا الملحة تتمثل في تدريب المدربين لبرنامج الشباب هذا.

وأضيف أيضا أن ملاوي تعتقد أن مواطني كل بلد يجب أن تكون لديهم هويات قانونية. وقد أنجزت ملاوي ذلك المبدأ. واليوم، فإن أكثر من ٩٥ في المائة من الأشخاص من سن ١٦ فما فوق لديهم بطاقات هوية وطنية، ونحن بصدد إدماج بطاقات الهوية الوطنية لاستخدامها في التعليم والمالية والزراعة والأمن والرعاية الاجتماعية والمؤسسات العامة الأخرى.

وملاوي ستعمل دائما بروح الفريق في المجتمع الدولي. ونحن نؤيد مبادرات الأمم المتحدة لمكافحة الأخطار العامة والتحديات العالمية، بما فيها الإرهاب وتغير المناخ. وندعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي هذا الصدد، ترحب ملاوي باتخاذ القرار ٢٧٩/٧٢، بشأن إعادة هيكلة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وكذلك القرار ٣٠٥/٧٢ بشأن استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١/٦٨ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ونحن نؤيد بقوة الموقف الأفريقي الموحد الذي يدعو إلى تخصيص مقعدين دائمين لهما حق النقض وخمسة مقاعد غير دائمة لأفريقيا في مجلس الأمن. لماذا تخشى بعض الدول فقدان السلطة من خلال توفير مساحة لصنع القرار لأفريقيا بينما لا تفقد السلطة من خلال استيعاب قارات أخرى؟ هل تشكل أفريقيا كل هذا التهديد؟ يجب أن ينتهي هذا الفصل للأفارقة. لماذا نسمح بأن تتهم المنظمة بالنفاق، فنحن ندعو إلى الديمقراطية في كل مكان، إلا أننا لسنا ديمقراطيين بما يكفي لاستيعاب ما يقرب من ثلث أعضاء الجمعية؟

وأختتم بياني بمدح الحكمة التي تنطوي على المفارقة في الموضوع الذي تم اختياره لهذا العام. علينا أن نثبت أننا قادرون على الوفاء بمتطلبات هذا الموضوع. لا يمكننا الحديث عن المسؤولية المشتركة بينما نقوم بتهميش الأفارقة وحرمانهم من المشاركة الكاملة في قراراتنا. ولا يمكننا أن نتحدث عن القيادة العالمية للأمم المتحدة عندما لا تكون القيادة الأفريقية حاضرة على طاولات صنع القرار. وفي أي نظام سياسي، لا يمكننا الادعاء بأهمية أناس ننكرهم.

لقد آن الأوان لكي تصبح الأمم المتحدة وثيقة الصلة بجميع الناس. آن الأوان لكي تظهر قيادة عالمية جامعة لكل الأمم. آن الأوان للتعهد بالمسؤوليات المشتركة مع أفريقيا وبقية العالم. آن الأوان لكي تستمع هذه الجمعية إلى صوت أفريقيا؛ فلننصت لها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ملاوي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد آرثر بيتر موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جيمي موراليس، رئيس جمهورية غواتيمالا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غواتيمالا.

اُصطحب السيد جيمي موراليس، رئيس جمهورية غواتيمالا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جيمي موراليس، رئيس جمهورية غواتيمالا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موراليس أيما (*تكلم بالإسبانية*): إذ أشارك في افتتاح هذه الدورة للجمعية العامة، فإن من دواعي سروري العظيم أن أهنئ السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على انتخابها لترؤس هذا المحفل العالمي الأول، بوصفها أول امرأة

من أمريكا اللاتينية والمرأة الرابعة التي تشغل هذا المنصب في تاريخ المنظمة. وأتمنى لها النجاح، وليس لدينا أدنى شك في أنها ستؤدي عملا ممتازا طوال هذه الدورة.

وأود باسم حكومة غواتيمالا وشعبها، أن أشكر المجتمع الدولي ومختلف المنظمات التي تقدّم المساعدة الإنسانية على تضامنهما ودعمهما لنا في مواجهة المأساة التي وقعت في بلدي في ٣ حزيران/يونيه من جراء الانفجار البركاني الذي تسبب في خسائر بشرية لا تعوض وضحايا يزيد عددهم على ١,٧ مليو شخص، علاوة على مئات الإصابات والأضرار المادية الكبيرة.

لقد أتيحت لنا الفرصة اليوم للتفكير في الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في النظام العالمي واحترام سيادة البلدان التي تتألف منها. وإنني على اقتناع أكثر رسوخا من قبل بأن مهمتنا ليست أكبر مما لدينا من عزم وقوى. وورائي هنا رمز يدل على أن بإمكاننا أن نجنح إلى السلم والتعاون في هذا العصر الذي نواجه فيه العديد من الحواجز والاختلافات، وأن نجد في التسامح والاحترام ملتقى للحوار. وأمثل في الوقت نفسه، غواتيمالا، وهي بلد ذو تقاليد راسخة وشعب مؤمن ويبدي حبا واحتراما للعائلة بوصفها أساسا للمجتمع، ويرى أن دورة الحياة تبدأ من فترة الحمل، فضلا عن كونه شعبا مكرسا لاحترام الحرية وبناء مجتمع سلمي. ومن الأمثلة على تلك الصورة عن بلدنا وعلى سعينا على تحقيق السلام الدائم، إرادة غواتيمالا القوية وعزمها على إيجاد حل سلمي ونهائي للنزاع على الأراضي البرية والبحرية مع بليز لما يزيد على قرن ونصف.

ويسرني أن أتشاطر مع الجمعية العامة أنه قد أُجري استفتاء في غواتيمالا في ١٥ نيسان/أبريل بشأن مسألة عرض هذه القضية على محكمة العدل الدولية. وأسفر الاستفتاءعن تأييد مدو لذلك القرار في بلدنا. فقد صوّت ستة وتسعون في المائة من الناخبين مؤيدين في استفتاء شهد أكبر نسبة مشاركة للمواطنين في تاريخ البلد. ونحن على اقتناع بأن حل هذا النزاع سيحقق منافع اقتصادية واجتماعية وسياسية لكلا البلدين. وعليه، نرحب أيضا بقرار حكومة بليز المتعلق بتحديد موعد لإجراء استفتاء على الموضوع نفسه في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩ونتطلع إلى نتائجه بحماس كبير.

فالسعي إلى تحقيق التنمية في المنطقة يؤدي أيضا إلى تحقيق السلام والرخاء. ويسرنا أن نتشاطر معكم حقيقة أن التكامل الاقتصادي في أمريكا الوسطى ما يزال يزداد قوة ويحرز تقدما حتى بعد مضي نصف قرن من الزمن. واتخذنا في هذا العام خطوة تاريخية بإنشاء اتحاد جمركي بين غواتيمالا وهندوراس والسلفادور. وبالنسبة لأمريكا الوسطى فإن هذا الاتحاد الجمركي يعني أن نسبة ٨٠ في المائة من التجارة الثنائية ستحظى بحرية عبور البضائع بفضل مواءمة التعريفات الجمركية. وبالمثل، انخفضت تكلفة نقل السلع إلى ما يتراوح بين ٢١ و ٢٥ في المائ ما أدى إلى زيادة الصادرات وزيادة الناتج المحلي الإجمالي في بلداننا وتحسين جباية الضرائب وتعزيز القدرة التنافسية لشركاتنا. ووفقا لبيانات البنك الدولي، انخفض زمن العبور عبر الحدود من بين ٦ ساعات و ٥٥ ساعة إلى ١٥ دقيقة فقط. ويساعد هذا الاتحاد الجمركي على تحويل بلدان أمريكا اللاتينية الثلاثة هذه إلى سوق مشتركة لـ ٣٢ مليون نسمة.

وتبذل غواتيمالا جهودا لم يسبق لها مثيل في المنطقة لمكافحة التهديدات العابرة للحدود الوطنية. وأسفر تصميم قوات الأمن الغواتيمالية بالقضاء على ٤٧١ مليون نبتة من نبتات الخشخاش تزيد قيمتها على مليون ١,٤ بليون دولار على مدى العامين الماضيين بالتعاون مع الوكالات التابعة للولايات المتحدة. وتمكّنا من ضبط ٠٠٠ ٣٤ كيلوغرام من الكوكايين وزدنا مضبوطات الهيروين بنسبة ٤٠٠ في المائة في غضون السنوات الماضية. وهذا يعني أننا ضبطنا خلال العامين الماضيين كميات أكبر من المخدرات وتزيد على كل الذي ضبطناه منها خلال السنوات الثماني السابقة مجتمعة وحلنا دون تضرر ما يزيد على ٣٠ مليون

من مواطني الولايات المتحدة والمواطنين الأوروبيين من استهلاك هذه المخدرات.

وأحرزت غواتيمالا تقدما ملحوظا في مجال الشفافية ومكافحة الفساد. وتعمل مبادرة الحكومة وآليتها المفتوحتين على أساس خطة العمل الوطنية الثالثة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ اللتين تمكنتا من الوفاء بنسبة ٨٧ في المائة من التزاماتهما في مجالات الحصول على المعلومات العامة وتحقيق الشفافية المالية والمشاركة المدنية والابتكار التكنولوجي والمساءلة.

وعملت غواتيمالا جاهدة لأجل الامتثال للمعايير الدولية للمنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية، وصدّقت على اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وسمحت تلك الجهود برفع اسم غواتيمالا من قائمة البلدان التي تعتبر ملاذات للتهرب الضريبي. وفي السياق نفسه، تلقت الأمانة العامة لرئاسة جمهورية غواتيمالا شهادة المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ٩٠٠: ٢٠١٥ اعترافا بجودة إدارتها. وتلقت الأمانة العامة مؤخرا شهادة المنظمة نفسها ٣٧٠٠١:٢٠١٦ اعترافا بمكافحتها للرشوة، وهما الشهادتان الوحيدتان من نوعهما على نطاق العالم. ويساعد ذلك النظام الإداري المؤسسات على تحسين أدائها العام وتوفير أساس متين للمبادرات في مجال التنمية المستدامة. وهو أيضا أداة لتعزيز النزاهة والشفافية والنزاهة والامتثال للمعايير تقلل إلى أدنى حد ممكن من مخاطر الرشوة عن طريق الامتثال للالتزامات القانونية. وبالإضافة إلى ذلك أُجري تعداد وطني آخر للسكان والمساكن بعد مضي ١٦ عاما على آخر تعداد. وأُجرى تعداد هذا العام باستخدام أحدث الخرائط الرقمية وتمكن من تغطية ٩٦ في المائة من الأسر، الأمر الذي سيسهم في تحسين نوعية المعلومات الإحصائية الهامة لتقييم سياساتنا العامة وقياس مدى فعاليتها.

وسأتناول الآن مسائل الأمن والعدالة نظرا لاحترام حكومتي الدائم للقانون وسيادة القانون. ويمكنني القول وأنا مرفوع الرأس بأنه ليس ثمة ما يشير إلى أي ممارسات فساد في إدارة حكومة بلدنا. بل على العكس تماما، فقد توليت أنا بصفتي رئيسا للجمهورية، قيادة الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد بغية تعزيز الشفافية والمساءلة على الصعيد الحكومي. والدليل على ذلك أننا اتخذنا خطوات هامة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتحسين الممارسات الجيدة المؤدية إلى الشفافية الحكومية.

واتساقا مع ما ذُكر آنفا، نرى أن من الضروري احترام سيادة جميع البلدان وضمان الحرية الكاملة والاعتراف بمعتقدات جميع الدول وقيمها ومبادئها، فضلا عن الامتناع عن فرض أي مخططات بيروقراطية عالمية تُفرَض على بيروقراطية أي من الدول كيف تدير شؤونها.

بعد قرابة أربعة عقود من النزاع المسلح الداخلي، وقّع الغواتيماليون على اتفاق سلام قوي ودائم، وقد اضطلعنا بالمهمة الشاقة والصعبة فالمتمثلة في بنائه والإبقاء عليه. إن بناء السلام ليس بالمهمة السهلة، لأن العواقب الوخيمة للنزاع المسلح قد أضعفت مؤسساتنا. وغواتيمالا هي الدولة الوحيدة التي وقعت اتفاق تعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة لإنشاء لجنة دولية لمناهضة الإفلات من العقاب، المعروفة باسم اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، التي كان من المقرر أصلا أن تدوم سنتين. وتقديراً لقيمة المبادرة، قررت دولة غواتيمالا تمديد تلك الفترة خمس مرات. وتحت قيادة ثلاثة من المفوضين، مرّت اللجنة بأوقات جيدة وأخرى سيئة، ثم قررت غواتيمالا بوصفها دولة ذات سيادة عدم طلب تمديدها للمرة السادسة، لأننا نعتقد أن أكثر من عقد من الزمن قد أتاح لها الوقت الكافي للوفاء بولايتها. وفي الوقت نفسه، طلبنا إلى الأمين العام أن يبدأ بنقل القدرات إلى مؤسسات غواتيمالا المسؤولة عن ضمان العدالة، وفقاً للولاية المسندة إليها.

إن دولة غواتيمالا ممتنة للدعم الفني الذي قدمته اللجنة في مجال تعزيز مؤسساتها الديمقراطية، ونقدر إسهاماتها في

تعزيز ثقافة الشفافية ومكافحة الإفلات من العقاب، لا سيما الفساد. ونحن ممتنون أيضاً للمجتمع الدولي على ما قدمه من دعم مالي لإمداد اللجنة طوال هذه السنوات. وتوخياً للشفافية، فسيكون من المناسب أن يقدم الأمين العام تقريراً عن تفاصيل استخدام الموارد منذ إنشاء اللجنة لإطلاع المجتمع الدولي على كيفية تخصيص الأموال المعتمدة. وفي ظل هذه الظروف، من الضروري تعريف المجتمع الدولي بالأسباب التي تقرر لأجلها عدم تمديد ولاية اللجنة.

أولاً، لأنها انتهكت الدستور السياسي للجمهورية وقوانيننا والاتفاق ذاته الذي يستند إليه إنشاؤها، في حين أنها تجاوزت حدود ولايتها وتلاعبت بالعدالة ونالت من قرينة البراءة ومراعاة الأصول القانونية. ثانياً، تدخّل المفوّض بيلاسكيث في الشؤون الداخلية للبلد، بينما عمل على تسييس العدالة وإضفاء الطابع العدلي على السياسة؛ وقد استقطبت تلك الانتهاكات المجتمع الغواتيمالي وأدت إلى بيئة من عدم الاستقرار تهدد الأمن الوطني. وفي السنوات الأخيرة، أثيرت شكوك متزايدة حول اللجنة على الصعيدين الوطني والدولي، وما أثار دهشتنا أن قضية تتضمّن اضطهاد أسرة روسية – آل بيتكوف – أصبحت معروفة في جميع أنحاء العالم. وطالبت لجنة هلسنكي الأمريكية من اللجنة تزويدها بمعلومات عن هذه المسألة، ورفضت اللجنة مراراً القيام بذلك. إن رفض إظهار الخضوع للمساءلة هذا يتعارض مع روح اللجنة في مكافحة الإفلات من العقاب.

وأكرر دهشة بلدي من أن اللجنة، على الرغم من أن حكومة غواتيمالا قد أعربت عن شواغلها إزاء انتهاكاتها، قد شرعت البت في قضية تمس المصالح الدولية لتجعل المجتمع الدولي يفهم المظالم التي ارتكبتها لجنة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أذكرُ اللامبالاة والتعامل السلبي من جانب الأمين العام، الذي أطلعتُهُ شخصياً ورسمياً، طيلة أكثر من عام، على شواغل حكومة غواتيمالا بشأن الممارسات السيئة للجنة ومفوضها. وأود أن أوضح أنني لن أدافع عن أولئك الفاسدين أو أناصر أي شخص معني بالإجراءات القضائية التحريضية ضد نظام العدالة في غواتيمالا. لكن، في الوقت نفسه، لا يمكن لأي أحد أن ينكر أن الكثير من الغواتيماليين، شأنهم في ذلك شأن آل بيتكوف، قد عانوا من الاضطهاد غير القانوني ومن انتهاكات حقوق الإنسان والضمانات الدستورية لديهم على يد اللجنة، التي تمتعت بالإفلات التام من العقاب.

فكيف يعقل أن تنتهك اللجنة مبادئ افتراض البراءة ومراعاة الأصول القانونية في غواتيمالا؟ وعلى نقيض المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والنظام الدستوري لغواتيمالا، لطالما بدأت بيانات اللجنة بالمؤتمرات الصحفية، وبالتوسط في قضايا انتهاك مبدأ قرينة البراءة، لأن الضغط كان يُمارَسُ من خلال هذه الوساطة على القضاة والموظفين القضائيين فيما يتعلّق بقراراتهم. إن البيان الذي أدلى به الحقوقي الذي يرأس اللجنة، ومؤداه أن الأشخاص يصبحون أقل براءة فيما تمضي التحقيقات والإجراءات الجنائية قدماً، ينتهك الدستور السياسي للجمهورية، الذي يضمن حق الإنسان في افتراض براءته. ويبقى الشخص بريئاً حتى صدور قرار مبرم بالإدانة.

وسنكون مقصّرين إذا لم نُشِرْ إلى انتهاك آخر، وهو الاستخدام المفرط للقوة وإساءة استعمال السلطة، الذي أصبح معروفاً شعبياً بـ ”أيام الخميس السوداء للجنة“، التي تتضمن بالإضافة إلى ما سبق ذكره من المؤتمرات الصحفية، حالات الاعتقال والمداهمة التي تتسم بالاستخدام المفرط للقوة، المقترن بوجود عشرات أفراد الشرطة المدججين بالسلاح والمسلحين ببنادق من العيار الثقيل. وفي هذا الصدد، صُعقت غواتيمالا من إحدى هذه المداهمات، التي انطوت على الدخول غير المشروع إلى مقر إقامة الرئيس في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وقد كان هذا الاعتداء مؤسفا لأن سلامة المؤسسات في بلدنا، بالإضافة إلى اختراق ثلاثة أطواق أمنية تحيط بمقر الإقامة

الرئاسي، قد تعرضت للخطر. وقد شارك أفراد من اللجنة ومركبات تابعة للأمم المتحدة في هذه المداهمة.

هذه الوقائع واردة في الوثيقة التي تعالج شواغل دولة غواتيمالا والتي قُدّمت شخصياً إلى الأمين العام قبل أكثر من عام. ويجب أيضاً التصدي لحقيقة أن اللجنة قد جعلت من الإفراط في استخدام الاحتجاز السابق للمحاكمة، الذي ينبغي ألا يُستخدم إلا في ظروف استثنائية، قاعدة في غواتيمالا. وبموجب قوانين غواتيمالا، لا أحد يجب أن يظل في الحبس الاحتياطي لمدة تزيد على ثلاثة أشهر، ولكن في القضايا التي تتعلق باللجنة، ظلّ بعض الأشخاص رهن الحبس الاحتياطي لأكثر من ثلاث سنوات، ولا يزالون محبوسين لمدة خمس سنوات إضافية، في حين تتوالى الإجراءات القضائية، التي لم تُسفر إلا عن براءتهم في وقت لاحق.

وحتى الآن، لا يزال المئات من الأشخاص في الحبس الاحتياطي منذ سنوات طويلة. وهناك قضية من هذا القبيل – ما يسمى قضية بيكوك – التي حُكمَ بموجبها على شخص في غواتيمالا وآخر في النمسا وآخر في إسبانيا. وفي البلدان الثلاثة جميعها، استُنتجَ بأن الأدلة التي قُدّمت غير كافية، وثبتت براءة الأشخاص الثلاثة. ونعرب اليوم عن حزننا لوقوع خمس وفيات ناجمة عن إساءة استعمال الاحتجاز السابق للمحاكمة، حيث مارست اللجنة ضغطاً على القضاة دفعهم إلى عدم تقديم أشكال بديلة للحبس كانت ستضمن تقديم العلاج الطبي المناسب. وأود أن ألفت الانتباه إلى أن هذه المعاملة غير الإنسانية لم تُطبّق بحق أخطر المجرمين أو المتجرين بالمخدرات.

والقضية الأخرى التي أود التطرق إليها هي قضية ألفريدو ثيمري، وهو شاب يبلغ ١٩ سنة من العمر، ضُرب بصورة وحشية من قبل موظفي اللجنة، مما أدى إلى إصابته بكسور متعددة وخطيرة في الجمجمة والوجه. لقد تجاوز السيد بيلاسكيث سلطة ولايته، بالإضافة إلى وقوعه في تضارب المصالح، عندما طلب تسجيلاً مصوراً لكاميرات المراقبة، وهو دليل لا يحق إلا للمدعي العام الحصول عليه. كيف يمكن وصف هذا الأمر – هل هو عدل أم إفلات من العقاب؟

لقد أصبحت اللجنة بالدرجة الأولى تهديداً للسلام في غواتيمالا. وقد أنشأت نظام رعب تتعقب من خلاله كل من يفكر بشكل مختلف، أو يخضع للتحقيق لدى اللجنة أو يواجه تهما وجهتها إليه أو تمت إحالته إليها، من أجل إكراه الشهود الذين تحوّلهم فيما بعد إلى متعاونين فعالين عن طريق منحهم محاكمات بإجراءات موجزة وعقوبات مخففة.

وللأسف، فقد فُقد المثل الأعلى للجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا في خضم بيروقراطية الأمم المتحدة وعقيدة تمجيد الفرد، والذي لا ينبغي، من حيث المبدأ، أن يكون أكبر من المؤسسات التي يمثلها. والمؤكد أن غواتيمالا اليوم أكثر استقطابا مما كانت عليه منذ عقود. ويقول البعض إنه لم يكن لدينا هذا النوع من الاستقطاب، حتى أثناء النزاع المسلح في غواتيمالا في الثمانينات من القرن الماضي. وقد سعت مجموعات من الأشخاص ذوي الآراء المتطرفة إلى الاستفادة من مكافحة الفساد، فأثنت على عمليات الاضطهاد الانتقائي التي تحولت إلى مظاهرات علنية من جانب اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب المتحيزة أيديولوجيا. ونحن في غواتيمالا لا نريد المزيد من المواجهة، بل نريد السلام والعدالة. وبنفس الاحترام الذي لطالما أبديناه، فإنني أطلب علنا من الأمين العام، أمام الجمعية العامة، إذا تمكنا من الاتفاق على تعيين مفوض جديد للجنة الدولية، القيام بنقل القدرات التقنية إلى الهيئات المختصة. ولطالما تصرفت غواتيمالا بنية حسنة في جميع الأوقات، ولا نزال نعتقد اعتقادا راسخا أنه يمكن حل المنازعات وديا عن طريق الحوار.

وبالانتقال إلى مواضيع أخرى، ينبغي أن نشير إلى أن غواتيمالا بلد يقع في منطقة مدارية معرضة للخطر تعاني بشكل متزايد وخطير من آثار تغير المناخ. وإننا نواجه مرة أخرى نوبة

جفاف طال أمدها تؤثر على أضعف قطاعات سكاننا. وهذا هو السبب في أننا قد استثمرنا في إعادة تأهيل جميع ما لدينا من شبكات الري ونظم الري الصغيرة، التي يمكن أن تساعد على ضمان إنتاج المزارعين ذوي الدخل المنخفض. وقد ركزنا في ميزانيتنا المخصصة للاستثمارات العامة على أولوياتنا الإنمائية الوطنية، كما تمكنا من المساهمة في الجهود البيئية العالمية من خلال تصميم تكنولوجيا تسمى السياجات الأحيائية لتطهير الأنهار والشواطئ والبحار والمحيطات، وهي تكنولوجيا اعترف بها المنتدى الاقتصادي العالمي. ونواصل العمل على مكافحة سوء التغذية المزمن من خلال استراتيجيتنا وسياستنا الوطنية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ للوقاية من سوء التغذية المزمن، والتي ترتبط ارتباطا مباشرا بأهداف التنمية المستدامة الرامية إلى القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وضمان توفير تعليم جيد.

ويسرني بالغ السرور أن أعلم أن الجمعية العامة قد أحرزت تقدما في المفاوضات بشأن إبرام اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وحكومتي تركز بوضوح على تحسين ظروف الأمن والتنمية من أجل الحد من الهجرة والخطر الذي يواجهه المهاجرون عند الشروع في رحلات محفوفة بالمخاطر خلال سعيهم إلى تحسين نوعية حياتهم. وفي الوقت نفسه، سنواصل العمل على تعزيز شبكتنا القنصلية بأسرها.

في الختام، أود توجيه رسالة وحدة وسلام إلى شعبي وإلى المجتمع الدولي بأسره. إنني سأعود إلى بلدي ولدي رؤية وأمل في غد أفضل للجميع. وأختتم بالاقتباس من روبين داريو العظيم عندما قال عن بلده: ”إذا كان بلدكم صغيرا، فلتكن أحلامكم كبيرة“.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غواتيمالا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جيمي موراليس، رئيس جمهورية غواتيمالا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية مصر العربية.

اصطحب السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس السيسي: أهنئ السيدة الرئيسة على تولي رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، وأعرب عن تقديري لجهود السيد ميروسلاف لايتشاك، رئيس الدورة السابقة، كما أُحييها على اختيار موضوع هذه الدورة، فما أحوجنا لتجديد التزام الدول الأعضاء ومساهمتها في تعزيز مكانة الأمم المتحدة ودورها، كقاعدة أساسية لنظام دولي عادل وفاعل يقوم على توازن المصالح والمسؤوليات واحترام السيادة ونشر ثقافة السلام والارتقاء فوق نزعات العنصرية والتطرف والعنف وتحقيق التنمية المستدامة. تلك هي القيم التي حكمت الرؤية المصرية تجاه الأمم المتحدة منذ مشاركتنا في تأسيسها قبل سبعة عقود، وخلال الفترات الست التي انتُخبت فيها مصر لعضوية مجلس الأمن، وآخرها عام ٢٠١٦-٢٠١٧. كما أنها الدافع وراء إسهام مصر النشط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لتصبح سابع أكبر مساهم على مستوى العالم في هذه العمليات.

بهذا الإيمان الراسخ بقيم ودور الأمم المتحدة، ومن منطلق المصارحة، أرى أن علينا أن نعترف بأن ثمة خللا يعتري أداء

المنظومة الدولية ويلقي الكثير من الظلال على مصداقيتها لدى كثير من الشعوب، خاصة في المنطقتين العربية والأفريقية اللتين تعيش مصر في قلبيهما. فكيف نلوم عربيا يتساءل عن مصداقية الأمم المتحدة وما تمثله من قيم في وقت تواجه فيه منطقته مخاطر التفكك وانهيار الدولة الوطنية لصالح موجة إرهابية وصراعات طائفية ومذهبية، تستنزف مقدرات الشعوب العربية، أو يتساءل عن عدم حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة للعيش بكرامة وسلام في دولة مستقلة تعبر عن هويته الوطنية وآماله وتطلعاته؟

وهل يمكن اعتبار الأفريقي مغاليا إن شكا من انعدام فعالية النظام العالمي بينما تعاني قارته من نظام اقتصادي يكرس الفقر والتفاوت ويعيد إنتاج الأزمات الاجتماعية والسياسية، ولا يتيح آفاقا للتطور أو التقدم؟

أنقل لكم أسئلة شعوبنا من منطلق رئاسة مصر لمجموعة الـ ٧٧ والصين، التي تضم غالبية سكان هذا الكوكب وصاحبة المصلحة الأكبر في تفعيل دور الأمم المتحدة. فالدول النامية لا تحتمل العيش في منظومة دولية لا يحكمها القانون والمبادئ السامية التي تأسست عليها الأمم المتحدة، وتكون عرضة للاستقطاب ومحاولات البعض الهيمنة على النظام الدولي وفرض توجهاتهم على أعضاء المجتمع الدولي.

وسأوجز رؤية مصر في ثلاثة مبادئ يتعين تجديد الالتزام بها، وثلاث قضايا يتوجب إعطاؤها الأولوية لكي تستعيد الأمم المتحدة فعاليتها ودورها.

أول هذه المبادئ أنه لا مجال لحديث عن تفعيل النظام الدولي إذا كانت وحدته الأساسية، أي الدولة الوطنية القائمة على مفاهيم المواطنة والديمقراطية والمساواة، مهددة بالتفكك. إنني أتكلم من واقع خبرة مصرية فريدة، لشعب قام بجهد جبار لاستعادة دولته وإنقاذ هويته، واختار أن تكون الدولة الوطنية القادرة والعادلة بابه للإصلاح وتحقيق تطلعاته في الحرية والتنمية والكرامة.

إن تفكك الدول تحت وطأة النزاعات الأهلية والارتداد للولاءات الطائفية بديلا عن الهوية الوطنية هو المسؤول عن أخطر ظواهر عالمنا المعاصر مثل النزاعات المسلحة وتفشي الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة والتجارة غير المشروعة في السلاح والمخدرات.

ولا شك أن المنطقة العربية أكثر بقاع العالم عرضة لمخاطر تفكك الدول الوطنية وما يعقبها من خلق بيئة خصبة للإرهاب وتفاقم النزاعات الطائفية. ويعد الحفاظ على قوام الدولة وإصلاحها أولوية أساسية لسياسة مصر الخارجية في المنطقة العربية. فلا مخرج من الأزمة في سورية والكارثة التي تعيشها اليمن، إلا باستعادة الدولة الوطنية، والحفاظ على سيادتها وسلامة مؤسساتها وتحقيق التطلعات المشروعة لمواطنيها. ومصر في طليعة الداعمين للحل السياسي الذي تقوده الأمم المتحدة في هذين البلدين الشقيقين، وترفض أي استغلال لأزمات الأشقاء في سورية واليمن كوسيلة لتحقيق أطماع وتدخلات إقليمية، أو كبيئة حاضنة للإرهاب والتطرف والطائفية.

والمبدأ نفسه ينطبق على سياستنا تجاه ليبيا، التي تضطلع مصر فيها بدور مركزي لدعم إعادة بناء الدولة، خاصة فيما يتعلق بتوحيد المؤسسة العسكرية لتوفير بنية قادرة على الدفاع عن ليبيا ومواجهة مخاطر الإرهاب.

ولا يجب أن ننسى أن عاما قد مر منذ تبني مبادرة الأمم المتحدة للمعالجة الشاملة للأزمة الليبية بدون تحقيق تقدم في تنفيذها، وهو ما يستوجب منا تجديد التزامنا بالحل السياسي كما تضمنته عناصر تلك المبادرة، بصورة غير منقوصة. فلا مجال لحلول جزئية في ليبيا أو سورية أو اليمن. فالأزمات الكبرى تحتاج لمعالجات شاملة، وليس لحلول جزئية، إن أردنا تجاوز استنزاف البشر والموارد، والبدء في مرحلة البناء.

أما المبدأ الثاني فهو الالتزام بإيجاد حلول سلمية مستدامة للنزاعات الدولية. فهي المبرر الأساسي لنشأة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من جهود المنظمة الدولية في نزاعات عديدة مثل جنوب السودان وأفريقيا الوسطى ومالي، فلا شك أن تلك الجهود ما زالت قاصرة عن إيجاد التسوية النهائية للنزاعات.

وهناك حاجة ماسة لحشد الموارد لمساعدة الدول الخارجة من نزاعات على إعادة تأهيل مؤسساتها وبدء إعادة البناء والتنمية. والقضية الأساسية هي أن تتم ترجمة هذا المبدأ إلى دعم محدد للجهود الوطنية لتجاوز النزاعات وبناء الدول وفقا لأولوياتها، مع تجنب فرض نماذج مستوردة للحكم أو التنمية، أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول وانتهاك سيادتها.

ولا يمكن أن نتحدث عن تسوية المنازعات كمبدأ مؤسس للأمم المتحدة، ومؤشر على مصداقيتها، دون أن نشير إلى القضية الفلسطينية التي تقف دليلا على عجز النظام الدولي عن إيجاد الحل العادل المستند إلى الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، والذي يضمن إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية. ومرجعيات الحل العادل ومحددات التسوية النهائية معروفة، ولا مجال لإضاعة الوقت في سجال بشأنها. فالمطلوب هو توفر الإرادة السياسية لاستئناف المفاوضات وإنجاز التسوية وفقا لهذه المرجعيات. وسأكرر هنا ما ذكرته في سنوات سابقة على هذا المنبر، من أن يد العرب لا تزال ممدودة بالسلام، وشعوبنا تستحق أن تطوي هذه الصفحة المحزنة من تاريخها.

أما المبدأ الثالث فهو الالتزام بتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بوصفها الشرط الضروري لنظام عالمي مستقر، وأفضل سبل الوقاية من النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية.

ومع الترحيب بالتوافق الذي توصلنا إليه جميعا في إطار الأمم المتحدة حول خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، فإن تنفيذ تعهدات هذه الخطة الطموحة، يقتضي معالجة مشكلة تمويل التنمية من خلال توفير مناخ دولي ملائم لتدفق الموارد اللازمة للتنمية دون شروط، ودعم الجهود الوطنية لحشد التمويل للتنمية. لقد بات إصلاح هيكل المنظومة الاقتصادية والمالية العالمية أمرا غير قابل للتأجيل. ونحن نتطلع للأمم المتحدة كمحفل لبلورة الأفكار الكفيلة بتحقيق هذا الإصلاح، خاصة فيما يتعلق بإيجاد آليات تتيح إيقاف التدفقات المالية غير المشروعة من الدول النامية، وتسهيل استعادة تلك الموارد الحيوية لأصحابها.

إن الالتزام الدولي بالحفاظ على الدولة الوطنية، والتسوية السلمية للنزاعات، وتكثيف التعاون لتحقيق التنمية الشاملة ومعالجة أوجه الخلل في النظام الاقتصادي العالمي يمثل شروطا ضرورية لأي حديث جاد عن تفعيل منظومة الأمم المتحدة، واستعادة مصداقيتها.

وفي هذا الإطار هناك أيضا ثلاث قضايا أساسية تمثل أولويات ضرورية لتطبيق هذه المبادئ، ومن ثم تحديد مصداقية ومستقبل منظمة الأمم المتحدة والنظام الدولي برمته، وهي:

أولا: تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ويهمني هنا بشكل خاص الإشارة إلى التجربة الناجحة للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، بوصفها نموذجا يحتذى به في اقتسام الأعباء والاستفادة من المزايا النسبية لكل طرف لمواجهة التحديات المعقدة في قارتنا التي تمثل المقصد الرئيسي للجهود الأممية في مجال حفظ وبناء السلام والمساعدات الإنسانية والتنموية. ومع اقتراب تولي مصر رئاسة الاتحاد الإفريقي عام ٢٠١٩، فإننا نتطلع لتفعيل الشراكة الإستراتيجية بين الاتحاد والأمم المتحدة عبر برامج ذات مردود ملموس على القارة، والبناء على التقدم المحرز لإحياء سياسة الاتحاد الإفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد النزاعات، بما فيها استضافة مصر لمركز الاتحاد الإفريقي المعني بتنفيذ هذه السياسة، وكذا مركز الساحل والصحراء لمكافحة الإرهاب.

ثانيا: استكمال العمل لإنفاذ المبادرة التي أطلقتها مصر خلال عضويتها في مجلس الأمن الدولي لإيجاد إطار دولي شامل

لتطوير السياسات وأطر التعاون والالتزامات لمكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، فإننا نرحب بمبادرة الأمين العام بعقد مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيو الماضي، في أعقاب انتهاء المراجعة الدورية لإستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

إن مصر كما تعلمون أطلقت منذ مطلع العام الجاري العملية الشاملة ”سيناء ٢٠١٨“ لمكافحة الإرهاب ودحره نهائيا، من خلال إستراتيجية تتناول الجوانب الأمنية والأيديولوجية والتنموية. وأستطيع، بناء على هذه التجربة، وعلى خبرة مصر في دعم مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وأفريقيا، أن أؤكد لكم أن حجم التمويل ونوعية التسليح والتدريب ووسائل الاتصال التي تحصل عليها الجماعات المتطرفة، فضلا عن التساهل في انتقال وسفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب، تشير إلى أنه لا مناص من بناء منظومة عالمية لمكافحة الإرهاب حيثما وجد، ومواجهة كل من يدعمه بأي شكل .

ثالثا: معالجة أوجه القصور في تعامل المجتمع الدولي مع قضايا حقوق الإنسان، فلا مجال لاستعادة مصداقية الأمم المتحدة طالما استمر الملايين يعانون من فقر مدقع أو يعيشون تحت احتلال أجنبي أو يقعون ضحايا للإرهاب والنزاعات المسلحة. إن حماية حقوق الإنسان لن تتحقق بالتشهير الإعلامي وتسييس آليات حقوق الإنسان، وتجاهل التعامل المنصف مع جميع مجالات حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن مصر تمتلك أساسا دستوريا راسخا لحماية حقوق الإنسان بأشمل معانيها، وقد شهدت قفزات نوعية خاصة في مجال تمثيل المرأة والشباب، فباتت المرأة تشغل ٢٥ في المائة من المناصب الوزارية وأكثر من ١٥ في المائة من مقاعد البرلمان. كما يتم الاعتماد على الشباب في مختلف المناصب القيادية في الدولة وصارت المؤتمرات الدولية للشباب التي تعقد في مصر سنويا محفلا دوريا وثابتا للتواصل بين الشباب والتعريف بشواغلهم وأولوياتهم.

ونحن عازمون على أن نجعل قضية التمثيل الاقتصادي للمرأة إلى جانب قضايا الشباب وقضايا العلوم والتكنولوجيا والابتكار في طليعة أولويات رئاسة مصر لمجموعة الـ ٧٧ والصين كنموذج عملي لتطبيق التزامنا بمفهوم شامل للارتقاء بأوضاع حقوق الإنسان بأوسع معانيها.

سيدتي الرئيسة إن لمصر كما للغالبية الساحقة من شعوب ودول العالم مصلحة أكيدة في استعادة مصداقية العمل الدولي متعدد الأطراف ودور الأمم المتحدة كفاطرة له. ونحن نؤمن بأن المنظمة قادرة على تجاوز التشكيك في جدواها ومصداقيتها من خلال استعادة المبادئ السامية التي تأسس عليها ميثاق المنظمة والعمل وفقا للأولويات التي تناولتها والتي تعكس طموحات شعوبنا. فبذلك فقط تستعيد منظمتنا مصداقيتها وتستعيد شعوبنا ثقتها في مستقبل قائم على السلام والتعاون واحترام الآخر.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مصر العربية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب فخامة السيد عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة صاحب الفخامة ماريو عبده بينيتس، رئيس جمهورية باراغواي

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد ماريو عبده بينيتس، رئيس جمهورية باراغواي.

اصطُحب فخامة السيد ماريو عبده بينيتس، رئيس جمهورية باراغواي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ماريو عبده بينيتس، رئيس جمهورية باراغواي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بينيتيز (*تكلم بالإسبانية*): إنه لمن عظيم الشرف والامتياز لي أن أخاطب الجمعية العامة للمرة الأولى في بداية فترة ولايتي كرئيس لجمهورية باراغواي.

لقد أظهرت باراغواي دائما، دعمها غير المشروط لمنظومة الأمم المتحدة، وسوف تواصل دائما تحمل التزاماتها كعضو في المنظمة، فضلا عن مسؤوليتها السارية عملا بالمبادئ التي نعترف بها جميعا: الحرية والعدالة والسيادة الوطنية والاستقلال والسلامة الإقليمية للدول. إن لبلدي شعور عميق بالمساواة القائمة على أساس الاعتراف بالكرامة الإنسانية. ويرفض بلدي العنف والتعصُّب، ويحب السلام. إن بلدنا مجتمع متنوع الثقافات؛ وهو بلد ثنائي اللغة، ويمكنه التغلب على الصعوبات التي تواجهه، بلا أنانية، وبروح المسؤولية، الأمر الذي يقتضي النزاهة والأسلوب القويم باعتبارهما من القيم المدنية الأصيلة في الديمقراطية.

ويسرنا جدا أن الهيئة الأكثر ديمقراطية وتمثيلا، أي منظمتنا تقودها امرأة، وهي أيضا من أمريكا اللاتينية. ونقدم تهانينا وأطيب تمنياتنا بالنجاح للرئيسة الجديدة للجمعية العامة، السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس. كما نحيي أيضا الأمين العام أنطونيو غوتيريش، الذي يؤدي عملا ممتازا في قيادة المؤسسة. ونؤكد من جديد ثقتنا المطلقة بإدارته ودعمنا لها.

ونتقدم بإشادة تأبينية للأمين العام السابق الحائز على جائزة نوبل للسلام، الراحل كوفي عنان. لقد كان قائدا استثنائيا، وداعية إنسانيا، وداعما للسلام، بذل جهده للتأكد من أن المنظمة لا تعمل من أجل الدول فحسب، بل ومن أجل الشعوب.

وفي عالم يزداد تواصلا وترابطا، ويتطور بوتيرة متسارعة، تعد مواجهة التحديات العالمية بشكل جماعي مسؤولية المجتمع الدولي التي لا فكاك منها. فيجب الاستمرار في تقوية الجمعية العامة، باعتبارها صوت دول العالم. ويجب إصلاح مجلس الأمن لكي يصبح أكثر ديمقراطية وشمولا من أجل الوفاء بولاية صون السلم والأمن الدوليين لهذا الجيل والأجيال المقبلة. وتدعو باراغواي إلى إضافة المزيد من البلدان النامية بما يحقق التوازن في عضوية المجلس، فضلا عن القضاء التام على حق النقض، ذلك الامتياز الذي لم يعد يتوافق مع الواقع السياسي في عصرنا.

إن جمهورية باراغواي تؤيد بقوة الإصلاحات التي دعا إليها الأمين العام في ركائز التنمية والسلام والأمن والإدارة. ونعتقد أن تلك الجهود تكللت بالنجاح، وبذلت في الوقت المناسب، لأنه من أجل مواجهة التحديات التي تطرحها التنمية المستدامة، يجب أن تكون لدينا منظمة تتسم بالكفاءة والشفافية ولديها القدرة على دعم البلدان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما البلدان ذات الاحتياجات والتحديات الخاصة، مثل البلدان النامية غير الساحلية.

ويعزى الفقر الذي يؤثر حالياً على ملايين البشر إلى سوء توزيع السلع لا إلى ندرتها. وبصفتنا قادة، تقع على عاتقنا مسؤولية التوقف عن اعتبار الفقر مجرد مؤشر اقتصادي، وبدلا من ذلك اعتباره مشكلة إنسانية. ونرى أن تجاهل الجانب الإنساني عندما نتكلم عن الفقر يتعارض مع المبادئ التي تمثلها ديمقراطياتنا وهذه المؤسسة.

إن حكومتنا ملتزمة بتوسيع نطاق السياسات الاجتماعية وتكثيف دعمنا للتنمية البشرية من خلال زيادة إضفاء الطابع الديمقراطي في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمالة الكريمة. وهذا هو سبيلنا، على المديين المتوسط والبعيد، للمضي قدما نحو تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية والرفاه الجماعي. ونحن نركز بشكل خاص على الشباب الذين لديهم طاقات

كامنة استثنائية للمساعدة في تحويل باراغواي والعالم. ويجب أن نستفيد من الفرصة التي تتيحها لنا هذه التركيبة الديمغرافية لإرساء أسس متينة من أجل مستقبل أفضل. وإذ نضع هذا الهدف في الاعتبار، فإننا بصدد الشروع في إحداث تحول جذري في سياساتنا التعليمية، بما سيمكننا من اجتذاب الأطفال والشباب إلى النظام التعليمي، مع التركيز بشكل خاص على تدريب المدرسين والأساتذة.

ونحن بصدد إنشاء وتعزيز نظام حماية اجتماعية، يغطي كامل أوجه حياة الشعب فلا بد لباراغواي من أن تحمي أفراد شعبها من مرحلة الحمل إلى مرحلة الشيخوخة. وهناك العديد من المسائل المعلقة في حالة الأشخاص ذوي الإعاقة، وهذه لحظة هامة بالنسبة لباراغواي كبلد لتعزيز حقوقهم. وسنواصل إيلاء اهتمام خاص للتأكد من أن السياسات العامة شاملة حتى نتمكن من تنفيذها تماما. ونحن نعمل أيضا على تعزيز دور المرأة بوصفها عاملا من عوامل التغيير في بلدنا، مهيئين بذلك الظروف اللازمة لتحقيق الإنصاف والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وبدعم من أمهاتنا وزوجاتنا وبناتنا، نعتقد اعتقادا راسخا أن بوسعنا بناء بلد ومجتمع أفضل. ولشعوبنا الأصلية مكانة خاصة لدى حكومة بلدنا. وقد حان الوقت لكي تنهض الدولة بمهمة تهيئة ظروف معيشية أفضل لهم. وهذا التزام أخلاقي.

تشعر باراغواي بقلق بالغ إزاء آفة الإرهاب، وترى أنه لا يمكن أبدا أن يكون هناك أي تبرير لاستخدام العنف كوسيلة لتحقيق غاية. إننا ندين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ونؤكد من جديد أن مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان ليسا هدفين متعارضين، بل يكمل ويعزز أحدهما الآخر. ونواصل العمل بلا كلل مع البلدان الحليفة كي نكافح بضراوة كل شكل من أشكال الجريمة. ولا يمكننا أن نقبل بإمكانية أن تصبح حدودنا أماكن تزدهر فيها المنظمات الإجرامية. وفي الأسابيع القليلة الماضية منذ بدء فترة رئاستي، نفذنا بعض العمليات التي أدت إلى نتائج إيجابية للغاية في مكافحة الاتجار بالمخدرات، وأظهرنا من خلال إرادتنا السياسية أننا مصممون على ألا نستسلم تحت أي ظرف من الظروف. لقد اعتاد القائمون على الاتجار بالمخدرات على الصعيد الدولي على الاعتقاد بأنهم محصّنون وهم يطلبون السلطة باستمرار. وقد وعدت شعبي، واليوم أتعهد أمام المجتمع الدولي بأسره بأننا لن نسمح بأن يحدث ذلك. وسنواصل القتال والعمل جنبا إلى جنب مع جميع الدول من أجل استئصال هذه الشبكات الإجرامية.

على سبيل الأولوية، لا شك في أن تغير المناخ يمثل تحديا عالميا. وبوسعنا، نحن الدول، اتخاذ قرار حاسم – إذ يمكننا إبطاء تغير المناخ ومعالجة آثاره، أو أن نواصل إنكاره ونستمر في جعله أسوأ. وقد قرر المجتمع الدولي، باعتماده اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٥، العمل معا لمكافحة تغير المناخ دون تجاهل المسؤولية التاريخية التي تتحملها الدول الأكثر تقدما عن إنتاج غازات الدفيئة. وتشكل مسألة المسؤولية البيئية رؤية باراغواي للتنمية الاستراتيجية. ونحن نولد طاقة متجددة للفرد بنسبة تزيد عن أي بلد آخر على كوكب الأرض، كما أننا أحد المصدرين الرئيسين للطاقة. وفي الوقت نفسه، نعتزم توسيع وتحسين نظم الطاقة الكهربائية الوطنية والإقليمية.

لقد جرى توطيد الديمقراطية في العديد من البلدان، ولكن من واجبنا أن نعالج بصورة سليمة مطالبات الأشخاص الذين نفد صبرهم إزاء مؤسسات تسبب الفساد وعدم المساواة وانعدام الكفاءة في تقويضها في مواجهة الحاجة الملحة. فقد استيقظ مواطنو باراغواي، بل ومواطنو العالم أيضا. وتتردد أصواتهم في شوارعنا، مطالبين إيانا بالتصدي للفساد والإفلات من العقاب. ومن واجبنا أن نصغي إليهم وألا نتجاهل مطالبهم العادلة. وفي بلدي، نحن نفهم أن الحوار والتقارب أداتان هامتان لإجراء إصلاح رئيسي للنظام القضائي، الذي يشكل أولوية بالنسبة لنا ويمثل الأمن القضائي وفعالية العدالة دعامتين من دعائم

الدولة. فمن دون عدالة، لا يمكن أن يكون هناك نظام. ومن دون نظام، تسود الفوضى. وعندما تسود الفوضى، لا يمكن أن يكون هناك سلام أو تنمية اجتماعية. وإنني أؤمن أيمانا قويا بمؤسساتنا وبأهمية إصلاحها وتعزيزها بحيث تلبي الاحتياجات الحالية والمستقبلية لمجتمعاتنا. ولا يمكننا ضمان نمو ديمقراطياتنا إلا بمؤسسات ونظم قوية.

إن اقتصاد باراغواي هو أحد أكثر الاقتصادات انفتاحا في العالم. ونفهم أن التفاعل مع العالم عنصر أساسي للتنمية. ونعتبر التحالفات أحد السبل الأساسية لتحسين التكامل العالمي. وبلدنا ملتزم التزاما راسخا بالتكامل الإقليمي التام ويتطلع إلى بنائه في إطار الاحترام الكامل لسيادة واستقلال كل شعب من شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولكن لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أنه لا تزال هناك في قارتنا أنظمة ديكتاتورية تحرم سكانها من سعادتهم وآمالهم وأحلامهم ومن حقوق الإنسان. ونود أن نعرب عن تضامننا مع شعبي فنزويلا ونيكاراغوا في مواجهة إساءة استعمال السلطة في هذين البلدين. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه على الرغم من خلافاتنا، لا بد لمنطقتنا أن تعمل لتكوين الثروة وتقاسم الازدهار الذي سيعود بالنفع على شعوبنا. ولا بد من التخلص من اعتناق الأيديولوجيات بوصفه عملا من أعمال التعصب أو طريقة لتأكيد التفوق.

وينبغي أن يكون هدفنا العمل من أجل الصالح العام، مع احترام اختلافاتنا، ومن أجل فائدة مجتمعاتنا.

إن جميع البلدان تواجه تحديات فردية في طريقها نحو تحقيق التنمية المستدامة، ولكن المجتمع الدولي أقر أن أشد البلدان ضعفا – بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية، التي تنشئ مواقعها الجغرافية احتياجات وتحديات خاصة – تتطلب إيلاءها اهتماما خاصا. وتصبح تلك الاحتياجات والتحديات محسوسة بشكل رئيسي في مجال التجارة. إن باراغواي تولت رئاسة مجموعة البلدان النامية غير الساحلية لمدة سنتين ومنحت أولوية لتنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي تحث الدول، ولا سيما شركاءنا التجاريين وبلدان العبور، على أخذ برنامج العمل بعين الاعتبار الواجب.

ونرى أن معاهدة تجارة الأسلحة ومعاهدة حظر الأسلحة النووية يمثلان خطوات كبيرة نحو نزع السلاح ومنع الانتشار. وتجدد جمهورية باراغواي التأكيد على التزامها نحو عمليات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة، إيمانا منها بأهمية الإسهام في تحقيق المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وحاليا يعمل الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة من باراغواي، الذي يدربون على النحو الواجب قبل النشر، في مختلف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أرجاء العالم.

إن باراغواي تحترم القانون الدولي. وتستند جميع قرارات حكومة بلدي إلى مبادئ القانون الدولي، وننفذ بإخلاص جميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. ويؤيد بلدي طلب تايوان الشرعي بأن تشمل في عضوية منظومة الأمم المتحدة وهو يعتقد أن بوسع تايوان أن تسهم إسهاما كبيرا في أعمالنا. وكل ذلك يستند إلى مبدأ العالمية الذي تتسم به منظمتنا.

وفي هذا العام، سنعتمد اتفاقين تاريخيين، هما الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وشاركت باراغواي بفعالية في المفاوضات بشأن كلتا الوثيقتين، اللتين تسعيان للتوصل إلى اتفاقات تعود بالفائدة على اللاجئين والمهاجرين على قدم المساواة، فضلا عن البلدان والمجتمعات المحلية التي يأتون منها والتي يعبرونها والتي يذهبون إليها.

وفي عام ١٩٥٨، أطلقت باراغواي الحملة العالمية من أجل الصداقة، وهو مسعى أثر تأثرا عميقا في شعبنا. وفي أيار/مايو

٢٠١١، قررت الجمعية العامة دعم تلك المبادرة بإعلان ٣٠ تموز/يوليه يوما دوليا للصداقة. إنني أناشد قادة جميع الدول الأعضاء في المنظمة تعزيز الصداقة لما تمثله من مشاعر نبيلة وقيمة في حياة البشر.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو معلم بارز في تاريخ البشرية مكننا من الإقرار رسميا وللمرة الأولى بأن لجميع الناس حقوقا أساسية بحكم حالتهم الإنسانية، بدون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الجنسية أو الدين أو أي حالة أخرى. وتجدد باراغواي التأكيد على التزامها بالإعلان العالمي وتؤكد على أنه يجب على الأمم المتحدة أن تستمر في الاضطلاع بدور أساسي في كفالة التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

وكان اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التزاما هاما بشكل هائل. فهي تمثل بداية عملية لإعادة الهيكلة تهدف إلى تغيير منظومة مفاهيم النمو لدى الأجيال الحالية وضمان رفاه الأجيال المقبلة. ويتوقف نجاح تلك الخطة العالمية الجديدة على التزام الدول وعلى التضامن الدولي. ولذلك ندعو تلك الشراكة العالمية إلى تعبئة الموارد اللازمة من أجل تنفيذ الخطة تنفيذا كاملا، بما في ذلك عمليات نقل التكنولوجيا، وتبادل المعارف، وبناء القدرات، وبخاصة ما يتعلق منها بالبلدان النامية. وتنفيذا للالتزام الذي قطعته باراغواي في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، قدمنا استعراضنا الوطني الطوعي الأول للتقدم الذي أحرزناه في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد في تموز/يوليه.

وفي مواجهة سيناريو دولي يتسم بعدم اليقين السياسي والتقلبات الاقتصادية، فإننا بحاجة إلى استراتيجيات جماعية وشاملة مع إحساس بالمسؤولية المشتركة. ولذلك السبب من الأهمية الحيوية بمكان أن نقرر ما إذا كان بوسعنا أن نسمح للدول بفرض نفسها وتحقيق الاستفادة القصوى من موقفها، أو ما إذا كان ينبغي لنا أن نعمل بفعالية من أجل تحقيق الاستقرار والسلام المشترك بتعزيز الصكوك المتعددة الأطراف والتعاون المتبادل. إن منظمة الأمم المتحدة عمل قيد التنفيذ باستمرار. ويجب علينا جميعا الحفاظ على التزام ثابت ولا يتزحزح بالعمل على تعزيز المنظمة، وبناء قدرتها على التكيف والتصدي للتحديات المشتركة التي تواجه البشرية. وليبارك الله دولنا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية باراغواي على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد ماريو عبدو بينيتيس، رئيس جمهورية باراغواي، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد موريسيو ماكري، رئيس جمهورية الأرجنتين

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية الأرجنتين.

اصطحب السيد موريسيو ماكري، رئيس جمهورية الأرجنتين، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد موريسيو ماكري، رئيس جمهورية الأرجنتين، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ماكري (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أهنئ الرئيس على انتخابه لقيادة هذه الدورة للجمعية العامة.

وإنني على يقين من أن عملها سيشهد على أهمية الدور القيادي للمرأة.

ويشرفنا أن نعود من جديد للجمعية العامة لنتشاطر رؤيتنا للمرحلة التي نمر بها في الأرجنتين، ولتأكيد التزامنا بجعل بلدنا بلدا فاعلا مندمجا في العالم على نحو كامل. ويمر بلدنا بمرحلة تغيير عميق. ونحن عازمون على تخطي هذه المرحلة بكل تواضع،

في ذات الوقت الذي نسلم فيه بالصعوبات التي نواجهها وإيمانا منا بأننا نبذل ما يلزم من الجهود. وأعلم أن الأمر يتطلب بذل الكثير من الجهد، وأود أن أشكر جميع المواطنين الأرجنتينيين – نظرا لإدراكنا لصعوبة الأمر ما دمنا نواصل إحداث التغييرات دون اتخاذ طرق مختصرة ودون المساس بمستقبلنا. ونقوم ببناء التوافق في الآراء من أجل تحقيق التنمية العادلة والمستدامة. وقبل عامين، تشاطرت هنا للمرة الأولى رؤيتي للأرجنتين بوصفها شريكا موثوقا للمجتمع الدولي ووسيطا سياسيا يتحلى بحسن النية على الصعيدين الإقليمي والدولي (انظر A/71/PV.8). وأود اليوم أن أجدد تلك الرؤية.

و منذ أن توليت الرئاسة، ما زلناملتزمين بالاندماج الذكي في العالم استنادا إلى الأهمية التي تتمتع بها منطقتنا، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فنحن منطقة سلام سكانها من الشباب من ذوي الموهبة والحيوية، وتذخر بالموارد والمحميات الطبيعية. ونعمل على تحقيق المزيد من التكامل فيما بيننا ومع بقية العالم. ويتجلى ذلك في الاستعداد للحوار والتعاون بين بلدان السوق الجنوبية المشتركة وتحالف المحيط الهادئ. ونسعى إلى التأثير بشكل إيجابي على النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين. ومن الجنوب، نستمد رؤية متفائلة تدفعنا إلى التفكير في الفرص التي تتيحها العولمة والتحديات التي تطرحها. ويشكل التكامل الذكي أيضا جزءا من إسهامنا في بناء منطقة ونظام عالمي مستقرين وشاملين للجميع ويحترمان قيمنا للسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان.

وبالتالي، أود أن أعرب مرة أخرى عن شعورنا بالقلق إزاء حالة حقوق الإنسان في فنزويلا. ونظرا لخطورة الأمر، ستحيل الأرجنتين الحالة المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها النظام الديكتاتوري الفنزويلي إلى المحكمة الجنائية الدولية. وأدعو فنزويلا إلى الاعتراف بالأزمة الإنسانية التي تعاني منها حتى يتسنى استخدام التعاون الدولي لمعالجة حرمان المشردين من الرعاية الصحية والغذاء. فنحن نشارك في استجابة إقليمية أوسع نطاقا تسعى إلى التخفيف من الصعوبات التي يواجهها الملايين من الفنزويليين بعد نزوحهم من بلدهم عن طريق استقبالهم وإدماجهم في المجتمع. وقد استقبلت الأرجنتين بالفعل ١٣٠ ٠٠٠ فنزويلي.

وعلى مدى عقود من الزمن، اجتمعنا هنا سعيا لصون السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، فإننا نعيش في عالم لم يعد محصنا ضد التهديدات الخطيرة مثل الجريمة المنظمة والجريمة الإلكترونية والإرهاب، التي تقتضي استجابات تعاونية إذا أردنا التصدي لها. وتمكنا في السنوات الأخيرة، بفضل الإرادة السياسية والمزيد من التعاون مع شركائنا في المنطقة والعالم، من زيادة كمية المخدرات المضبوطة وتفكيك شبكات الاتجار بالمخدرات والقبض على مزيد من الفارين المحليين والدوليين، وكذلك الحد من جرائم القتل المتصلة بالاتجار بالمخدرات في جميع أنحاء بلدنا. ونواصل في الوقت نفسه السعي للتوصل إلى ما يلزم من توافق في الآراء لإنشاء سلطة قضائية تكميلية على الصعيد الإقليمي، وبالتالي، مكافحة الجريمة المنظمة بشكل جماعي.

وتدين الأرجنتين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وقد عانينا مباشرة من هجمتين إرهابيتين خطيرتين جدا في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٤ أودتا بحياة ١٠٧ شخص وخلّفتا مئات الجرحى. ولن يتخلى بلدنا عن سعيه إلى تحقيق هدفه المتمثل في تقديم جميع الأشخاص الضالعين في تلك الهجمات إلى المحاكم الأرجنتينية من أجل محاكمتهم ومعاقبتهم في نهاية المطاف. وفي ذلك الصدد، وما دام العام المقبل سيصادف مرور ٢٥ عاما على الهجوم الذي شن على الرابطة الإسرائيلية الأرجنتينية المشتركة، أود أن أطلب مرة أخرى من جمهورية إيران الإسلامية التعاون مع السلطات القضائية الأرجنتينية للمضي قدما في التحقيقات في أبشع هجمة إرهابية شهدناها في أراضي بلدنا. وندعو البلدان الصديقة للأرجنتين إلى مساعدتنا بالامتناع عن

إيواء أي من المتهمين بذريعة الحصانة الدبلوماسية لمن صدرت بحقهم أوامر اعتقال دولية ونشرات الإنتربول الحمراء. وأود أيضا أن أحيي ذكرى الأرجنتينيين الخمسة الذين قتلوا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ في هذه المدينة. وأعرب عن مواساتي لأسر الضحايا وضحايا الأعمال الإرهابية الوحشية التي وقعت في جميع أنحاء العالم.

إن للأرجنتين رؤية استراتيجية لجنوب المحيط الأطلسي، حيث نسعى إلى وضع سياسة سلمية وفعالة فيما يتعلق بالموارد والبيئة والعلوم، بما في ذلك مسألة مالفيناس. وأود أن أؤكد مرة أخرى أمام الجمعية العامة، حق الأرجنتين القانوني وغير القابل للتقادم في السيادة على جزر مالفيناس وساوث جورجيا وساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. وأود أيضا أن أؤكد مجددا التزام حكومة بلدي بهذه المرحلة الجديدة في العلاقات مع المملكة المتحدة استنادا إلى بناء الثقة المتبادلة والحوار الإيجابي على نطاق واسع.

والأرجنتين بلد يتسم بالديمقراطية وتعددية الأطراف. وبالمثل، فإن تعددية الأطراف أمر أساسي لتأكيد مصالحنا الوطنية والسعي إلى توافق في الآراء. وما زلنا ملتزمين التزاما راسخا باتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، اللذين جعلناهما ركيزتين في سياسة حكومتنا للقضاء على الفقر ومكافحة تغير المناخ وتحقيق المساواة بين الجنسين.

وما برحت الأرجنتين على استعداد للإسهام في تعزيز الحوكمة العالمية. فقد استضفنا المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في العام الماضي، حيث تجلت آفاق مستقبل ممكن عقب الاجتماع الذي عقد في بوينس آيرس. وسنستضيف في العام ٢٠١٩ مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ونواصل الاستعداد أيضا لرئاسة مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ لنؤكد من جديد التزامنا التاريخي بعدم الانتشار ونزع السلاح النووي. ونتولى رئاسة مجموعة العشرين هذا العام بروح من الوحدة، ونسعى باستمرار إلى تحقيق توافق في الآراء.

وما زلنا نستمد الأمل مما نحققه من نتائج. فثمة شعور بالالتزام يسود جميع الأفرقة العاملة وفي جميع الاجتماعات الوزارية على غرار ما حدث في اجتماع وزارة التجارة والاستثمار، حيث أُعرب عن الاستعداد لإعادة تنشيط النظام التجاري المتعدد الأطراف. وسينعقد مؤتمر قمة قادة مجموعة العشرين الأول يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر في بوينس آيرس. وبدعم من شركائنا، ستثبت مجموعة العشرين مرة أخرى صلاحيتها وجدواها.

ويواجه المجتمع الدولي تحديات تتطلب تقديم تنازلات تتسم بالفعالية والكفاءة. وتتطلب أيضا حلولا يتم التوصل إليها من خلال الحوار وبناء التوافق في الآراء.

ويؤكد موضوع الدورة الحالية للجمعية العامة على القيادة والمسؤوليات المشتركة لإقامة مجتمعات مستدامة قائمة على الإنصاف ويسودها السلام. ويلتزم الأرجنتينيون بالاضطلاع بدورهم لجعل ذلك حقيقة واقعة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الأرجنتين على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ماوريسيو ماكري، رئيس جمهورية الأرجنتين، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ألن برسي، رئيس الاتحاد السويسري

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الاتحاد السويسري.

اصطحب السيد ألن برسي، رئيس الاتحاد السويسري، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ألان برسي، رئيس الاتحاد السويسري، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس برسي (*تكلم بالفرنسية*): إنه لشرف عظيم لي مخاطبة الجمعية العامة اليوم في نيويورك. إننا نجتمع هنا بسبب أولئك الذين آمنوا، في أعقاب مأساة الحرب العالمية الثانية، بأن النظام الدولي القائم على القواعد والحوار، وليس على علاقات القوة، سيقودنا إلى تحقيق السلام والازدهار. وقد كانوا على حق. ونظراً للتحديات والتحولات الهائلة التي يجب أن نواجهها في العالم اليوم، لا يملك أي شخص أو بلد القدرة على مواجهتها بمفرده. وأعني هنا العولمة وعدم المساواة والحرب والنزاع الداخلي، وكذلك التطرف وتدفقات الهجرة وتغير المناخ، وحتى الأزمات الصحية والثورة الرقمية. إن من مسؤوليتنا المشتركة، وهي مسؤولية كل دولة عضو في الأمم المتحدة، ضمان أن تكون المؤسسات والمنظمات الدولية على مستوى مهمة دعمنا في هذا المسعى. ولسوء الطالع، يبدو أن هناك نزعة في الوقت الراهن للبحث عن إجابات لهذه المشاكل في الانعزال القومي وفي تزايد انعدام الثقة فيما يتعلق بالتعاون بين الدول.

إننا نشهد تبلور نظام دولي جديد، يضم عناصر فاعلة جديدة وطبقة وسطى جديدة. ووفقا للبنك الدولي، انخفض عدد الأشخاص المتضررين من الفقر المدقع من بليوني نسمة إلى ٧٠٠ مليون شخص في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥ – أي في جيل واحد – وهي نتيجة يمكن وصفها بأنها استثنائية. غير أن ما يثير قلقنا اليوم هو أن هذه التغييرات تسير جنبا إلى جنب مع تآكل النظام الدولي القائم على سيادة القانون. وأعتقد أننا نشهد أزمة حقيقية في مجال تعددية الأطراف، وربما من المفارقات أن ذلك يحدث في نفس اللحظة التي نحاول فيها تحديد الأركان الرئيسية للحوكمة العالمية مستقبلا. وبوصف سويسرا دولة مترابطة ومنفتحة على العالم، فإنها تدرك قيمة وجود نظام قانوني دولي عامل يقوم على التبادل وعلى الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين. ويضمن نظام كهذا الاستقرار ويتسق مع القيم السويسرية المنصوص عليها في دستورنا.

إن الأزمات تعصف بأجزاء كثيرة من العالم، وبعضها مستمر منذ وقت طويل جدا. وأشير على وجه الخصوص إلى الشرق الأوسط، حيث يمثل استئناف الحوار الخيار الوحيد. وتعمل سويسرا على تحقيق السلام العادل والدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، على أساس حل الدولتين المتفاوض عليه.

لقد دخل النزاع في سورية عامه الثامن دون أن تلوح له أي نهاية حقيقية في الأفق. ولا تُحترم فيه القواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان. وخلال الأشهر الأخيرة، ازدادت حدة النزاع على جبهات مختلفة. ويعتمد أكثر من ١٣ مليون رجل وامرأة وطفل في سورية على المساعدات الإنسانية. ومن الضروري أن نعزز جهودنا لإيجاد حل سياسي للصراع. ولا يمكن تحقيق السلام الدائم وإعادة الإعمار المستدام في سورية والمنطقة ككل إلا من خلال حل تفاوضي يشمل جميع قطاعات المجتمع السوري.

وفي اليمن أيضا، يستمر النزاع منذ سنوات. ويتم حرمان الملايين من الماء والغذاء والرعاية الطبية بسبب النزاع المسلح. وتدعو سويسرا جميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية والجلوس إلى طاولة المفاوضات للبحث عن حلول لإنهاء هذه الأزمة الإنسانية. وفي هذا الصدد، تظل سويسرا مستعدة وراغبة في القيام بدورها، على سبيل المثال، باستضافة محادثات السلام في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة.

وتصاحب أزمات صحية واسعة النطاق كل تلك النزاعات. ويشكل انتشار الأمراض، خاصة في مناطق الحرب ومخيمات اللاجئين، عبئًا كبيراً على الأنظمة الصحية الضعيفة أو المدمّرة.

وفي هذا الصدد، من المهم للغاية حماية مرافق الرعاية الصحية والموظفين فيها من أجل الحفاظ على استمرارية النظم الصحية وقيامها بوظائفها وتوفير إمكانية الحصول على الرعاية الطبية.

إن الأمم المتحدة تمثل حقا حجر الزاوية في التعايش السلمي بين جميع الدول، وفقا للقواعد التي وضعناها معا. فالأمم المتحدة لا غنى عنها وهي تشكل، في المقام الأول، مكانا مثاليا لمواجهة التحديات المعاصرة، لا سيما التصدي لانعدام المساواة. ومن أجل القيام بهذا الدور، يجب أن تكون الأمم المتحدة قوية. وإذا كانت تعتزم إحداث أقصى تأثير بالوسائل المتاحة لها، فيجب أن تتكيف مع البيئة الدائمة التغير وأن تعيد النظر في أساليب عملها باستمرار. ولذلك، فإن سويسرا من المؤيدين النشطين لبرامج الإصلاح التي أطلقها الأمين العام أنطونيو غوتيريش. وتهدف تلك الإصلاحات، في مجالات السلام والأمن والتنمية والإدارة، إلى ضمان ملاءمة وفعالية الأمم المتحدة في مواجهة التحديات العالمية الحالية. ونحن منخرطون على جبهات متعددة. وأود أن أتناول اليوم النقاط التالية. وسأبدأ بالتطرق إلى أهداف التنمية المستدامة.

وتلتزم سويسرا بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ المتضمنة فيها. وعملنا على إنشاء آلية رصد قوية تختص بالاستعراضات الوطنية الطوعية وتكفل تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف. وبذلك، نكون قد أسهمنا عمليا مع دول أخرى في توفير بيانات إحصائية أفضل. كما أننا نشارك في مشاريع مبتكرة في مجالات مثل الرعاية الصحية والتعليم والطاقة والابتكار. ومع ذلك، ندرك جميعا أنه لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود لمكافحة الاحترار العالمي والآثار البيئية السلبية للتنمية الاقتصادية.

وأغتنم هذه الفرصة للتأكيد على الإسهام الجوهري للثقافة والتنوع الثقافي في بناء مجتمع مستدام وناجح. فمن دون سياسة ثقافية، لا وجود لاستدامة اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية. ولذلك يجب أن تحتل الثقافة مكانة مركزية في السياسات الإنمائية. وفي كانون الثاني/يناير، أعاد أكثر من ٣٠ بلدا التأكيد على المساهمة الأساسية للثقافة في حياتنا، فضلا عن أهمية الثقافة بصفة عامة، في إعلان دافوس.

ثانيا، فيما يتعلق بمجلس حقوق الإنسان، والمحكمة الجنائية الدولية، فإن احترام كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية ليس أمرا اختياريا؛ إنه ضرورة واضحة لتنمية مستقرة ومستدامة. وتدعم سويسرا عمل كل من مجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومقرهما في جنيف، بهدف تمكينهما من الوفاء بواجبهما في تعضيد وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في العالم. والتعاون الدولي كذلك أمر أساسي في منع نشوب النزاعات ووضع إطار للسلام الدائم. وأود أن أشير بصفة خاصة إلى مكافحة الإفلات من العقاب. فقد عملت سويسرا من أجل اعتماد نظام روما الأساسي وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، قبل ٢٠ عاما بالضبط. وسنواصل دعم ذلك الجهد التعاوني الدولي الفريد خدمة لضحايا أخطر الجرائم.

ثالثا، أود أن أتكلم عن جنيف ومساعي سويسرا الحميدة. فنحن نعتزم مواصلة بناء الجسور ودعم المفاوضات والوساطة واستخدام جهودنا الدبلوماسية ومساعينا الحميدة لمساعدة البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية على إيجاد حلول للنزاعات ولتهيئة المجال للأفكار والمواضيع الجديدة. وفي جنيف، تضطلع سويسرا بجميع الأعمال التحضيرية اللازمة حتى يمكن إجراء محادثات سلام حصيفة، من النوع الذي أجرته أطراف النزاع في سورية واليمن. كما أن جنيف تستضيف عددا من وكالات الأمم المتحدة – منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية – بالإضافة إلى العديد من المنظمات الدولية. ولذا يمكن أن تكون جنيف بمثابة منبر للحوار بشأن تحديات الواجهة بين السياسة والمجتمع والابتكار والعلم والاقتصاد، الجديدة. وأود أن أذكر مجالي إدارة الإنترنت والرقمنة، بصفة خاصة. فهذان

الموضوعان يتطوران ويتطلبان بشكل متزايد أوجه تآزر بين المجالات التقليدية للعمل الدولي. غير أن دور سويسرا لا يقتصر على جنيف. فعلى سبيل المثال، ساهمنا بنشاط في عملية التفاوض بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ونشعر بالامتنان على الثقة التي تحظى بها سويسرا في ذلك الصدد. فإدارة تدفقات الهجرة على الصعيد العالمي مشروع ضخم يقتضي مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

تولي رئاسة الجلسة نائب الرئيس، السيد بيليف (سان مارينو).

إن السياسات التي تعتمد على الحمائية التجارية والمصالح الأنانية تحظى بشعبية معينة في الوقت الراهن. فهم يريدوننا أن نصدق بأن العالم لعبة صفرية المحصلة وأنه لا وجود لفائزين بلا خاسرين. غير أنالانعزال والحمائية والتهديدات والعنف، لن تقدم إجابات اليوم، كما كان الحال في الماضي، لاختلالات العالم الذي نعيش فيه وتفاوتاته. والأسوأ من ذلك، لا يمكن لتلك السياسات أن تؤدي إلا إلى انخفاض في التجارة، وفي نهاية المطاف، ضعف في الازدهار. وهي تغذي انعدام الثقة والعزلة، التي تعرقل تبادل المعارف والمنافسة والابتكار. وسيصبح عالمنا أكثر فقرا، روحيا وثقافيا على حد سواء، وسنمضي وحدنا بحثا عن حلول لمشاكل لا يمكن حلها إلا بالتعاون.

والأزمة الحالية إنذار بأنه يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لمنع تحول العالم إلى عالم لا نعتني فيه إلا بأنفسنا، ولتشجيع عالم يقوم على التعاون بين الدول، نسعى فيه من أجل الصالح العام، ومن أجل قضايا مثل السلام والتنمية المستدامة والحماية البيئية. ولا يمكننا التغلب على تحديات وأسباب التفاوت المتزايد والتغير الديمغرافي أو الهجرة إلا إذا تناولناها بروح من الثقة المتبادلة. وستستفيد جميع الدول إذا رأينا في أنفسنا شركاء محتملين بدلا من غرماء. وستصير جميع الدول أقوى، إذا كانت الحالة الدولية أكثر استقرارا. فالعالم ليس لعبة صفرية المحصلة. إنه، على العكس من ذلك، لعبة إيجابية المحصلة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس الاتحاد السويسري على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد ألان بيرسي، رئيس الاتحاد السويسري، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد مايثريبالا سيريسينا، رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية.

اصطحب السيد مايثريبالا سيريسينا، رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد مايثريبالا سيريسينا، رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سيريسينا (*تكلم باللغة السنهالية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية إلى الإنكليزية*): إنه لمن دواعي سروري أن أقف أمام أعضاء الجمعية العامة هذا المساء في الدورة الثالثة والسبعين ممثلا سري لانكا للمرة الرابعة.

لقد ظلت سري لانكا، بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة، تتصرف وفقا لمعاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة في جميع الأوقات. وظللت على مدى الأعوام الثلاثة والنصف الماضية، أتولى رئاسة دولة سري لانكا، واليوم نحن راضون تماما عن التقدم الذي أحرزناه خلال فترة رئاستي.

وقد انتخبت رئيسا لسري لانكا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وفي ذلك الوقت، كانت الرئاسة التنفيذية للبلد تتمتع بسلطات مفرطة. والواقع أن تلك السلطات تجاوزت سلطات الملوك، لتبلغ مستوى الامبراطور تقريبا. بيد أنني سلمت إلى برلمان سري لانكا تلك الصلاحيات المفرطة التي كانت للرئاسة

التنفيذية. ومن دواعي سعادتي أن أبلغ الجمعية بالطريقة التي تخليت بها عن السلطات المفرطة للرئاسة التنفيذية.

خلال السنوات الثلاث والنصف سنة الماضية، اتخذنا إجراءات لتوطيد الديمقراطية وحقوق الإنسان والحقوق الأساسية للشعب. وعلاوة على ذلك، تعززت حرية الإعلام واستقلال القضاء. ولهذا السبب، فإنني أقول بكرامة إن سري لانكا التي يراها المرء اليوم مختلفة تماما عن سري لانكا التي كان يمكن أن يراها قبل ثلاث سنوات ونصف السنة.

علاوة على ذلك، لا بد لي أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى أننا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لدينا مسؤوليات وواجبات معينة تجاه العالم. على سبيل المثال، يجب على الأمم المتحدة أن تولي اهتماما أكبر لتوجهات السياسة الدولية اليوم. وأعتقد أنه عند الحديث عن هذه التوجهات في جميع أنحاء العالم، تكون قضية اللاجئين هي الأبرز. إنها مسألة معقدة جدا، كما نعلم جميعا. والأمم المتحدة وأعضاؤها والعديد من المنظمات الأخرى تقدم خدمة جليلة في دعم اللاجئين اليوم. لكن يجب أن تكون تلك الجهود أكبر وأوسع نطاقا من أجل توفير المنافع للاجئين.

وسري لانكا تنتهج سياسة خارجية تفوم على عدم الانحياز، وهي في الواقع من أقدم الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز. وقد عقدت قمة ناجحة للغاية لحركة عدم الانحياز في سري لانكا في عام ١٩٧٦. وسري لانكا تعتبر كل بلد في العالم صديقا. فليس لها أعداء في العالم اليوم. وهذا أمر نسعد به للغاية.

وعندما ننظر إلى التوجهات في السياسة الدولية، أعتقد أن قضية الشعب الفلسطيني تتطلب مزيدا من الاهتمام من الأمم المتحدة وجميع القوى العالمية. وسري لانكا ما فتئت تؤيد كفاح الشعب الفلسطيني من أجل الحرية. وقد ارتكبت العديد من الأفعال اللاإنسانية في تلك المنطقة، ولذلك، أعتقد أن على الأمم المتحدة وكل دولة في العالم أن تقف بقوة ضد تكرار ارتكاب هذه الأعمال.

وهناك مسائل كثيرة أخرى يعاني منها العالم. على سبيل المثال، يعتبر الفقر مشكلة رئيسية تؤثر على سكان العالم اليوم. وفي رأيي، يجب أن تكون الأمم المتحدة أكثر انخراطا في مكافحة الفقر. ويقضي مئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم أيامهم وهم يتضورون جوعا بسبب التفاوت في الدخل وتغير المناخ. وقد أثار ذلك الكثير من المسائل من حيث تخفيف حدة الفقر ومكافحة عواقب تغير المناخ. ويجب أن يواجه العالم العديد من التحديات التي أعتقد أنها تسبب الفقر. وأرى أنه يلزم بذل جهود كثيرة في البلدان التي تضررت بشدة من تغير المناخ بغية مساعدة السكان على التعافي.

وكما قلت آنفا، هناك العديد من المسائل التي ابتُلِي بها العالم. ومن ناحية أخرى، فإن عربدة الأسلحة ومشكلة المخدرات ومسألة المستحضرات الصيدلانية غير المشروعة تمثل أيضا شواغل رئيسية تؤثر على المجتمع اليوم. ويسعدني أن أشير إلى الإجراء الذي اتخذ بالفعل أمس، مع فخامة السيد دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة، والأمم المتحدة، للجمع بين دول العالم من خلال النداء العالمي للعمل بشأن مشكلة المخدرات العالمية. وهذا أمر نقدره أيما تقدير. ومنع خطر المخدرات يتطلب جهودا مكثفة من جانب كل وأي بلد في العالم، جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة.

علاوة على ذلك، فإننا ندرك أن الأمم المتحدة تقوم بدور بالغ الأهمية على الصعيد الدولي. وفي الواقع، لا بد لي أن أذكر على وجه الخصوص اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وهو أمر في غاية الأهمية لكل شيئ يعيش على كوكب الأرض. وكعضو في الأمم المتحدة، صدقت سري لانكا على الاتفاق. وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى أن سري لانكا ملتزمة باتخاذ الإجراءات الضرورية بشأن المسائل المتفق عليها بموجب اتفاق باريس.

وفيما يتعلق بسري لانكا، كما ذكرت آنفا، فقد اتخذنا إجراءات لتوطيد الديمقراطية وتعزيز الحقوق الأساسية، بما في ذلك حقوق الإنسان وحقوق الإعلام. وأود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى أن سري لانكا عانت من صراع دام ٣٠ عاما. وانقضت الآن ١٠ سنوات منذ انتهاء النزاع، حدث خلالها تحول هائل في سري لانكا – وخصوصا خلال السنوات الثلاث والنصف سنة الماضية.

واتخذت حكومة سري لانكا إجراءات بشأن الحالة بعد الحرب. وعززنا المصالحة الوطنية واتخذنا الخطوات اللازمة لضمان عدم اندلاع الحرب مرة أخرى. ونواصل حاليا تنفيذ برنامج مكثف لتحقيق ذلك. وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، فما تزال الحكومة تفي بواجبها في حماية حقوق السكان والسعي للحصول على الدعم من الأمم المتحدة لتعزيز ذلك البرنامج بوصفه مسار العمل الذي نود السير فيه.

وتمكنت القوات السريلانكية من دحر إحدى أكثر المنظمات الإرهابية وحشية في العالم. ولذلك السبب، برزت سري لانكا اليوم بوصفها بلدا قويا وينعم بالسلام الدائم. وتمكنت قواتنا الأمنية من دحر إحدى أخطر المنظمات الإرهابية. وأود هنا أن أحيي ببالغ الاحترام الجهود التي بذلتها القوات الثلاثية لسري لانكا لأجل إحلال السلام في بلدنا وتعزيز وحدته. وكما قلت، فقد مضت ١٠ سنوات الآن منذ انتهاء النزاع. وعليه، أدعو المجتمع الدولي إلى ألا ينظر إلى سري لانكا مثلما فعل قبل ١٠ سنوات مضت، بل أن ينظر إليها من منظور جديد. لقد عانت سري لانكا من صعوبة الحرب، غير أن السلام الدائم يسود اليوم هناك. وتواصل حكومة بلدي تنفيذ الكثير من الإجراءات لتعزيز المصالحة. وفي حين تستمر حماية حقوق الإنسان، يستمر أيضا تحقيق الرخاء الاقتصادي لأجل بناء مستقبل أفضل للسريلانكيين. وعليه ينبغي النظر إلى مستقبلنا باعتبارنا أمة مسالمة من منظور جديد.

وأحث المجتمع الدولي على السماح للسريلانكيين بحل مشاكلهم بأنفسهم، ولا شك أن استقلال الدول أمر بالغ الأهمية. وتقتضي الجهود الإنسانية وعملنا لأجل تعزيز الديمقراطية التعاون من جانب المجتمع الدولي. ولئن كان لسري لانكا أن تواصل التزامها بالمضي قدما في توطيد الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، فإنها بحاجة إلى اهتمام المجتمع الدولي. ونرفض بصفتنا بلدا مستقلا، أي مساع من جانب القوى الأجنبية للتأثير علينا. ونناشد المجتمع الدولي أن يفسح لنا المجال لحل مشاكلنا وأن يحترم حق شعب سري لانكا في إيجاد الحلول لمشاكله. وإذ نبدي استعدادا كبيرا للقيام بذلك، أود أن أطلب تعاون المجتمع الدولي لتحقيق ذلك.

ونواصل العمل لأجل التغلب على الخوف والريبة بين مختلف الجماعات العرقية في بلدنا، وأعتقد أنه يمكن تحقيق ذلك ليس في سري لانكا وحدها، بل في كثير من بلدان العالم الأخرى بالتعاون مع المجتمع. ويجب إيلاء الأولوية للفقراء. وينبغي الاستماع إلى رأي الجيل الحديث. ولا بد من توفير الحلول لمشاكلهم.

وفي الختام، أود أن اقتبس من الإله بوذا قوله في ال samyutta -Salla Sutta Nikaya Tripitaka: حين ينغرس السهم في جسد الإنسان فإنه يشعر بصفنين من الألم أولهما الألم الجسدي بسبب انغراس السهم، وثانيهما الألم العقلي الناتج عن شعوره بالقلق مما حدث له. وبالمثل، فقد عانى شعب سري لانكا من الآلام الجسدية الناجمة عن آلام الحرب ومن المشاعر التي أثارتها تلك الحرب. وعليه، أدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه وتعاونه مع سري لانكا.

وأشكر الجمعية، ولتباركنا جميعا الجوهرة المثلّثة الشريفة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد مايثريبالا سيريسينا، رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بوروت باهور، رئيس جمهورية سلوفينيا

اصطحب السيد بوروت باهور، رئيس جمهورية سلوفينيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بوروت باهور، رئيس جمهورية سلوفينيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس باهور (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم دائما لنا أن نشارك في هذه الجمعية العامة العظيمة.

إننا نعيش اليوم في عالم تتضاعف فيه التحديات الجديدة في حين لا تزول فيه التحديات القديمة أبدا. وبالتالي، يواجه النظام المتعدد الأطراف تحديا أيضا. وهو نظام أنفقنا على بنائه ٧٠ عاما وينبغي أن يحول دون معاناة البشرية من أهوال الحرب مرة أخرى. وهو نظام يكفل احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي ويعزز التقدم الاجتماعي وتحقيق التنمية وتحسين مستويات المعيشة للجميع.

وإن حجة تعددية الأطراف واضحة تماما. وبصفتنا دولا أعضاء، فنحن جميعا نتحمل المسؤولية عن إيجاد حلول مشتركة للتحديات المشتركة التي نواجهها، في ذات الوقت الذي نواصل فيه حماية المبادئ والقيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن توجِّه روح التعاون والمسؤولية المشتركة تلك عملنا في السنوات المقبلة.

ولن تحقق أي أمة أو دولة مكاسب إذا لم تكن تسعى جاهدة إلا لتأكيد مصالحها.

وفي عالم اليوم الذي لا يمكن التنبؤ به، أحث الجميع على الانضمام إلى الجهود المبذولة من أجل تعزيز تعددية الأطراف بوصفها السبيل الوحيد لضمان السلام والأمن للأجيال المقبلة. ويقف بلدي، سلوفينيا، ثابتاً في الدفاع عن تعددية الأطراف التي تشكل الأمم المتحدة محورها. إن التزام جمهورية سلوفينيا بالنظام المتعدد الأطراف لا يزال قويا كما كان دائما، وهو مبني على أساس القيم المشتركة وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

وينبغي لنا جميعاً أن نسعى جاهدين لجعل الأمم المتحدة منظمة أقوى وأكثر كفاءة من خلال إصلاحها بطريقة تمكنها من الاستجابة والمساعدة في حل الشواغل الأكثر إلحاحاً في عصرنا. وتؤيد سلوفينيا بقوة جهود الإصلاح التي يبذلها الأمين العام أنطونيو غوتيريش. وقد تحقق الكثير خلال السنة الماضية، إلا أن التقدم يجب أن يستمر.

وفي نهاية المطاف، يتوقف نجاح إصلاح الأمم المتحدة إلى حد كبير علينا، نحن الدول الأعضاء. ويتوقف على توفر الإرادة السياسية والقدرة لدينا على ترجمة الأقوال إلى أفعال لصالحنا جميعاً. ونأمل أيضاً أن يعطي ذلك زخماً جديداً لإصلاح مجلس الأمن من أجل ضمان تمثيل أكثر إنصافاً لعالم اليوم.

ولا يمكن إلا لنظام دولي قائم على القواعد أن يكفل المساواة بين الشعوب والدول. وإذا أردنا تهيئة مستقبل أكثر استقراراً وسلماً وعدلاً، يجب على الدول الأعضاء التقيد بالقانون الدولي. إن احترام القانون الدولي وسيادة القانون شرط أساسي لعيش جميع الدول – بل والمجتمع الدولي بأسره – في سلام وأمن.

وبالنظر إلى أنني أنتمي إلى بلد مجاور لمنطقة غرب البلقان، أود أن أشدد على أهمية القانون الدولي والأحكام الصادرة عن المحاكم الدولية فيما يتعلق بعملية المصالحة في تلك المنطقة. إن الاعتراف بالحقائق التاريخية وقبولها، مهما كانت مؤلمة، هو أساس الاستقرار والتقدم، وكلاهما ضروري في منطقة غرب البلقان.

وأود أيضاً أن أؤكد على ضرورة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وهي مسألة لها أهميتها دائماً، ولا سيما في عالم اليوم. فمن دون ذلك، لا يمكن تحقيق السلام أو الأمن أو التنمية. والأمم المتحدة تؤدي دوراً أساسياً في تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع أنحاء العالم، ولكن يجب ألا ننسى أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذها تقع، مرة أخرى، على عاتق الدول. ولا يمكن مطلقا تبرير انتهاكات حقوق الإنسان بالتذرع بحقوق أي دولة أو بأسبابها السياسية أو بحالات الطوارئ فيها.

ولا تزال سلوفينيا، بصفتها الرئيس الحالي لمجلس حقوق الإنسان، مؤيداً قوياً لحقوق الإنسان للجميع. ويرى بلدي أن من الأهمية بمكان أن يعمل المجلس على تعزيز حقوق الإنسان في العالم – وربما الآن أكثر من أي وقت مضى. ويجب علينا جميعاً أن نعمل على كفالة مصداقية المجلس وتحسين فعاليته. وإننا نأمل ونتوقع بإخلاص أن تظلّ الولايات المتحدة الأمريكية، وهي مناصر ومؤيد تقليدي لاحترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، ملتزمة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ومن خلال الحوار، ستواصل سلوفينيا السعي إلى تحقيق نتائج في عملية تعزيز شرعية ومصداقية وفعالية مجلس حقوق الإنسان.

تمثّل الحرب والتطرف العنيف والإرهاب دائماً تعدياً على حقوق الإنسان. وتهز تلك الفظائع ضميرنا الإنساني في الصميم. ولا غنى عن اتخاذ تدابير فعالة لإنفاذ القوانين في مكافحة الإرهاب، إلا أن الإرهاب لن يُهزَم أبدا بالتدابير الأمنية وحدها. بل يجب أن تكون مساعينا الرامية إلى مكافحة الإرهاب ومنعه شاملة، فيما ينبغي أن تستهدف أيضاً الأسباب الجذرية للتطرف.

ويمثّل الإفلات من العقاب إحدى العقبات الرئيسية أمام منع الانتهاكات الخطيرة والمنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب ضد المدنيين في النزاعات المسلّحة. ويجب على جميع أطراف النزاع، بما فيها الجهات من غير الدول، أن تمتثل للقانون الدولي الإنساني. وإنهاء الإفلات من العقاب أمر أساسي ليتعافى أي مجتمع مزقته الحرب من أثر النزاعات، وكذلك لمنع انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل. وسلوفينيا تؤيد بقوة المحكمة الجنائية الدولية. ونشدد على أهمية التعاون الفعال مع المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك من جانب مجلس الأمن، وندعو الدول التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي إلى أن تفعل ذلك.

ويجب علينا المحافظة على هيكل عدم الانتشار النووي وحمايته، على أساس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بهدف منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية. ويجب أن ننفذ جميع المعاهدات الدولية الملزمة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإبرامها في هذا العام.

وتؤيد سلوفينيا حل المسائل الملحة للانتشار النووي بالوسائل الدبلوماسية والسلمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، نؤكد مجدداً دعم الاتفاق النووي الإيراني ما دامت إيران تحترم التزاماتها. ونرحّب بالتطورات المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية ونأمل أن نحقق فيها نزع السلاح النووي الكامل والقابل للتحقق والذي لا رجعة فيه. وتواصل سلوفينيا دعم إزالة الألغام لأغراض إنسانية ومساعدة ضحايا الألغام وإزالة الذخائر غير المنفجرة من مخلفات الحروب.

وقد أنشأت الحكومة السلوفينية الصندوق الاستئماني الدولي لتعزيز الأمن البشري، وهو منظمة إنسانية غير ربحية قبل عقدين من الزمن. وتمثل أنشطته العديدة في جميع أنحاء العالم – من البوسنة والهرسك إلى أفغانستان وكولومبيا – تجسيدا ملموسا لذلك الدعم. ونحن ممتنون للدول العديدة التي تتعاون معنا وتدعم أعمال هذا الصندوق في إزالة الألغام.

ترى سلوفينيا في التعاون الإنمائي الدولي عنصراً هاماً في مجمل مساعينا الدولية. ومن خلال التعاون الإنمائي، فإننا ندعم

الجهود المبذولة في البلدان الشريكة من أجل القضاء على الجوع وحماية البيئة والإسهام في التنمية المستدامة إجمالا. ومن خلال الجهود التي نبذلها في غرب البلقان والجوار الأوروبي وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تسهم سلوفينيا مباشرة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

كما اضطلعت سلوفينيا بمهمة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني، وتسعى إلى المساهمة في تنفيذها على الصعيد العالمي بشعور من الإلحاح. فخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ هما، في رأينا، وثيقتان توفران مسارا واضحا ورؤية لمستقبل أكثر استدامة لكوكبنا وازدهار سكانه. وبالمناسبة، تحتل سلوفينيا المرتبة الثامنة بين ما لايقل عن ١٥٠ بلدا في الأمم المتحدة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهذا شيء أفخر به.

إننا اليوم بحاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى وجود نظام قوي متعدد الأطراف يجب أن ينصب التركيز فيه على العمل بصورة جماعية وفي الوقت المناسب وبفعالية بقدر أكبر. وأود أن أختتم بياني مؤكدا للجمعية على أن سلوفينيا ملتزمة بدعم الأمم المتحدة وعازمة على العمل مع جميع الشركاء لتحقيق نتائج ملموسة وهادفة من شأنها تعزيز السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان للجميع.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سلوفينيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بوروت باهور، رئيس جمهورية سلوفينيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إدغار شاغوا لونغو، رئيس جمهورية زامبيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية زامبيا.

اصطحب السيد إدغار شاغوا لونغو، رئيس جمهورية زامبيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إدغار شاغوا لونغو، رئيس جمهورية زامبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس لونغو (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أضم صوتي إلى أصوات قادة العالم الآخرين في تهنئة معالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. وتدعم زامبيا تماما مسعاها للاضطلاع بمسؤولياتها الدؤوبة في الجمعية. ويسعدنا أن نلاحظ أنه بعد أكثر من عقد من الزمن، تتولى امرأة مرة أخرى هذا المنصب باعتبارها رابع رئيسة للجمعية العامة منذ إنشاء هذه الهيئة العالمية.

وبينما تحتفل الأمم المتحدة في الشهر المقبل بالذكرى السنوية الثالثة والسبعين لإنشائها، ثمة حاجة لأن تواصل بقوة تعزيز السلم والتعاون الدوليين وإيجاد مجتمعات تخلو من الجوع والفقر والمرض. وعند القيام بذلك، ينبغي لنا أن نعمل على استكشاف أفكار جديدة وأفضل الممارسات لتلبية تطلعات شعوبنا، في ظل خلفية من الاستخدام الفعال والكفء للموارد العالمية المحدودة. ولذلك فإننا على ثقة من أن الرئيسة ستضع في الصدارة بعدا جديدا خلال سعينا معا للبحث عن حلول للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجهنا.

إننا نؤمن منذ إنشاء الأمم المتحدة، قبل ٧٣ عاما، بأن أفريقيا ينبغي أن تحرز تقدما ملحوظا. إلا أن الهيكل الاقتصادي في أفريقيا لم يحقق حتى الآن سوى الحد الأدنى من التغيير. وهذا هو أحد الشواغل التي تم الإعراب عنها في المحافل القارية والعالمية على السواء. ولذلك، فإن التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ تتيح فرصا هائلة لأفريقيا لتنشيط نموها والإسراع في تحولها. ويسعى الإطاران إلى تحقيق نمو شامل وتنمية مستدامة، والسلام والأمن في القارة.

ويسترشد المسار الإنمائي لزامبيا برؤيتها لعام ٢٠٣٠، من خلال تنفيذ خطة التنمية الوطنية السابعة لديها، التي تركز على تحويل زامبيا إلى بلد متوسط الدخل مزدهرة بحلول عام ٢٠٣٠. ولتحقيق ذلك، يجب علينا التغلب على العديد من العقبات. إن اقتصادنا، كما هو الحال مع العديد من الاقتصادات النامية الأخرى، يحتاج إلى التنويع. ولذلك، نحن عازمون على التصدي للتحديات من خلال إيجاد اقتصاد متنوع ومرن تدفعه قطاعات الزراعة والسياحة والطاقة، من بين قطاعات أخرى. وسيدعم ذلك برنامج قوي لتطوير الهياكل الأساسية. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى تعزيز شراكات قوية وذات منفعة متبادلة في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك تعاون إقليمية وإنمائي، والذي لا يزال أمرا ذا أهمية حاسمة لإطلاق نمو متنوع.

وتتفانى زامبيا في تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك بشأن تغير المناخ، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ولهذا السبب قامت حكومة بلدي بتعميم هذه البرامج الإنمائية العالمية في خطتها السابعة للتنمية الوطنية.

ويسرني أن أشير إلى أن حكومة بلدي ما برحت تحرز تقدما مطردا في مجال تطوير الهياكل الأساسية بوصفها عاملا تمكينيا رئيسيا للإنعاش والتحسين. كما نقوم بتنفيذ العديد من السياسات والإصلاحات الهيكلية في إطار برنامج تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي. وبينما نسعى إلى تحقيق تلك الأهداف، فإننا ندرك التحديات في تعبئة تمويل التنمية، فضلا عن انخفاض التمويل من الجهات المانحة، ولا سيما لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية. ولذلك، فإننا ندعو جميع الشركاء إلى العمل معنا لضمان أن نتمكن معا من التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة لما فيه خير شعوبنا.

ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المقرر عقده في آذار/مارس ٢٠١٩ في بوينس آيرس، سيتيح فرصة لتسجيل التقدم الكبير المحرز بشأن التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب.

وإذ أنتقل إلى مسألة السلام، فقد دأبت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، باستمرار وبقوة منذ عام ١٩٤٥، على الدعوة إلى الحفاظ على السلام وتعزيزه.

وقد أضفت الأطر الإنمائية التي اعتمدت في الآونة الأخيرة صفة الدوام على الجهود المبذولة لصون السلام والأمن العالميين. ولذلك، تؤيد حكومتي قرار مجلس الأمن ٢٣٧٨ (٢٠١٧) الذي يركز على الإصلاحات في عمليات حفظ السلام. كما تلتزم زامبيا بمبادرة الأمين العام بالعمل من أجل حفظ السلام على النحو المبين في إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الذي أرسله الأمين العام إلى الدول الأعضاء في آب/أغسطس.

ويسرني كذلك أن أشير إلى أن حكومتي قد عززت في الماضي القريب مشاركتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وهي في الوقت الحاضر من أكبر البلدان المساهمة في بعثات حفظ السلام. وإضافة إلى ذلك، فإن زامبيا أيضا من البلدان التي أخذت زمام المبادرة في زيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. كما ننضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في الإشادة بالرجال والنساء البواسل من أصحاب الخوذ الزرق على التضحيات التي يقدمونها من أجل تعزيز السلام في العالم.

وفي إطار جهودنا المتواصلة للمساهمة في إحلال السلام الإقليمي والعالمي، تولت زامبيا مؤخرا رئاسة هيئة الشؤون السياسية والدفاع والأمن التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ولا يسعني إلا أن أؤكد للدول الأعضاء أننا سنضطلع

بذلك الواجب بأقصى قدر من التفاني من أجل تحقيق السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة، أود أن أؤكد مجددا على التزام حكومتي بالقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات. ونحن نبذل جهودا لاستعراض وسن تشريعات وسياسات جديدة تراعي المنظور الجنساني. وأُحرز تقدم أيضا في تنفيذ سياسة ٥٠-٥٠ لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم، حيث تلتزم المدارس بموجب القانون الآن بتسجيل عدد متساو من الفتيات والفتيان.

وبدأت حكومتي في عام ٢٠١٧ في توزيع الفوط الصحية المجانية على الفتيات في المناطق الريفية وشبه الحضرية في إطار الجهود الرامية إلى الإبقاء على الفتيات في المدارس. واعتُمد ذلك البرنامج من أجل تحسين حصول البنات على التعليم نظرا لأن عدم توفر الفوط الصحية المناسبة كثيرا ما يحد من قدرتهن على الانتظام في المدرسة. وإضافة إلى ذلك، نواصل تنفيذ سياسة إعادة تسجيل الفتيات الحوامل. وحقق ذلك البرنامج نجاحا حيث استمر التحاق عدد من الفتيات بالمدارس بعد الولادة. ونعتقد أن ذلك التدبير حاسم الأهمية لضمان تكافؤ الفرص للفتيات. ولا يساورنا أدنى شك في أن تلك الجهود وغيرها سترسي أساسا راسخا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ٥ بشأن المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة.

إن العالم ما زال يشهد حراكا هائلا غير مسبوق للاجئين والمهاجرين، وهو ما نتج عنه آثار في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن آثاره على حقوق الإنسان، في عدد من البلدان المضيفة. وأود أن أشدد على أهمية الجهود التعاونية من جانب المجتمع العالمي في معالجة المسائل المتصلة بأزمة اللاجئين والهجرة. وسيكفل ذلك الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية التي تنطوي على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية للمهاجرين واللاجئين. وبالتالي، فإننا نرحب بعقد المؤتمر الدولي المعني بالهجرة في كانون الأول/ديسمبر، ونتطلع إلى اعتماد الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والذي سيكون حدثا غير مسبوق. ويحدونا الأمل في أن يوفر لنا ذلك الفرصة لتحسين الحوكمة العالمية بشأن الهجرة واللاجئين فضلا عن تعزيز مساهمة المهاجرين في التنمية المستدامة. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على الحاجة إلى ضرورة احترام مبدأ المسؤولية المشتركة فيما يتعلق باستضافة ودعم اللاجئين والمهاجرين في العالم. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد مجددا تقيد حكومتي بالتزاماتها الدولية بموجب الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها. وبموجب تلك الصكوك، ستواصل زامبيا أداء دور مفيد في مساعدة الأشخاص المتضررين من حالات النزاع والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان.

وأود أن أنوه بالقرار الذي اتخذه الأمين العام وفريقه فيما يتعلق بالتقدم المحرز في الاضطلاع بالولاية المتعلقة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة وإدارة الأمم المتحدة وركيزة السلام والأمن. بيد أننا نشعر بقلق عميق إزاء إحراز تقدم ضئيل بشأن إصلاح مجلس الأمن. ويمكن أيضا الإشارة إلى أنه في عام ٢٠٠٠، خلال مؤتمر قمة الألفية، دعا قادة العالم إلى توصل المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن إلى نتيجة مبكرة ومنطقية. وبعد مضي خمس سنوات، وخلال مؤتمر القمة العالمي، أعرب القادة عن قلقهم إزاء بطء التقدم وحثوا على تسريع خطى المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن. وحتى الآن، ما زلنا لم نقترب من الاتفاق على هذه المسألة الأساسية التي تسعى إلى جعل الأمم المتحدة ممثلة وديمقراطية وفعالة حقا.

سيصادف عام ٢٠١٩ الذكرى السنوية الأربعين لإدراج بند إصلاح مجلس الأمن في جدول أعمال الجمعية العامة. وقد كلف زعماء العالم رئيسة الجمعية العامة بقيادة عملية إصلاح مجلس الأمن. ولذلك، فإننا نأمل في أن تقدم الرئيسة تقريرا عن

إحراز تقدم موضوعي بحلول وقت الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين في العام المقبل. وأود أن أؤكد مجددا أن أفريقيا لا تزال ثابتة وموحدة في دعوتها إلى تخصيص مقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن للقارة. وليس ذلك من باب اللياقة التي تنطوي على تصحيح ظلم تاريخي فحسب، بل إنها مسألة تتعلق باستعادة كرامة أفريقيا، التي لا تزال اليوم القارة الوحيدة التي ليس لها تمثيل دائم في مجلس الأمن. وفي هذا السياق، نؤيد الدعوة إلى تخصيص مقعد غير دائم للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تواجه تحديات فريدة وتستحق إدراج منظورها كبعد جديد في نهج الأمم المتحدة للسلام والأمن الدوليين.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية زامبيا على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحِب السيد إدغار شاغوا لونغو، رئيس جمهورية زامبيا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جوزيف كابيلا كابانغي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

اصطُحِب السيد جوزيف كابيلا كابانغي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جوزيف كابيلا كابانغي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كابيلا كابانغي (*تكلم بالفرنسية*): كما هو الحال في السنوات الماضية، يسرني دائما أن أتكلم من على هذا المنبر. وأود أولا أن أتوجه بالتحية إلى ابن قارة أفريقيا البار، الراحل السيد كوفي عنان، الذي توفي قبل بضعة أسابيع فقط، بعد أن ترك بصمته على منظمتنا، وهي بصمة تشي بالتزام مثالي بخدمة السلام.

وأود أيضا أن أحيي قيادة الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، التي لا يمكن إنكارها، فيما يخص الدفاع عن نظام قوي لتعددية الأطراف تدعمه أمم متحدة تم إصلاحها. كما أتقدم بأحر التهاني لرئيسة الجمعية العامة في دورتها الحالية على انتخابها، كاعتراف واضح بتجربتها كدبلوماسية.

أثناء تقديم بياني أمام الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة (انظر A/72/PV.19)، قدمت لمحة عامة عن الحالة الداخلية في بلدي، حيث أكدت، من الناحية الأمنية، أننا نجحنا، بفضل الجهود المبذولة،ا في عكس وتيرة الاتجاه الخطير في الجزء الأوسط من البلد وفي تحسين الحالة هناك بدرجة كبيرة، بينما مكنتنا الجهود التي بذلتها قوات الدفاع والأمن التابعة لنا في شمال شرقي البلد من احتواء الهجمات الإرهابية. وتم اليوم توطيد السلام في وسط البلد، كما يتضح من المدى الذي وصلنا إليه في إعادة إدماج الأسر التي شُردت قسراً إلى داخل البلد أو أجبرت على الذهاب إلى البلدان المجاورة بسبب أعمال العنف المؤسفة.

غير أن التحدي الأمني لا يزال بدون حل في الشمال الشرقي بسبب استمرار الأنشطة الإرهابية التي لا تلقي بظلالها على إقليم بني في ٢٣ أيلول/سبتمبر فحسب، بل أيضا على بلدان أخرى في المنطقة. وعلى أي حال، فإن تلك الهجمات، التي تشكل تحديا آخر لجميع الذين يلتزمون بالدفاع عن عالم حر خال من كل العنف الطائش، لن تمنعنا من مواصلة اتخاذ إجراء يهدف إلى إحلال السلام والاستقرار في بلدنا. وقبل كل شيء، من أجل تحقيق أمن العملية الانتخابية الجارية.

وعلى المستوى السياسي، قمت بالإشادة بجهود الطبقة السياسية بأكملها، في شكل توافق شامل في الآراء بشأن العملية الانتخابية بهدف نهائي هو تنظيم الانتخابات. كما ذكرت

التقدم المحرز على وجه الخصوص في إنشاء سجل التصويت والنشر الوشيك للجدول الزمني الانتخابي. وعلى الرغم من التحديات الهائلة التي لا تزال تعصف بالعملية الانتخابية على جميع المستويات، فإنني أعيد الآن التأكيد، كما فعلت العام الماضي، على الطبيعة التي لا رجعة فيها لإجراء الانتخابات، التي من المقرر أن تنتهي في نهاية هذا العام. لذلك، تتسم الحالة السياسية في بلدي بالوضوح، مع الاحتفاظ بجميع المواعيد النهائية المحددة في الجدول الزمني الانتخابي. وسيتم القيام بكل شيء لضمان الطابع السلمي للانتخابات ومصداقيتها، وهو دليل على تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تحتاج إليه جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى حد كبير.

إن ”جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام“ هو موضوع دورة الجمعية العامة لهذا العام. وهذا يوحي بوجهة نظر لا تقبل المساومة لما نريده لمنظمتنا ويدعو كل دولة عضو إلى تقدير إسهامها في تحسين الجماعة العالمية. كما يدعو الدول الأعضاء إلى حماية القيم التي تجعل الأمم المتحدة حصنا للتضامن والسلام والتقدم المشترك في مواجهة التغيرات العميقة التي حدثت في الساحة الدولية والتي تميزت بظهور محاور جديدة للتنمية. ويعزز ظهور تهديدات جديدة، التي لبعضها تداعيات عالمية، مرة أخرى، قيمة التفكير بشكل مشترك في إصلاح منظمتنا بغية ضمان تحسين أدائها. ومع ذلك، فإن فعالية منظمتنا في هذا السياق الجديد تعتمد أيضا على قدرتها على الحفاظ على المثل العليا التي يقوم عليها هيكل التوازن العالمي الذي نشأ في سان فرانسيسكو قبل أكثر من سبعين عاما.

لن نكون قادرين على جعل الأمم المتحدة منظمة للجميع، إذا تم التسامح مع التدخل الخطير من جانب بعض الحكومات في المسائل التي تقع دون شك ضمن اختصاص السياسة الداخلية للدولة، في انتهاك للقواعد التي تنظم سير منظمتنا، أو إذا أصبح شائعا، مما يشكل خطرا جسيما. وهذا هو سبب استنكار ومعارضة بلدي لأي تدخل في العملية الانتخابية الحالية، وتمويل جميع تكاليفها التشغيلية. علاوة على ذلك، يطالب بلدي بالعودة إلى أساسيات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو أحد المواضيع التي تكمن في أساس الدبلوماسية غير المتناظرة التي استخدمها البعض بشكل مفرط، من أجل الإضعاف المتعمد للبلدان التي توجهت بجد لتحقيق التقدم. وعلى الرغم من أن جمهورية الكونغو الديمقراطية عمرها ٥٨ سنة فقط، وديمقراطيتها عمرها ١٥ سنة فقط، فإننا فخورون اليوم بعرض تجربتنا في هذا المجال، سواء داخل مجلس حقوق الإنسان أو في المحافل الإقليمية والدولية الأخرى. ونود أن نقوم بذلك بتواضع وبطريقة مباشرة، مع الأخذ في الاعتبار أن الطريق أمامنا لا يزال طويلا.

أخيرا، لا يمكننا أن نجعل الأمم المتحدة منظمة مهمة بالنسبة لجميع الناس، مع التفكير في تحقيق مجتمعات مستدامة، طالما أن الحيوانات والنباتات في البلدان ذات الغابات الحرجية الكبيرة لا تستخدم سوى للزينة، تحت الذريعة التي اختيرت بشكل جيد، والمتمثلة في أنها تشكل رئة الجنس البشري أو تصلح الأضرار البيئية التي تسببها الصناعات في الدول الشمالية، مع عدم وجود إرادة حقيقية لتخصيص مكافآت كبيرة عن تلك الموارد لسكاننا، أو للوفاء بالالتزامات التي يتم التعهد بها في كثير من الأحيان ولكن لا يتم تنفيذها.

وقبل ١٥ عاما تقريبا، تكلمت القارة الأفريقية بصوت واحد مطالبة بأن يُمثل أفريقيا عضوٌ دائم في مجلس الأمن، كجزء من إصلاح الأمم المتحدة. وبالنظر إلى التغييرات العديدة التي جرت على مدى سنوات عديدة من أجل الإنصاف، الذي يشكل محور جلستنا هنا، ترغب أفريقيا في التكلم بصوت أعلى بما يتماشى مع توقعات شعوبها، التي تطالب بتمثيل أكبر في هذه المنظمة التي تجسد العالمية والتي تهم أنشطتها لحفظ السلام قارتنا في المقام الأول. وعلاوة على ذلك، فقد نشرت قوات الأمم المتحدة في بلدي قبل ٢٠ عاما، وتكرر حكومة بلدي الآن مطلبها، نظرا لأن النتائج على المستوى العملياتي

للقوات المتعددة الأطراف قد تقلصت، بأن تبدأ القوات المتعددة الأطراف في الانسحاب بفعالية وبصورة كبيرة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد رينزي (سان مارينو).

في الختام، أود أن أشدد على التقدم الذي أحرزه بلدي اليوم، والذي كان منذ سنوات قليلة فقط غارقا في دوامة الإفلاس، ولكنه الآن يظهر علامات لا يمكن إنكارها على طموحات جديدة، تؤكد عليها سياسات اقتصادية وأمنية مشجعة. إن التحديات التي تواجهنا لا يستهان بها بأي حال من الأحوال، غير أن ذلك لا يهز إيماني بأي شكل من الأشكال في مستقبل مشرق لبلدي، الذي يعرف شعبه كيفية التغلب على تاريخه والالتزام بقوة بوحدته واستقلاله وسيادته. كما أود أن أؤكد للجمعية العامة أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ستقف دائما إلى جانب المنظمة، ما دامت هي واقفة إلى جانبنا، إذ أن الأمم المتحدة تجسد على أدق نحو ما يمكن أن تحققه جهودنا الجماعية في تحقيق السلام والرفاه لكوكبنا. ومع ذلك، فإن على الدول الأعضاء أن تعمل من أجل بناء منظمة أقوى بالحفاظ – من خلال أعمالها – على القيم التي ألهمت تأسيسها والتي تستهدف بصورة لا لبس فيها الحفاظ على البشرية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية على البيان الذي أدلى به للتو.

أصطُحب السيد جوزيف كابيلا كابانغي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب صاحب الفخامة السيد سورونباي جينبيكوف، رئيس جمهورية قيرغيزستان

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية قيرغيزستان.

اصطحب السيد سورونباي جينبيكوف، رئيس جمهورية قيرغيزستان، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بفخامة السيد سورونباي جينبيكوف، رئيس جمهورية قيرغيزستان، في الأمم المتحدة وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس جينبيكوف (*تكلم بالقيرغيزية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية إلى الإنكليزية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالجميع باسم جمهورية قيرغيزستان الآسيوية المحبة للحرية، بتاريخها الممتد لآلاف السنين وجبالها الشاهقة. ومن على هذا المنبر السامي للأمم المتحدة، أود أن أوجه انتباه الجميع إلى المسائل التي تراها جمهورية قيرغيزستان ملحة وتتطلب حلولا مشتركة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وأود أن أحيي جميع المشاركين في الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين بالنيابة عن جمهورية قيرغيزستان.

إن الحالة السياسية والاقتصادية والبيئية العالمية تتغير بسرعة. والنزعة الإقليمية في السياسة العالمية آخذة في التزايد. ويتواصل ارتفاع تكاليف السلع ونقص السيولة وحروب الجزاءات التي تؤثر على مختلف الاقتصادات. وخطر الإرهاب والتطرف آخذ في الانتشار في كل بلد. وقد أصبح الحفاظ على التوازن البيئي مسألة عالمية تهم الكوكب بأكمله. وتشكل هذه المسائل، بصرف النظر عن أسبابها، مصدر قلق لكل بلد، ولا سيما البلدان الصغيرة ذات الاقتصادات المفتوحة. والظواهر التي ذكرتها للتو هي مسائل حساسة بالنسبة لقيرغيزستان. ولذا، فإنني أعتقد أن الوقت قد حان لأن نناقش في الجمعية العامة أهمية الأمم المتحدة لجميع الناس، فضلا عن قضايا القيادة العالمية والمسؤولية المتبادلة من أجل بناء مجتمعات سلمية وعادلة ومستدامة. وأغتنم هذه الفرصة من على المنبر الرفيع للأمم المتحدة لتناول المسائل ذات الأهمية الرئيسية لبلدنا على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

لقد أرسى النقل السلمي للسلطة في خريف عام ٢٠١٧ أساسا صلبا للمزيد من التطور الديمقراطي التدريجي لقيرغيزستان.

وفي الوقت الراهن، هنالك استقرار سياسي واجتماعي في قيرغيزستان، مما يهيئ لنا الفرصة لتحديد أهداف طموحة في الأجل المتوسط. وتؤيد قيرغيزستان إقامة نظام ديمقراطي برلماني في البلد. وستكون انتخابات عام ٢٠٢٠ البرلمانية المقبلة دليلا على ذلك مرة أخرى. فنحن نؤمن إيمانا راسخا بأن الديمقراطية البرلمانية هي الأنسب لطبيعة تطور مجتمعنا. وتظل مكافحة الفساد تمثل أولوية بالنسبة لسياسة الدولة في قيرغيزستان. وإننا نواجه، في الوقت الحالي، مسائل تتعلق بما يتطلبه المستقبل منا من تحديث سياسي وتنمية اقتصادية.

ونحن نركز، أولا وقبل كل شيء، على تنفيذ الإصلاحات القضائية والقانونية وإعادة تنظيم وكالات إنفاذ القانون. والتنمية المستدامة لجميع مناطق قيرغيزستان هي المفتاح للتنمية الناجحة وهي أكثر المسائل إلحاحا بالنسبة للبلد. وقد حددنا هدف تحسين الأجواء المواتية للاستثمار، وبدأنا بناء مجتمع معلومات في ظل إدارة عامة منصفة وشفافة. وستواصل قيرغيزستان على الدوام تعزيز المبادئ الديمقراطية في تطور الدولة. وتركز الإدارة العامة على احتياجات كل فرد، رجلا كان أم امرأة، مع ضمان حقوقه وحرياته والعدالة في المجتمع. وكل الإصلاحات المتوسطة والطويلة الأجل المذكورة آنفا متضمنة في استراتيجية قيرغيزستان الإنمائية الوطنية لعام ٢٠٤٠.

وتلبي الأحكام الطويلة الأجل للاستراتيجية الإنمائية الوطنية جميع متطلبات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعليه نأمل في تقديم المزيد من الدعم من الأمم المتحدة والبلدان الشريكة للجهود الإنمائية لقيرغيزستان. وما تزال قيرغيزستان ملتزمة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ونرى أن تعزيز مختلف جوانب التعاون بين بلدان آسيا الوسطى عامل هام للغاية لضمان الأمن في المنطقة وعلى نطاق العالم بأسره أيضا. ويسرنا أن ننوه إلى أن التعاون فيما بيننا قد حقق زخما إيجابيا وارتقى إلى مستوى جديد. وأصبحت اجتماعات رؤساء دول آسيا الوسطى ووزراء خارجية بلدانها تقليدا مستمرا.

وبالنسبة لجمهورية قيرغيزستان، فإن مسألة استخدام المياه ذات أهمية بالغة. وتبين الممارسة المتّبعة في العقود الماضية فيما يتعلق باستخدام موارد المياه والطاقة في آسيا الوسطى الحاجة إلى وضع نُهج جديدة. ونحن على اقتناع بأنه ينبغي أن يحدد الاستخدام المتكامل لموارد المياه والطاقة في المنطقة بموجب منظومة من التدابير الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في جميع دول آسيا الوسطى. ولذلك ما برحت قيرغيزستان تدعو إلى وضع وتنفيذ آليات اقتصادية ذات نفع متبادل في منطقة في آسيا الوسطى برمتها. وترى جمهورية قيرغيزستان أن التعاون والحوار الشامل هما السبيل الوحيد لحل التحديات القائمة. ونرى في ذلك السياق أيضا أن للمنظمات الإقليمية دورا خاصا تضطلع به، مثل رابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي والاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية. واليوم، أصبح التغلب على السياسات الانعزالية ووضع مسار للتعاون والشراكة أمرا في غاية الأهمية.

فلا حصانة لأي من الدول من التهديدات المتعلقة بالإرهاب والتطرف. ويجب على أعضاء المجتمع الدولي العمل معا وعلى نحو أكثر فعالية لمكافحة الآفات والظواهر من قبيل الاتجار بالمخدرات والأشخاص والأسلحة وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وذلك أمر بالغ الأهمية بالنسبة لنا نحن نظرا لأن بلدنا يقع في مفترق الطرق بين شبكات الاتجار بالمخدرات. وللأسف، فما تزال التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي غير كافية. ومن المهم إيلاء اهتمام خاص لحل المشاكل المشتركة في المنطقة. وتؤكد قيرغيزستان مجددا التزامها بالتنفيذ الفعال للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وتؤيد أيضا خطة العمل المشتركة. ومن الضروري تنسيق جهود دول المنطقة فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالأمن والتنسيق وتبادل المعلومات العملياتية. واعتمدت حكومة جمهورية قيرغيزستان برنامجا مستمرا لمكافحة التطرف والإرهاب حتى عام ٢٠٢٢. أشكر الأمم المتحدة

على المساعدة المالية والتقنية التي تقدمها لنا في مجال مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات، ونتطلع إلى المزيد من الدعم من الشركاء الإنمائيين في المسائل المتصلة بالأمن.

ومن شأن التحول نحو التنمية المستدامة أن يساعد على إصلاح البيئة والنظم الإيكولوجية الطبيعية. وتسلّم قيرغيزستان بحقيقة تغير المناخ باعتباره تهديدا جديا للسكان والنظم الإيكولوجية الهشة. ونحن ملتزمون بمكافحة هذه الظاهرة العالمية بالتوقيع على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. إن لتغير المناخ أثرا متزايدا باستمرار على الأنهار الجليدية والموارد المائية، ويسهم بذلك في زيادة عدد الكوارث الطبيعية في المناطق الجبلية في بلدنا. وتلك هي المواضيع الرئيسية التي تناولها المنتدى العالمي الرابع للجبال في قيرغيزستان، المنظم لمناقشة الأساليب الإنمائية الجديدة في التنمية لتحقيق مستقبل من الرخاء في المناطق الجبلية.

ولا تزال المسألة الإقليمية الرئيسية المتعلقة بالبيئة تتمثل في مشكلة مخلفات صناعة المواد المشعة في الحقبة السوفياتية، وهي مخلفات اليورانيوم. ولحل هذه المشكلة، عقدت قيرغيزستان عدة مؤتمرات دولية. ففي ٢٧ أيلول/سبتمبر نظمنا حدثا هنا في الأمم المتحدة مكرسا للأخطار الناجمة عن تعدين اليورانيوم. وبهدف اتخاذ مجموعة من الإجراءات الجديدة لاستصلاح مخلفات اليورانيوم، بادرت قيرغيزستان بتحديث القرار ٢١٨/٦٨ بشأن دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر شركاءنا في التنمية على دعمهم الكبير لبلدي في حل هذه المشكلة.

إن المشاكل المشار إليها آنفا تتطلب بذل جهود مشتركة من جميع الدول، فضلا عن المؤسسات العالمية والإقليمية. وهناك حاجة إلى إنشاء آليات دولية جديدة تماما وملائمة لمواجهة التحديات والتهديدات المعاصرة. وبالمثل فإن منظمتنا بحاجة إلى إحداث تغييرات ستتطلب وقتا بالنظر إلى الظروف الحالية. وينبغي أن تستند الإصلاحات إلى مبادئ العالمية والتمثيل الجغرافي الواسع، فضلا عن دعمها على أوسع نطاق ممكن من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتسعى قيرغيزستان للإسهام في قضية الأمم المتحدة المشتركة المتمثلة في السلم والأمن العالمي والتنمية المستدامة.

وبهدف لفت انتباه الأمم المتحدة والعالم إلى مشكلة الدول الصغيرة، تقدمت قيرغيزستان بطلب ترشيحها لشغل مقعد عضو غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٧-٢٠٢٨. ومن شأن تقديم الدعم إلى البلدان التي لم تنتخب لنيل عضوية مجلس الأمن أن يعزز الثقة في المساواة بين الدول الأعضاء في المنظمة، وبالتالي زيادة تعزيز مصداقية المنظمة نفسها. وترى قيرغيزستان أن الأمم المتحدة منظمة دولية عالمية موثوق بها.

وينبغي التشديد على أن تعميق الحوار بين الثقافات يعدُّ أحد العوامل الهامة في الحفاظ على السلام والاستقرار وتعزيز التسامح والتنوع الثقافي. وقد وُصف ذلك ببراعة في أعمال كاتبنا اللامع جنكيز إيتماتوف، الذي أسهم إسهاما مقدرا في بناء السلام والتبادل الثقافي بين مختلف الشعوب. وفي هذا العام، تحتفل قيرغيزستان والعالم بأسره بالذكرى السنوية التسعين لميلاد جنكيز إيتماتوف. وقد دعمت وأشادت الجمعية العامة بمبادرة قيرغيزستان بتنظيم الألعاب العالمية للرحل بصورة منتظمة. وقد برهنت تلك الألعاب على استمرار سعي شعوب العالم إلى تحقيق الوحدة والابتكار على الرغم من التعقيدات والتناقضات التي يشهدها عالمنا المعاصر.

(تكلم بالقيرغيزية)

ويرى بلدنا أن الاستقلال أعظم ما حققناه، وأن بلدنا قد تبوأ المكانة التي يستحقها في المجتمع الدولي. وقد تم الاعتراف بقيرغيزستان بوصفها دولة ذات سيادة في الساحة الدولية. وكما قال الإبن العظيم للشعب القيرغيزي، الكاتب والفيلسوف الشهير ذو النزعة الإنسانية جنكيز إيتماتوف: ”فليس ثمة ثروة أعظم يمتلكها الإنسان أكثر من العيش مع الآخرين في سلام“.

وليس هناك ما ينقذ العالم سوى الوحدة والوئام. ووحدة الشعب هي الضامن الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة في بلدنا. وتشكل الصداقة بين المجموعات العرقية وتحلي جميع المواطنين بالسلوك المسؤول لما فيه صالح البلد أساسا للنجاح. إن استقلال قيرغيزستان ووحدة شعبها هما أساس مستقبلنا وسعادتنا. فليبارك الرب شعب قيرغيزستان وليعم السلام في أراضينا. وأتمنى لجميع مواطني البلد الصحة وحسن الحظ وأن ينعموا بحياة مسالمة وهانئة. فلتعش دولتنا المستقلة قيرغيزستان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أود، باسم الجمعية العامة، أن أشكر رئيس جمهورية قيرغيزستان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد سورونباي جينبيكوف، رئيس جمهورية قيرغيزستان، إلى قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أداما بارو، رئيس جمهورية غامبيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غامبيا.

اصطُحبَ السيد أداما بارو، رئيس جمهورية غامبيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أداما بارو، رئيس جمهورية غامبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بارو (*تكلم بالإنكليزية*): الحمد لله سبحانه وتعالى على منه علينا بنعمة الاجتماع في الجمعية مرة أخرى لمناقشة خطتنا العالمية وتعزيزها.

أودّ في البداية أن أتوجه بخالص الشكر لمعالي السيد ميروسلاف لايتشاك على الطريقة الممتازة التي ترأس بها الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وعلى نفس المنوال، أود أن أهنئ السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على تولّي رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. وأؤكد لها، بصفتي أحد نواب الرئيس، بأن غامبيا تتعهد بتقديم دعمها وتعاونها الكاملين خلال فترة ولايتها.

إن موضوع الدورة الثالثة والسبعين، ”جعل الأمم المتحدة وثيقة الصلة بجميع الناس: القيادة العالمية والمسؤوليات المشتركة عن تهيئة مجتمعات يسودها السلام والتكافؤ“، موضوع وجيه جدا حقاً فيما يتعلق بالشؤون العالمية اليوم. وعلى نحو ضمنيً، لا تزال مهمة الأمم المتحدة لتحقيق السلام والتنمية وحقوق الإنسان وجيهة اليوم كما كانت في عام ١٩٤٥، عندما تم اعتمادها في مواجهة التجارب المروّعة والدمار خلال تلك الفترة القاتمة. وفي خضم التحديات المتعددة الأطراف المعقدة التي لا تزال تواجهنا على الصعيد العالمي، لا يمكن لأي بلد أن يزدهر أو يحل جميع التحديات التي تواجهه منفرداً. وبوصفنا بشراً، يكمن خلاصنا في تعزيز مؤسساتنا المتعددة الأطراف وتشجيع المزيد من التعاون الدولي من أجل التصدي بشكل جماعي للتحديات العالمية. توفر الأمم المتحدة فرصة فريدة لتحقيق هذا الهدف.

ومن الواضح أنه لكي يتسنى إحراز تقدم حقيقي، فالقيادة الفعالة على الصعيد العالمي أمر حتمي. ولذلك، بوصفنا قادة، يجب علينا جميعاً أن نضطلع بمسؤولياتنا على أكمل وجه. وذلك ينبغي أن يدفعنا إلى دعم زيادة الاستثمار في الأمم المتحدة، بدلاً من أن نسحب مساهمتنا أو نقلص دعمنا المالي. ومن المفارقات تقويض عمل الأمم المتحدة من خلال التمويل غير الكافي في الوقت الذي تنشأ فيه تحديات عالمية متعددة ومتصاعدة. وينبغي للذين يُقدّرون قيمة الأمم المتحدة بيننا، فضلاً عن الذين أفادوا كثيراً من أعمالها، أن يكونوا في طليعة الدعوة إلى جميع الدول الأعضاء لتكثيف الدعم المقدم للمنظمة. وبالفعل، يجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في إيجاد حلول للتحديات العالمية، ومهمتنا هي ضمان أن يكون لديها ما يلزم من قدرات وتأثير وفعالية.

إن القرارات والإجراءات الراسخة في نظام دولي قائم على القواعد ويستند إلى مجموعة من الاتفاقات المتعددة الأطراف والعمليات تشكل الأساس لنجاح تنظيم العلاقات فيما بين الأمم. وبالتالي، ينبغي أن نستعيد الثقة في النظام الدولي القائم على القواعد، بحيث يظل مهماً ويُحرزَ تقدماً جماعياً في جدول أعمالنا العالمي، الذي يتراوح بين التصدي لخطر تغير المناخ والإرهاب إلى معالجة مسائل نزع السلاح والتجارة والإنماء وغيرها من المسائل التي تهم البشرية. وإنني على ثقة من أن القيادة العالمية الفعالة والتعاون الدولي الفعال هما السبيل الوحيد لتحقيق رفاه جميع مواطني العالم. وبصفتنا قادة، تقع علينا مسؤولية مشتركة لتعزيز النظام العالمي الذي يعطي الأفضلية للسلام على انعدام الأمن، ويلغي التفاوتات المتزايدة في جميع أنحاء العالم، ويقربنا من تحقيق التنمية المستدامة.

وبالإشارة إلى غامبيا بعد المأزق السياسي الصعب الذي مرّت به في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، تمكن الغامبيون، بدعم من شركائنا، من استعادة الديمقراطية وسيادة القانون في بلدنا. فقد أتممنا العملية الانتخابية الوطنية بالكامل، بعد النجاح في إجراء الانتخابات التشريعية وانتخابات الإدارة المحلية على السواء. ونحن أيضاً نسعى بقوة إلى تحقيق الإصلاحات المؤسسية والدستورية. وقد بدأت هذه الإصلاحات، على أمل وضع غامبيا على مسار ثابت لتصبح نصيراً لامعاً للديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم.

وعندما صوت الغامبيون مؤيدين للتغيير في عام ٢٠١٦، فقد كانوا فعلاً يتوقون إلى أن يتولوا زمام مصيرهم. لقد أرادوا إضفاء تحسينات هادفة، لا شكلية، على حياتهم. ولهذا السبب تنفّذ حكومتي الآن خطة التنمية الوطنية الشاملة للفترة ٢٠١٨—٢٠٢١. وتهدف الخطة إلى تحويل غامبيا من خلال الأولويات الرئيسية، مثل تطوير البنى التحتية، والتحول الزراعي، واستقرار الاقتصاد الكلي، وإيجاد فرص العمل والعمالة. وتسعى الخطة أيضاً إلى توطيد المكاسب الديمقراطية من خلال الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحقوق الشعوب. وهدفنا هو تحقيق تغيير كامل في غامبيا وبناء مستقبلها – بحيث تصير بلدا ينعم بالأمان في مجال الطاقة وبالاكتفاء الذاتي الغذائي، ومواتيا للاستثمار. وقد بدأنا أيضاً في استغلال فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسخيرها بوصفها عاملاً حفازاً للتحديث ولتمكين الشباب.

وجرى عرض خطتنا للتنمية الوطنية على مؤتمر ناجح للمانحين عقد في بروكسل، شهد الإعلان عن تبرعات كبيرة لمساعدتنا على تلبية أهدافنا التمويلية. ولا بد لي أن أعرب عن عميق الشكر مرة أخرى لشركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومنظمات أخرى كثيرة، على اهتمامهم ودعمهم. وإننا ممتنون حقا، ونتطلع إلى استمرار تعاونهم ودعمهم لجهودنا الرامية إلى تحقيق أهدافنا الإنمائية. وسيستمر تنفيذ خطة التنمية الوطنية من خلال ما أسفر عنه مؤتمر بروكسل من شراكات وتضامن. وتتوافق الخطة بشكل متعمد تماما مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

وفي سعينا إلى تحقيق تحول كامل في غامبيا، نسلم بأهمية الانخراط بشكل مُجد مع الشتات الغامبي، الذي نسميه بإعزاز المنطقة الثامنة في غامبيا. وتسعى استراتيجيتنا الخاصة بالشتات لاستكشاف مهارات الغامبيين ومواهبهم ومواردهم في كل مكان واستخدامها من أجل التنفيذ الناجح لخطة التنمية الوطنية.

وتبين تجربة غامبيا أن الديمقراطية تحقق مكاسب مدهشة. فنحن نلاحظ انخفاضا لافتا في عدد الشباب الذين يحاولون القيام برحلات محفوفة بالمخاطر عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا. وأصبح المواطن الغامبي العادي على استعداد للبقاء في البلد والمساهمة في تحقيق التنمية الوطنية. وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، أحث بقوة على دعم التدخلات للحد

من الهجرة الشباب عن طريق توفير حوافز للشباب للبقاء في بلدهم. وبناء على ذلك، فإننا نتطلع إلى المؤتمر الرفيع المستوى الذي سيعقد في مراكش في كانون الأول/ديسمبر بهدف اعتماد الاتفاق العالمي الجديد بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ويجب الاستفادة من تحسن فرص التعليم والعمل للشباب من أجل إلهامهم وإعطائهم الأمل في الحياة. وفي هذا الصدد، فإن حكومتي على استعداد للعمل بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من التكتلات الإقليمية لوضع استراتيجيات وتدخلات مناسبة وتنفيذها.

وبصفتها عضوا في منطقة الساحل، تؤيد غامبيا تأييدا كاملا تنفيذ خطة الأمم المتحدة الجديدة لدعم منطقة الساحل التي ترتكز على استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ونحن متفائلون بأنها ستسهم إسهاما كبيرا في التصدي لتحديات التنمية في منطقة الساحل، فضلا عن تعزيز السلام والأمن والعلاقات عبر الحدود. ونحن متحمسون بوجه خاص لأن الاستراتيجية الجديدة تنظر إلى منطقة الساحل باعتبارها أرضا للفرص لا اليأس. وبالنظر إلى هذه الحقيقة، نتصور أنها ستؤتي ثمارها لصالح أفريقيا، ولا سيما تجاه صون السلم والأمن والقضاء على الإرهاب في المنطقة. ومن الناحية الاستراتيجية، يجب أن نعطل جميع الشبكات الإجرامية وأنشطة تمويل جرائم بيع أجزاء من جسم الإنسان وأعضاء بشرية، وذلك من خلال تحسين تبادل المعلومات وتنفيذ مبادرات أمنية عبر الحدود.

وبينما نكافح تلك القوى الهدامة ونسعى إلى تحقيق تطلعاتنا لإسكات المدافع في القارة الأفريقية بحلول عام ٢٠٢٠، فإننا نشعر بالقلق إزاء حالة بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في بعض مناطق الاضطرابات لدينا، لا سيما بالنظر إلى التخفيضات الكبيرة في ميزانية حفظ السلام. ويمثل عدم توافر الموارد الحيوية المطلوبة لدعم عمليات حفظ السلام أمرا يبعث على القلق الشديد. وتؤيد غامبيا إدخال إصلاحات مناسبة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على بناء السلام وحفظ السلام، كما ينبغي إعادة النظر فيهما والإبقاء عليهما باعتبارهما من الأولويات الهامة المدرجة في جدول أعمال المنظمة. وتقترح حكومة بلدي أن نقوم بعمل أفضل ليس لحماية أرواح المدنيين الأبرياء فحسب، ولكن أيضا حفظة السلام من الرجال والنساء. وفي هذه المرحلة، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بجميع حفظة السلام البواسل الذين جادوا بأرواحهم. وندعو شركاءنا إلى الارتقاء إلى مستوى التحدي ووقف نشوب النزاعات. وبناء على ذلك، فإننا نؤيد خطة الأمين العام للإصلاح.

إننا كأفارقة، يجب أن نتولى قيادة صون السلام والأمن في قارتنا. وفي هذا الصدد، أشيد بزعيمي إثيوبيا وإريتريا للجهود الاستثنائية المبذولة لتحقيق السلام الدائم في منطقة القرن الأفريقي. لقد ضربا مثالا يحتذى لبقية القارة. وعلى نفس المنوال، أحيي قادة جنوب السودان لاتفاقهم على استعادة السلام والعمل من أجل تنمية بلدهم. وندعو قادة ليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى تكثيف جهودهم عن طريق الحوار السياسي من أجل تحقيق المصالحة الوطنية والسلام.

وتؤكد حكومة بلدي من جديد تأييدها القوي لحل الدولتين من أجل إحلال السلام بين الفلسطينيين وجيرانهم. وفي هذا الصدد، فإننا نعلن اعترافنا غير المشروط بسياسة ”صين واحدة“. وبالمثل، نقدر الدعم الذي قدمته بنغلاديش حكومة وشعبا لمعالجة محنة مسلمي الروهينغيا. وبصفتنا الرئيس القادم لمؤتمر قمة منظمة التعاون الإسلامي، فقد أخذت غامبيا على عاتقها، من خلال قرار، الدعوة إلى إنشاء آلية للمساءلة من شأنها أن تكفل محاسبة مرتكبي الجرائم الفظيعة ضد مسلمي الروهينغيا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيشو (اليابان).

وعلى الرغم من رغبتنا القوية في رؤية إصلاح يتيح للأمين العام العمل على نحو فعال، من المتوقع أيضا أن يؤدي الإصلاح إلى تيسير التنفيذ الناجح لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. لقد طال انتظار إصلاح مجلس الأمن كثيرا. وأود أن أشير إلى أن العملية تجسد حقا جميع المصالح والمواقف التي تم عرضها في المفاوضات الحكومية الدولية. ونحن مقتنعون بأن صوت أفريقيا يجب أن يكون ممثلا تمثيلا كاملا في مجلس الأمن.

ويتطلع وفد بلدي إلى نجاح الدورة الثالثة والسبعين، ونأمل أن يعزز انتخاب الرئيسة الجهود الرامية إلى تسليط الضوء على محنة النساء والفتيات الريفيات.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن خالص التعازي لأسرة الأمين العام الأسبق كوفي عنان في وفاته.

كان السيد عنان صوتا يصدح بالحق بشأن كل شيء، بما في ذلك إصلاح الأمم المتحدة. فقد دافع عن عالم عادل وكان مناصرا متحمسا للحكم الرشيد والحريات الأساسية. سنفتقد كوفي عنان كثيرا بالتأكيد.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية غامبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أداما بارو، رئيس جمهورية غامبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة هيلدا هين، رئيسة جمهورية جزر مارشال

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تلقيه رئيسة جمهورية جزر مارشال.

اصطحبت السيدة هيلدا هين، رئيسة جمهورية جزر مارشال، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة هيلدا هين، رئيسة جمهورية جزر مارشال، وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة هين (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أنقل إلى الجمعية العامة تحيات ”يوكوي“ الحارة من جمهورية جزر مارشال.

لقد كانت الأمم المتحدة، في أفضل لحظاتها، منبرا مشتركا لكل دولة، ولا سيما بالنسبة لأضعف الدول. وفي الوقت الحاضر، تتدافع الدول في اتجاهات جديدة، مما يضعف الروابط التي تجمعنا معا ويدفع العالم إلى شفا الهاوية. ويتحتم على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مواصلة التضافر دعما لنظام دولي قائم على القواعد لا يتجاهل أصوات الشعوب الأكثر ضعفا. وباعتبار جزر مارشالدولة كانت خاضعة في السابق لاتفاق وصاية استراتيجي للأمم المتحدة، يمكنها التكلم بثقة استنادا إلى تاريخها عندما اجتاحت إرادة الأقوى شواطئنا وعندما خذلتنا الشواغل المشتركة للبشرية، وكذا عندما كفل هذا النظام سماع صوت أبناء جزر مارشال. نحن نرحب بالعمل مع الدول الكبرى في العالم، لكن يجب أن تهتم بمصالحنا الفضلى.

تمثل حقوق الإنسان أحد المثل العليا العالمية الصعبة التي يجب أن يطمح الجميع إلى إعمالها والتمسك بها. ولدى مجلس حقوق الإنسان قدرة هائلة على توفير الشفافية والحوار وتعزيز التقدم. وفي حين يتعين علينا أن نأخذ المزيد من الوقت لكي نربط بعناية بين المعايير العالمية والتنفيذ على الصعيد الوطني، لأن اتباع نهج واحد لا يناسب الجميع أبدا، يجب على الأمم المتحدة عدم التردد مطلقا في الوقوف في وجه الجهات الفاعلة التي تسعى إلى التهرب مما قد يراه الآخرون سلوكا سويا. هذه ليست عبارة مجردة. فمن واقع تاريخنا والتحديات المعاصرة التي نواجهها، تعرف جزر مارشال العواقب الوخيمة التي تنشأ عندما يغض الطرف المجتمع الدولي بسبب المصالح السياسية. وثمة حاجة إلى المزيد من الإرادة السياسية لضمان عدم تخلف أحد عن الركب حقا. ومهما كانت أوجه القصور في مجلس حقوق الإنسان، فعلى عاتق الدول الأعضاء معالجتها. علينا إصلاحها بأنفسنا. لن نقف صامتين.

ولهذه الأسباب، قدمت جمهورية جزر مارشال ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢. ويكمن الالتزام الحقيقي في الأفعال لا في الأقوال. وعلى سبيل المثال، فإننا لم نسن تشريعات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للوفاء بالتزاماتنا التعاهدية فحسب، بل لدينا الآن مشروع قانون معروض على البرلمان لتعديل أكثر من ١٠٠ قانون حالي لكفالة تعميم مراعاة الحقوق في جميع القطاعات. نحن نتحرك صوب إجراء مماثل بشأن مسألة المساواة بين الجنسين. وقد كان شركاؤنا، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالفعل مصادر رئيسية للمساعدة، لكن إرادتنا السياسية هي التي يمكن أن تجعل ذلك حقيقة واقعة. حقوق الإنسان ليست مجرد توقيعات على معاهدة؛ إنها تغيير تدريجي واضح في مجتمعاتنا المحلية.

يمكن أن يكون للدول الصغيرة دور فريد في إطار النظام المتعدد الأطراف. فلولا الإرادة السياسية للدول الجزرية الصغيرة النامية، لما كانت لدينا اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أو الكثير من النتائج الأخرى،. ونحن نمثل ربع عدد أعضاء هذه الهيئة، لكن هل تستثمر منظومة الأمم المتحدة فينا بنفس القدر؟ وسنعاني من أجل تناول أهداف التنمية المستدامة ما لم يتم إيلاء اهتمام عاجل لاستخدام قدراتنا المتعلقة بالبيانات من جانب النظام الدولي. فالعديد من مؤشرات التنمية الاجتماعية الأساسية لا يستفاد منها. وفي حين نحاول تغيير كل هذه الأمور، لا يمكننا القيام بذلك دون نظام دولي يركز بشكل مباشر على خصائصنا الفريدة.

إنني أؤيد بقوة مبادرة الأمين العام لإصلاح منظومة الأمم المتحدة – للقيام بالمزيد وعلى نحو أفضل، باستخدام الموارد المتاحة. إن منسق الأمم المتحدة المقيم الحالي ليس مقيما على الإطلاق ويواجه المهمة المستحيلة المتمثلة في خدمة ١٠ دول نائية بفعالية وفي نفس الوقت. إنني أتطلع إلى الاستعراض المقبل لمكاتب الأمم المتحدة المتعددة الأقطار، المنصوص عليه في القرار ٢٧٩/٧٢، ونحض على تقديم حلول مبتكرة. هذا العام فرصة هامة لمنظومة الأمم المتحدة لجعل مسار إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية فرصة حقيقية لتغيير النظام.

قبل عقود، حذرت الدول الجزرية الصغيرة النامية العالم من مخاطر تغير المناخ، وما زالت تلك المخاطرشديدة. ويجب علينا الآن بذل الوقت في أنشطة الدعوة. وهو وقت لا نملكه بالمعنى التام للكلمة. فاتفاق باريس بشأن تغير المناخ ما زال صامدا كالتزام قانوني قوي من جانب الجميع – الكبير منا والصغير – بعدم ادخار أي جهد في القيام بالمزيد لضمان عدم زيادة درجة الحرارة بأكثر من ١,٥ درجة مئوية. وأؤكد بقوة على مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي سينظمه الأمين العام في عام ٢٠١٩. إنها فرصة ملحة على أعلى المستويات لكي يعيد القادة تشكيل العناوين الرئيسية ووضع اتفاق باريس موضع التنفيذ بالاستجابة للحاجة العاجلة للعمل المعزز على نطاق حقيقي. إنه ليس مجرد وعد أخلاقي، بل إنه واقع اقتصادي حيث تشير أسواق الطاقة بالفعل إلى خيارات أفضل.

أنا لا أطلب من الآخرين ما لن نفعله في بلداننا. فهذا الأسبوع، أعلنت أن جزر مارشال تنتقل صوب تحقيق هدف الانبعاثات الصفرية الصافية بحلول عام ٢٠٥٠. نحن نتخذ بالفعل الإجراءات، ليس لتحقيق هذا الهدف فحسب، بل ولزيادة مستوى طموحاتنا في المستقبل القريب وتسريع جهود التكيف. وفي سبيل زيادة طموحاتنا، أعلم أننا لن نكون وحدنا. فقد أعلن قادة منتدى جزر المحيط الهادئ، في إعلان بوي الشهر الماضي، أن تغير المناخ هو أكبر تهديد أمني لمنطقتنا. يجب توسيع نطاق هذه الإرادة السياسية لتشمل المساعدة العاجلة ذات الأولوية لمساعدة الدول الجزر المرجانية، مثل جزر مارشال، التي يتعرض بقاؤها في حد ذاته للخطر، على التكيف مع

التهديدات الناجمة عن تغير المناخ التي نواجهها بالفعل والحيلولة دون بلوغ نقطة تحول في المستقبل لا يفصلنا عن بلوغها سوى عقد أو اثنين.

ومن الضروري بذل جهود سياسية أكبر بكثير بشأن زيادة التمويل المتعلق بالمناخ وجعله محدد الأهداف بحيث تحقق النوايا الحسنة للشركاء تأثيراً إيجابياً جليا في المجتمعات المحلية.

وبما أن جزر مارشال دولة جزرية مرجانية منخفضة ترتفع عن مستوى سطح البحر بأكثر قليلا من متر واحد، فإن مستقبلها محفوفٌ بالمخاطر غير أن الأمر ليس مقصورا علينا. وعلى الرغم من أننا الأضعف بوصفنا دولة مرجانية، لا تنضم إلينا الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى في ذلك وحدها، ولكن أيضا العديد من البلدان الأخرى التي تواجه تحديات خطيرة تشكلها الآثار المناخية. وبصفتي رئيسة منتدى البلدان المعرضة لخطر تغير المناخ، أدعو كل زعيم في العالم للانضمام إلي في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر في مؤتمر قمة في العالم الافتراضي على شبكة الإنترنت من أجل ضمان ألا يتخلف أحد ولا بلد عن الركب.

لقد خرجت جمهورية جزر مارشال من الحقبة الاستعمارية والحرب العالمية الثانية وتغلبت على آثار التجارب النووية التي أجريت قبل أكثر من ستة عقود من الزمن. وأثناء إقرار دستورنا في عام ١٩٧٩ وانضمامنا إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٩١ كدولة عضو، انصب تركيزنا كليا على بناء دولة نتركها لأطفالنا. ولم يمر سوى ٢٧ عاما، ونحن نواجه الآن الآثار المترتبة على تغير المناخ، وها نحن نسأل أنفسنا ما هو الإرث الذي سنتركه، بوصفنا أمة، لأحفادنا كي يرثوه.

وفتح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات المعقود في العام الماضي الطريق أمام ضمان وجوب ألا تكون المحيطات، التي تغطي ثلثي سطح العالم، مسألة معزولة عن بقية المسائل بعد الآن، بل أن تكون جزءا لا يتجزأ من التنمية المستدامة والالتزام العالمي. وتمثل المحيطات أكثر ٩٩ في المائة من مساحة جزر مارشال. إنها ثقافتنا ومسارنا الاقتصادي الأساسي وهويتنا. ويجب على العالم أن يقطع أشواطا طويلة تتجاوز الأقوال نحو اتخاذ إجراءات، لأنه ينبغي لنا جميعا أن نجزع جزعا شديدا إزاء ما أصبح في غالب الأحيان دوامة من التردي.

وفي وقت سابق من هذا العام، التقى القادة الثمانية لدول منطقة المحيط الهادئ الأطراف في اتفاق ناورو بشأن التعاون في إدارة مصائد الأسماك ذات المصلحة المشتركة في جزر مارشال، والذي كان أول اجتماع لهؤلاء القادة منذ عام ٢٠١٠. وخلال السنوات الفاصلة بين الاجتماعين، أعدنا صياغة الدليل الإرشادي للأسواق العالمية لسمك التونة من أجل ضمان ألا تكون شريان حياة اقتصاديا للأجيال القادمة فحسب، ولكن أيضا لتظل مصدرا قيما للأمن الغذائي العالمي وأكبر مصائد مستدامة لسمك التونة بالشباك الجرافة المحوطة في العالم.

وفي هذا الصدد، أرحب بأنشطة التوعية وانخراط قادة مجموعة الدول السبع، بقيادة كندا، للتركيز على المحيطات ومصائد الأسماك. وهناك حاجة إلى أن تحسِّن المصادر الدولية للتمويل الإنمائي تقديم الدعم المباشر والمحدد الأهداف. ويشلّ التلوث البلاستيكي البحري المياه العالمية ويمثل الصيد غير المشروع في منطقة المحيط الهادئ أكثر من مجرد انتهاك للقوانين والمعاهدات؛ إنها مسألة أمن إقليمي رئيسية.

وفي الأسبوع القادم، ستستضيف جزر مارشال إطلاق مبادرة إقليمية من أجل جعل منطقة المحيط الهادئ خالية من صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، من أجل القضاء على الصيد في منطقتنا نهائيا. ويلزم أن تعزز المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك الجهود المبذولة لمكافحة صيد الأسماك غير المشروع، وينبغي لنا ألا نخشى من تسمية أسوأ المخالفين وفضحهم.

وبما أنني أول امرأة تتولى منصب رئيس دولة أو رئيس حكومة في منطقة جزر المحيط الهادئ المستقلة، أقول إن من

الأهمية بمكان أن تقوم الأمم المتحدة بتسريع الجهود الرامية إلى كفالة أداء جميع النساء، ولا سيما أجيالنا الأصغر سنا، لدورهن المشروع على جميع مستويات صنع القرار، بما في ذلك على أعلى مستويات القيادة السياسية والتنمية الاقتصادية. وفي نهاية المطاف، فإننا نمثل نحن النساء نصف سكان العالم، الأمر الذي لم يتجسد بعد بشكل كامل في صفوف قادة العالم.

على مدار سنوات عديدة، أثبتت المناقشات المتعددة الأطراف للقضاء على الأسلحة النووية عدم جدواها. وأرحب بشدة بالتقدم حيثما تحقق ولا أزال متفائلا بحذر إزاء الجهود المبذولة من أجل جعل شبه الجزيرة الكورية آمنة ومأمونة، وذلك بنزع السلاح النووي بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. غير أنه، وإلى أن يتحقق ذلك، تؤكد جزر مارشال بقوة التزامها بالتنفيذ الكامل للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن، بما في ذلك في القطاع البحري.

إن أخطار التجارب الجوية في المحيط الهادئ تثير بوضوح قلقي وقلق زملائي زعماء جزر المحيط الهادئ. وبالنسبة لكل مواطن من مواطني جزر مارشال، فإن آثار التجارب النووية لا تمثل إرثا تاريخيا فحسب، بل واقعا معاصرا. وكانت تلك هي الحالات الوحيدة التي أذنت فيها الأمم المتحدة صراحة بإجراء تجارب على الأسلحة النووية، وكانت العواقب مروعة. وأسفرت التجارب الـ ٦٧ على الأسلحة النووية التي أجريت بين عامي ١٩٤٦و ١٩٥٨ عن آثار تؤثر على عدة أجيال.

وجرت تلك التجارب في وقت كان فيه مركزنا هو مركز إقليم استراتيجي مشمول بوصاية الأمم المتحدة، بما في ذلك التجارب التي أذن بها قرارا مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة ١٠٨٢ (د-١٤) و ١٤٩٣ (د-١٧). ويمثل ذلك عبئا لا ينبغي أن تتحمله أبدا أي دولة أو شعب آخر. وهذا ليس مجرد درس يجب على العالم أن يتعلم منه، بل هو وضع عرضت فيه الأمم المتحدة بالفعل مساعدتها.

وأنشأت حكومتي مؤخرا لجنة نووية وطنية من أجل العمل بعناية مع المجتمعات المحلية المتضررة والوكالات الإقليمية والدولية لشرح قضايانا المعقدة بشكل أفضل ووضع استراتيجية للعدالة النووية. ومن الأهمية بمكان تسريع جميع الجهود الممكنة من أجل مساعدتنا في معالجة المسائل المتعلقة بالحقوق الإنسانية لسكاننا المتضررين وبالبيئة التي يعيشون فيها.

ويجب على مجلس الأمن، والأمم المتحدة ككل، التكيّف والتغيير. فلم يعد هذا العالم كما كان عليه قبل سبعة عقود. ومن المهم أن يتم إصلاح مجلس الأمن والشروع في مفاوضات تستند إلى نص لإصلاح مجلس الأمن خلال هذه الدورة للجمعية العامة.

إن القضاء على الاستعمار ومسألة حقوق الإنسان هما مسألتان هامتان في منطقة جزر المحيط الهادئ. وأود أن أكرر التأكيد بقوة على موقف قادة منتدى جزر المحيط الهادئ المتمثل في الاعتراف بالتواصل البناء لبلدان المنتدى مع إندونيسيا فيما يتعلق بالانتخابات ومسائل حقوق الإنسان في بابوا الغربية، والالتزام بمواصلة الحوار بطريقة منفتحة وبناءة.

إن جمهورية جزر مارشال تؤيد الاعتراف بمشاركة تايوان الحقيقة في إطار منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك في برامج ووكالات مثل منظمة الطيران المدني الدولي ومنظمة الصحة العالمية واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويستحق شعب تايوان المعاملة على قدم المساواة، وينبغي للأمم المتحدة أن تحل المسألة الخطيرة المتمثلة في استبعاد شعب تايوان البالغ عدده ٢٣ مليون نسمة من منظومة الأمم المتحدة – وهي مسألة نعتقد أنها لم تعالج في القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)

ما برحت تايوان تنفذ أهداف التنمية المستدامة، وقد أصدرت استعراضا وطنيا طوعيا. وهي تملك القدرة على الإسهام في طائفة واسعة من برامج الأمم المتحدة المهمة للتقدم العالمي. ولا تعرف أمراض، مثل السل، حدودا، وقد واءَمت تايوان إطار

سياستها العامة مع الجهود العالمية. وتايوان بمثابة شريك رئيسي لبلدي في التصدي للأمراض غير المعدية، التي باتت مستوياتها الآن تشكل أزمة. ولا تعود عرقلة مشاركة تايوان بالنفع على رفاه الإنسان عالميا.

في الختام، لا بد لنا، بوصفنا أمم متحدة حقا، أن نتبنى الشعار الوطني لجمهورية جزر مارشال، ”Jepilpin ke Ejukaan“، وترجمته ”الإنجاز من خلال الجهد المشترك“. وما نفعله كقادة، داخل الأمم المتحدة وخارجها، هو إرث للجيل القادم والأجيال اللاحقة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية جزر مارشال على البيان الذي أدلت به من فورها.

اصطحبت السيدة هيلدا هاين، رئيسة جمهورية جزر مارشال، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد دانيلو مدينا سانشيز، رئيس الجمهورية الدومينيكية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس الجمهورية الدومينيكية.

اصطحب السيد دانيلو مدينا سانشيز، رئيس الجمهورية الدومينيكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد دانيلو مدينا سانشيز، رئيس الجمهورية الدومينيكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس مدينا سانشيز (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أهنئ السفيرة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على انتخابها رئيسة للجمعية العامة، وأن أتمنى لها كل النجاح الممكن. ويشرفني كثيرا أن أتمكن من مخاطبة الجمعية العامة مرة أخرى بصفتي رئيس الجمهورية الدومينيكية. إن هذه مناسبة خاصة بالنسبة لبلدي، لأنه في العام المقبل ستشغل الجمهورية الدومينيكية، للمرة الأولى، مقعدا في مجلس الأمن بصفتها عضوا غير دائم.

ولذلك أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن الشكر، باسم الشعب الدومينيكي وبالأصالة عن نفسي، للدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الدعم الذي تلقيناه في الانضمام إلى مجلس الأمن. وعلى وجه الخصوص، أشكر أعضاء مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الثقة التي أولونا إياها. وسيكون هدفنا خلال فترة ولايتنا الإسهام بصوت لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أحد المحافل من أجل تولي المزيد من المسؤولية العالمية في صون السلام.

وبطبيعة الحال، نحن ملتزمون، في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة على السواء، بتأكيد نفس المبادئ الصارمة التي نسترشد بها كدولة. ولذلك سيكون احترام حقوق الإنسان والديمقراطية والحرية والتنوع بمثابة المنارة التي سنسترشد بها من أجل توجيه أعمالنا في مجلس الأمن. وسنبذل كل جهد ممكن للوفاء بالثقة التي وضعت فينا، مع الإدراك التام أنه بالرغم من هشاشة الاستقرار والأمن فإنهما من الأهداف ذات الأولوية التي يجب الحفاظ عليها وإحراز التقدم صوبها خطوة خطوة ويوما بعد يوم.

ومن الواضح لنا أنه في مكان يعالج المسائل التي يمكن أن تغير مسار التاريخ ومصير الملايين من الناس، لا يمكن السعي لإيجاد حلول سهلة وجذرية، وهي حلول غير موجودة. وفي ذلك السياق، سيكون بلدنا دائما كيانا للحوار والتفاهم، وسيسعى دائما لإيجاد حلول سلمية. ونحن دائما على استعداد للقيام بكل ما يلزم من عمل لإيجاد أساس مشترك ولدعم توافق الآراء باعتباره أفضل أداة لتحقيق السلام والتنمية. ولذلك فإننا في جميع الأوقات سنشجع التقارب فيما بين الشعوب عن طريق الوساطة والحوار الديمقراطي، وإفساح مجالات لبناء مستقبل للسلام المشترك.

ومنذ تأسيس الأمم المتحدة قبل أكثر من سبعة عقود، اضطلعت المنظمة بدور مركزي في إنشاء عالم أكثر استقرارا وأمنا للبشر في جميع أرجاء العالم. ومع ذلك، لا يمكننا إطلاقا أن نعتبر تحقيق الاستقرار إنجازا قطعيا؛ ولا يمكننا أن نتخلى عن اليقظة في حين نعلم، على سبيل المثال، أن في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي وحدها، ينتمي ٣٥ في المائة من السكان إلى ما يسمى بالطبقة الضعيفة، ويمكنهم بالتالي الوقوع في براثن الفقر حينما يواجهون أية انتكاسة.

وعلى نفس المنوال، من الإنصاف الإقرار بأنه، على غرار العديد من الأمور الأخرى، فإن توفير الأمن ليس موزعا توزيعا جيدا. إننا جميعا نعلم أن هناك أقاليم في الأمريكتين وفي العديد من الأماكن الأخرى في جميع أرجاء العالم حيث احتمال العيش بسلام وبدون خوف رؤية مثالية تقريبا، بسبب السيطرة التي تمارسها الجريمة المنظمة في تلك الأراضي.

ما الذي يمكننا القيام به إذن لجعل هذا العالم أكثر استقرارا؟ وما هي التدابير التي يمكن أن ننفذها لضمان ألا يكون الأمن فقط من موجودات قلة مختارة من البلدان، بل يبسط في جميع أرجاء العالم ويصل إلى جميع الأحياء والقرى؟ وبطبيعة الحال، فإنني لست الشخص الوحيد الذي يطرح تلك الأسئلة – فالجميع هنا وجهوها في وقت ما – كما أنني لن أقدم الإجابات القطعية، التي لا يمكن صياغتها وإيجادها إلا بالعمل معا. وما أود القيام به هو التطرق بإيجاز لما أعتبره اثنين من الأخطار الرئيسية التي تهدد الاستقرار والأمن العالميين. وأشير إلى تغير المناخ والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة.

وهي، للوهلة الأولى، قد تبدو ظواهر مختلفة مع بعضها البعض، لكن تعقيدهما ونطاقهما العالمي يجعلانهما اثنين من التحديات الرئيسية التي تواجه البشرية. وفي كلتا الحالتين، فإن العواقب هي تدمير آلاف الأسر والأضرار التبعية التي تلحق بجميع جوانب التنمية البشرية والدول التي طغى عليها حجم التحديات التي يجب أن تواجهها.

ولنبدأ بالكلام عن آثار الكوارث الطبيعية. فتلك الظواهر الطبيعية آخذة في أن تحدث بصورة أكثر تواترا. وليس علينا سوى أن نقلب صحفات الصحيفة أو نفتح جهاز التلفزيون لكي نرى آثار تغير المناخ التي تعيث فسادا في مكان ما في الكوكب. ومن الإعصار الذي ضرب الفلبين مؤخرا، وكان الأقوى في عقود، إلى مواسم الأعاصير التي تقصف بضراوة متزايدة بجزر البحر الكاريبي، فإنه لا يوجد أي ركن آمن في العالم. ففي العام الماضي، شهدنا إعصار إيرما وهو يغمر هافانا بالفيضان بشكل كامل، واستغرق الأمر العديد من الأسابيع لكي تعود الحياة إلى طبيعتها. وفي غضون ذلك، في بورتوريكو وأنتيغوا وبربودا وغيرهما من جزر البحر الكاريبي، استغرق الأمر شهورا للتعافي من آثار إعصار ماريا، لذي لم يلحق خسائر اقتصادية فحسب، بل أزهق أيضا عددا كبيرا من الأرواح البشرية.

ونحن، في الجمهورية الدومينيكية، ملتزمون التزاما قويا بمجابهة آثار تغير المناخ. وذلك يعني أننا نعمل بشكل متزامن على ثلاثة مستويات للعمل: المحلي والوطني والدولي. وتتطور حياة الناس اليومية على الصعيد المحلي. وعلى هذا الصعيد تتخذ المآسي واقعا مؤلما وعليه يجب أن تبدأ أعمال البناء والإعداد والتوعية.

وعلى الصعيدين المحلي والوطني تحظى حكومة بلدنا بقدرات أكبر على العمل ونعمل على تحسين القدرة على الصمود ونقل المجتمعات المحلية التي تعيش حول أهم مستجمعاتنا للمياه، التي هي شديدة التعرض لخطر الظواهر الجوية. كما نقوم بقدر كبير من أعمال التوعية العامة وتدريب آلاف المعلمين والفنيين الذين سيشجعون على تحقيق التنمية المستدامة في مدارسهم ومجتمعاتهم المحلية.

ثم هناك المستوى الوطني، حيث نعمل أيضا بلا كلل، سواء على استراتيجيات الاستجابة السريعة أو في مجال الوقاية. وعلى

سبيل المثال، فنحن نغرس ملايين الأشجار في بلدنا ونستثمر أكثر من أي وقت مضى في الطاقة المتجددة. وهذه التدابير لن تدعم اقتصادنا فحسب، بل ستسمح لنا أيضا بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لدينا بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، وهو هدف نحن راضون عنه كثيرا.

ومع ذلك، فإن مكافحة تغير المناخ مهمة ينبغي أن نضطلع بها جميعا، وهذا هو السبب في أن المستوى التالي، المستوى الدولي، هو الأوسع نطاقا والأكثر أهمية من بين المستويات الثلاثة. ففي هذا المجال، إذا لم تكن هناك إرادة سياسية، فإن معظم جهودنا لن تحقق شيئًا وستؤثر سلبًا على مجمل التقدم الذي أحرزناه على الصعيدين المحلي والوطني. ولهذا، أود أن أكرر مرة أخرى أمام الجمعية أهمية تجاوز النوايا الحسنة والتركيز على اتخاذ إجراءات ملموسة.

ومن بين هذه الإجراءات، أود أن أؤكد مرة أخرى على الضرورة الملحة للتمويل واتخاذ المبادرات التشغيلية، على غرار آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ، والتي ستتيح التعويض عن تدمير البنية التحتية والنظم الإيكولوجية. وتخفيف الظروف المهددة لسكاننا. إن هذا الصندوق ضروري لضمان عدم تدمير الكوارث الطبيعية، في غضون بضع ساعات، ما أمضت العديد من الدول عقودًا في بنائه.

وسأقدم مثالا واحدا، على أساس أن حالتنا ليست هي الحالة الأكثر مأساوية في منطقة البحر الكاريبي. ففي العام الماضي، تسبب مرور عاصفتي أولغا وماريا على بلدنا في تدمير بنية تحتية تزيد قيمتها على بليون دولار. تخيل ماذا يعني ذلك بالنسبة لبلد تكون ميزانيته السنوية محدودة بالفعل. وفوق كل شيء، سيساعد صندوق وارسو على حماية الأرواح القيّمة لملايين البشر، مما يجلب لهم راحة البال لمنازلهم وممنحهم مستقبلاً، من دون القلق المستمر من الشعور بالتهديد في كل مرة يرون فيها المطر قادمًا. ولذلك نعتبر أنه لا جدال في أن البلدان التي ساهمت بشكل كبير في انبعاثات الغاز المسؤولة عن تغير المناخ هي تلك البلدان التي ينبغي أن تسهم بشكل متناسب مع الصندوق الذي تم إنشاؤه في التخفيف من آثاره.

وكما وصفت ذلك سابقا، فنحن نعتبر أيضا الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة تهديدا للأمن العالمي والاستقرار بنفس مقدار تهديد تغير المناخ. إن الاتجار غير المشروع بالمواد يتسبب في وفاة آلاف الأشخاص كل عام، وهو عدد كبير بالنسبة لبلداننا. كما لو أن ذلك لم يكن سيئًا بما فيه الكفاية، فإن تجارة المخدرات تتغلغل أيضًا في مؤسساتنا، وتزعزع اقتصاداتنا، وتهدد قيّمنا، ولا تجلب سوى التدهور والتدمير لنسيجنا الاجتماعي. وحيثما تسود الجريمة المنظمة، يتدهور أمن وسلام شعوبنا دائما بمرور الوقت. لذلك، وكما هو الحال بالنسبة لتغير المناخ، يجب أن تتم مكافحة المخدرات على جميع المستويات الثلاثة، المحلية والوطنية والدولية، من أجل التوصل إلى نتائج فعالة.

وفي حالة بلدنا، يركز التدخل المحلي على حملات الوقاية وتعليم شبابنا من خلال دعمهم بفرص التدريب وتنظيم المشاريع، مع تحسين الأحياء التي يقيمون فيها واستعادة الأماكن العامة التي يستخدمها الناس. نفعل كل ذلك بهدف إنقاذ السكان الأكثر ضعفاً من الشبكات الإجرامية.

وعلى الصعيد الوطني، تبذل قوات الأمن والمديرية الوطنية لمكافحة المخدرات لدينا في جميع أنحاء البلد جهودا مضنية، كجزء من خطة شاملة لتعزيز أعمالنا لمكافحة الاتجار بالمخدرات. ومن بين المبادرات الأخرى، نحصل على معدات جديدة عالية التقنية ونعزز الأمن في موانئنا ومطاراتنا بمزيد من الوكلاء والتفتيش الأمني ، وكذلك إجراء تدخلات متعمقة في المناطق ذات أعلى معدلات الجريمة. وفي موازاة ذلك، تحركنا قدما في اتجاه اعتماد قانون لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، استنادا إلى توصيات أفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، مع التركيز على منع ومكافحة غسل الأموال، التي يستخدمها تجار المخدرات لجعل أنشطتهم مربحة.

أخيرا، تربطنا على الصعيد الدولي اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبلدان منظومة تكامل أمريكا الوسطى، فضلا عن المشاركة في مبادرة حوض البحر الكاريبي للأمن، وكل ذلك بهدف التنسيق الجهود وتحسين كفاءتنا في مكافحة تهريب المخدرات والجريمة المنظمة. وبفضل هذه المبادرات، فإننا على أهبة الاستعداد بشكل أفضل لمواجهة هذه الآفة، التي تهدد سلامة اقتصاداتنا وديمقراطياتنا. ومع ذلك، يجب أن نصر على الحاجة إلى المزيد من التنسيق الدولي.

ويمكننا أن نخطو خطوات عملاقة إلى الأمام إذا وحدنا جهودنا وتبادلنا المعلومات ودعم بعضنا البعض في عملنا. كما نفهم أن إظهار التزام أكبر مسؤولية تقع على عاتق البلدان التي قامت، بسبب الطلب المحلي فيها على المخدرات، بإطلاق الآلية الدولية للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. ولا يمكننا أن نتجاهل أن الدول النامية هي أول حاجز أمام الاتجار بالمخدرات، وبالتالي، حماية أكثر البلدان تقدما.

وتخصص بلداننا بلايين الدولارات كل عام للقيام بهذا الدور، ولكنها لا تكفي أبدا في مواجهة الموارد الضخمة التي تستخدمها شبكات الجريمة المنظمة. وهذا بلا شك عامل رئيسي في التفكك الاجتماعي الذي يواجهه العديد من بلداننا. وكما هو الحال فيما يخص حالة تغير المناخ، فإن البلدان الأكثر نمواً التي تتمتع بقدرة استهلاكية أكبر يجب أن تخصص المزيد من الموارد والتعاون والإرادة السياسية إذا كانت ترغب حقاً في مكافحة هذه الظاهرة بأي أمل في تحقيق النصر.

وفي إطار مكافحة آثار الاتجار بالمخدرات وتغير المناخ، سنتناول بعض الأسباب الهيكلية للفقر الأعمق وعدم المساواة الاجتماعية. وإذا كانت الأمم المتحدة والبلدان المتقدمة ترغب في المساعدة على مكافحة الفقر بصورة أكثر شمولاً وانفتاحاً، فإن هاتين الجبهتين، تشكلان طريقة ذكية وإنسانية وفعالة من حيث التكلفة للقيام بذلك. ونناشد هذه البلدان مرة أخرى من هذا المنبر التحلي بالمسؤولية والتضامن لجعل كوكبنا مكانا أكثر أمنا.

إن تغير المناخ والاتجار بالمخدرات والفقر وعدم المساواة الاجتماعية والهجرة الجماعية كلها مشاكل مترابطة لا بد لنا من التصدي لها على وجه السرعة. وكما أشرنا اليوم، فإن أفضل طريقة، وربما هي الطريقة الوحيدة للقيام بذلك، هي العمل على جميع مستويات التصدي للمشكلة، حتى يكون للاتفاقات التي نوقعها في منتدى على غرار الأمم المتحدة تأثير حقيقي على حياة البشر. بحيث يتم التعبير عن احتياجات شعوبنا في مؤسساتهم الوطنية والدولية.

ولذلك، يجب علينا جميعا أن نستمر في العمل وفقا لقدراتنا، بدون تردد وبنفس الهدف المتمثل في التوصل إلى عالم مستقر وآمن ومتطور بشكل متزايد، عالم يستطيع فيه جميع الرجال والنساء المضي قدما لتحقيق أحلامهم. هذا هو الهدف النهائي الذي ستواصل الجمهورية الدومينيكية العمل به. وسنقوم بذلك في مدننا وقرانا وأحيائنا. مع جيراننا المباشرين ومع جميع أعضاء الجمعية العامة؛ وفي مجلس الأمن في العام المقبل، في الدور الجديد الذي سيشرفنا أن نضطلع به.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية الدومينيكية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد دانيلو مدينا شانتشيث، رئيس الجمهورية الدومينيكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بكر عزت بيغوفيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك

اصطُحب السيد بكر عزت بيغوفيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بكر عزت بيغوفيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس عزت بيغوفيتش (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة للمرة الرابعة والأخيرة بصفتي رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك. وأهنئ السيد ميروسلاف لايتشاك على قيادته للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. فقد عمل بلا كلل، بالتعاون مع الأمين العام غوتيريش، من أجل جعل المنظمة أكثر فعالية. ويسرني أن جدول أعمال دورة هذا العام سيواصل التركيز على تلك الجهود.

وأهنئ السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على انتخابها. إن حقيقة أنها المرأة الرابعة فقط التي تشغل رئاسة الجمعية العامة منذ عام ١٩٤٦ تذكرة بأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يجب أن تظل على رأس قائمة أولوياتنا.

لقد تناولت قبل عامين، من على هذا المنبر (انظر A/71/PV.12)، عددا من السبل والوسائل الكفيلة بجعل عالمنا أكثر عدلا وازدهارا للجميع. وأنا أقف هنا اليوم، لا يوجد الكثير مما يبهج القلوب من حيث التقدم الذي أحرزناه. فالتحديات ما زالت تتضاعف من دون حسيب ولا رقيب. وتزايدت النزاعات القديمة ونشبت نزاعات جديدة. وتورطت المزيد من البلدان في أزمات أشد عنفا وأكثر تعطيلا وتسفر عن انقسامات أكبر، مقارنة بالعقود الثلاثة الماضية. ويندر أن تنحصر تلك الأزمات والنزاعات الحديثة في الأماكن التي نشبت فيها أصلا. فهي تهز مناطق برمتها وغالبا ما تزذاذ انتشارا في الساحة عبر الوطنية.

وتسجل أرقام قياسية للضحايا من المدنيين جراء الهجمات المسلحة العشوائية، ولكنها متعمدة. وتتعرض أعداد أكبر للاضطهاد والتمييز والتهميش ولانتهاك حقوقهم الإنسانية الأساسية. ويقع الكثيرون غيرهم ضحايا للكوارث الطبيعية. وعدد اللاجئين والمشردين والأشخاص الأشد احتياجا إلى المساعدة الإنسانية آخذ في الازدياد.

ومن خلال هذا المنظور، أود أن أتناول ثلاث مسائل بالغة الأهمية في التصدي للمشاكل العالمية التي نواجهها: تعددية الأطراف والقانون الدولي والنظام الدولي القائم على القواعد. إنني أعتقد أن الالتزام بتعددية الأطراف والامتثال للقانون الدولي والالتزام المشترك بالنظام العالمي القائم على القواعد هو أملنا الوحيد والسبيل الوحيد للتصدي للتحديات المعقدة التي تواجهنا.

وسواء تعلق الأمر بمنع نشوب النزاعات أو حلها، أو بالأمن أو بالتنمية أو بتغير المناخ أو بالانتشار النووي أو بالإرهاب أو بالهجرة أو بحقوق الإنسان، لا يمكن لأي بلد بمفرده أو لبلدين أو لثلاثة بلدان النجاح في التصدي لأي مشكلة من هذه المشاكل وحلها. فلكل واحدة من تلك المسائل أبعادا عبر وطنية. والاستجابات الفعالة تتطلب ممارسة للمسؤولية واحتراما للقواعد والمعايير الدولية المتفق عليها وتحالفات قوية قائمة على الثقة المتبادلة، ورؤية وقيادة ديمقراطيتين تقدميتين وشاملتين تتحليان بفهم جديد للسيادة الوطنية.

غير أننا اليوم نشهد هجمات خطيرة على النظام الدولي القائم على القواعد وعلى أهداف ومبادئ وقواعد القانون الدولي. وتشكل تلك الهجمات تهديدا خطيرا بتقويض السلم والأمن الدوليين. وهناك العديد من الأمثلة في ماضينا القريب تبين ما ينجم عن تجاهل القانون الدولي والنظام الدولي القائم على القواعد. وقد كانت تلك الفصول المظلمة من تاريخنا نتيجة

مباشرة لعدم تمسك المجتمع الدولي بالقواعد والمعايير التي أسس عليها نظامنا العالمي عندما تقوض تلك القواعد والمعايير نفسها.

إن مواطنينا يريدون أن يعيشوا في عالم يسوده السلام تحترم فيه الكرامة الإنسانية وتحمى فيه حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. فتلك هي علة وجود المنظمة. ويتجاوز ذلك الالتزام حدودنا أو مصالحنا الوطنية. فلا يمكن لأي حكومة أن تركز فقط على تحقيق الاستقرار والازدهار لشعبها مع تجاهل ما يدور خارج حدودها الوطنية وفي منطقتها وفي العالم أجمع. وكما قال فرانكلين روزفلت، لا يمكن للهيكل الذي نتصدى به لأي من التحديات العديدة التي نواجهها، بما في ذلك بناء ودعم السلام في العالم، أن يكون عمل رجل واحد أو دولة واحدة كبيرة أو صغيرة، بل يجب أن يكون الجهد التعاوني للعالم بأسره. تلك الكلمات يتردد صداها اليوم بنفس الطريقة التي كان يتردد بها قبل سبعة عقود .

لقد شكلت النهج التعاونية عاملا أساسيا في القضاء على الجدري، بتحصين أعداد قياسية من الرضع ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها، ودحر خطر الإيدز. إن تضافر الجهود وتحالف جميع الأمم ضروري لاحتواء مخاطر المواجهة النووية ومعالجة مسائل عالمية مثل المساواة بين الجنسين وتغير المناخ أو محاكمة مجرمي الحرب بنجاح على الصعيد الدولي. وروح تعددية الأطراف أمر لا بد منه لتحقيق وصون السلام والأمن والتنمية في جميع أنحاء العالم. وقد قال الرجل الذي ناصر تعددية الأطراف في عمله الذي امتد عمرا على الساحة العالمية، الأمين العام السابق كوفي عنان، ذات مرة:

”إننا نتشاطر مصيرا مشتركا، أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية. ولا يمكننا السيطرة عليه ما لم نواجهه معا. وذلك هو السبب في وجود الأمم المتحدة.“

فيجب علينا أن نعيد التأكيد على منظمة الأمم الموحدة هذه بوصفها تجسيدا حقيقيا لتعددية الأطراف. فهي المنتدى الوحيد الذي يضم ما يقرب من ٢٠٠ دولة للبحث عن حلول مشتركة للمشاكل العالمية التي تؤثر علينا جميعا. وهي المنتدى الوحيد الذي لديه القدرة والتفاني والتعاطف لحل تلك المشاكل. وهي المنتدى الوحيد الذي يمكن فيه سماع أصوات البلدان الكبيرة والصغيرة على حد سواء، حتى وإن لم تقدر كل تلك الأصوات بنفس التقدير. إن البوسنة والهرسك ملتزمة التزاما قويا بالحفاظ على وتعزيز الأمم المتحدة وقيمها ومبادئها، وبعثاتها وولاياتها، وأهميتها ومصداقيتها وتماسكها.

ولا بد لنا من أن نستحضر، المرة تلو المرة، القيم والمبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وتلك التي تجسد جوهر النظام الدولي القائم على القواعد. وتظل تلك المبادئ والقيم صالحة اليوم مثلما كانت في عام ١٩٤٥. وتتمثل المسؤولية الرئيسية للمنظمة، وجميع الدول الأعضاء، في دعم وحماية تلك الالتزامات في مواجهة التحديات الحديثة التي تضعها تحت الاختبار بشكل عميق.

ولا غنى عن القيادة القوية للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، ولانخراطها تمشيا مع قواعد القانون الدولي، في حالات من قبيل تلك القائمة في أوكرانيا وسورية والعراق وليبيا وفي مناطق الأزمات الأخرى. غير أن استجاباتنا للأزمات والنزاعات الحديثة قد اتسمت، للأسف، بتجاهل القانون الدولي، والابتعاد عن النهج المتعدد الأطراف وعدم التقيد بالنظام الدولي القائم على القواعد، وبالتقاعس واللامبالاة بالمعاناة الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية.

لننظر إلى الشرق الأوسط، على سبيل المثال.

ومع أن النزاع في سورية قد دخل عامه الثامن، فما زلنا بعيدين عن إيجاد حل له. ولا تزال أكثر الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي في العصر الحديث، بما في ذلك الاستخدام العشوائي للأسلحة الكيميائية، مستمرة بلا هوادة. ويستمر

أيضا ازدياد الإصابات في صفوف المدنيين، في حين يستمر تدهور الحالة الإنسانية.

وينطبق الشيء نفسه على النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي استمر لما يزيد على نصف القرن وتسبب في معاناة إنسانية هائلة. وليس مقبولا أن تظل المنطقة بأسرها رهينة لهذا النزاع في ذات الوقت الذي تلحق فيه المصالح الوطنية الفردية الضرر بمصالح المدنيين الذين العالقين في حلقات لا نهاية لها من العنف.

وستواصل البوسنة والهرسك دعم الجهود المتعددة الأطراف الرامية لإيجاد الحلول التي من شأنها أن تحقق السلام المستدام والاستقرار للشعب السوري، وتلبية التطلعات المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين لإقامة دولتين ديمقراطيتين تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها وفقا للقانون الدولي. وبقدر ما أن إيجاد هذه الحلول مسألة سياسية، فهو أيضا مسألة تتعلق بإنسانيتنا المشتركة.

كما أن طموحنا المشترك إلى عدم السماح بتخلف أحد عن الركب يتعرض لخطر شديد جراء تزايد التهديد الذي يشكله الإرهاب ونزعة التطرف والتطرف العنيف. وتجد تلك الآفة الحديثة الوقود الذي يؤدي إلى تأجيجها بكل سهولة ليس في النزاعات المسلحة فحسب، بل في الظلم الاجتماعي والسياسي والتمييز والتهميش والإقصاء والفقر والبطالة والحرمان الاقتصادي أيضا.

إن التطرف العنيف والإرهاب يتجاوزان الحدود المادية والافتراضية للدول. ويواصلان تغيير أساليبهما وابتكار سبل ووسائل جديدة للانتشار. ويستمر عزم المتطرفين والإرهابيين على زرع بذور الشقاق فيما بين المجتمعات وداخلها، فتعوق بذلك جهودنا الرامية إلى الحفاظ على السلام والأمن وحماية حقوق الإنسان وتعزيز التنمية المستدامة. وعليه، يجب أن تكون استجابتنا حازمة ومتسقة وشاملة وتستند إلى الإطار الدولي لمكافحة الإرهاب الذي أنشأناه. وما تزال البوسنة والهرسك ملتزمة التزاما راسخا بالإسهام في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة ذلك الخطر الحديث والقضاء عليه بجميع أشكاله ومظاهره. فهذا تحد هائل في عصرنا وينبغي مواجهته على نحو مستمر وبكل الوسائل المتاحة لنا.

ولا يزال هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام يكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى في التصدي لجميع التحديات المستمرة على الطريق المؤدي إلى تحقيق السلام المستدام في جميع أنحاء العالم. ونسلّم بأهمية تدخل جهود الأمم المتحدة لبناء السلام في مرحلة مبكرة، جنبا إلى جنب مع أنشطة حفظ السلام. وتؤيد البوسنة والهرسك رؤية الأمين العام غوتيريش وجهوده الرامية إلى تعميم منع نشوب النزاعات وبناء السلام ضمن أولويات الأمم المتحدة.

وتفخر البوسنة والهرسك بإسهامها في تلك الأهداف من خلال مشاركتنا في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان وقبرص وأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي. وانضممنا إلى ما يزيد على ١٣٠ من البلدان والمنظمات الأخرى في تأييد إعلان الأمين العام المتعلق بالالتزامات المشتركة بشأن عمليات حفظ السلام. ونؤيد جهوده الرامية إلى جعل بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أقوى وأكثر فعالية.

وتعدُّ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أقوى رابط بين مختلف ركائز عمل الأمم المتحدة. في حين يعدُّ تنفيذها أهم مسار نحو تحقيق السلام والأمن والازدهار على الصعيد العالمي. ومن شأنها أن تساعد الدول والمجتمعات على إنشاء مؤسسات راسخة وقادرة على تحديد التوترات وإدارتها وتهدئتها، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والقضاء عليها ومنع تكرارها، وتهيئة الظروف المواتية للتنمية الشاملة والمستدامة عن طريق الحد من الفقر وعدم المساواة والتمييز وكفالة احترام حقوق الإنسان ومكافحة التدهور البيئي. وتمثل خطة عام ٢٠٣٠ حافزا للتنمية المستدامة والشاملة للجميع المستندة إلى احترام الحقوق

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية. ونعتقد أنها أفضل ترياق لدرء النزاعات وعدم الاستقرار.

ولنجاح تلك الجهود، فلا مناص من التعاون العالمي والإقليمي الفعال، سواء في المسائل المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وتسويتها أو في مجال مكافحة الإرهاب أو في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتعرب البوسنة والهرسك عن تقديرها العميق للتعاون الذي أقمناه في منطقتنا الواقعة في غرب البلقان. وما زلنا ملتزمين بتعزيز ذلك التعاون، بما في ذلك في مسارنا المشترك نحو نيل عضوية الاتحاد الأوروبي.

ولا تزال البوسنة والهرسك تسعى جاهدة إلى حماية وتعزيز تلك القيم والمبادئ التي تتشاطرها جميع البلدان. ونرى أنه لا ينبغي انتهاك أو تجاهل المثل العليا والقيم والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمعايير المنصوص عليها في القانون الدولي. ونرى أن من واجب جميع البلدان – كبيرة كانت أم صغيرة، قوية أو خلاف ذلك – إعلاء القيم والمبادئ النبيلة التي بُنيت عليها المنظمة وإلا فستكون جهودنا تلك ضئيلة القيمة والنجاح إذا تهاون أي منا في التمسك بتلك القيم والمبادئ.

وفي ذلك الصدد، أردد هنا في الجمعية كلمات ذلك الرجل العظيم نيلسون مانديلا الذي نحتفل بالذكرى المئوية لميلاده:

”إن ما يهم في هذه الحياة ليس أننا عشناها فحسب، بل إن التغيير الذي أحدثناه في حياة الآخرين هو الذي سيحدد مدى أهمية الحياة التي عشناها.“

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد بكر عزت بيغوفيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد فيليبي جاسينتو نيوسي، رئيس جمهورية موزامبيق

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية موزامبيق.

اصطُحب السيد فيليبي جاسينتو نيوسي، رئيس جمهورية موزامبيق، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فيليبي جاسينتو نيوسي، رئيس جمهورية موزامبيق، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس نيوسي (*تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية*): يشرفني عظيم الشرف أن أخاطب الجمعية العامة في هذه المناقشة العامة في دورتها الثالثة والسبعين.

ونتقدم بأحر التحايا لمعالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس، وأهنئها على انتخابها لترؤس هذه الدورة للجمعية العامة التي تجتمع تحت شعار ”جعل الأمم المتحدة وثيقة الصلة بجميع الناس: القيادة العالمية والمسؤوليات المشتركة عن تهيئة مجتمعات يسودها السلام والتكافؤ“. ونؤكد لها دعم موزامبيق الكامل في الوفاء بولايتها.

ونهنئ الرئيس المنتهية ولايته، السيد ميروسلاف لايتشاك، على نجاحه وقيادته الممتازة والتزامه بتعبئة جهود المجتمع الدولي من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ونعرب عن تقديرنا للأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على تفانيه في العمل وقيادته للمنظمة لأجل تحقيق أهداف السلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة.

وأود أيضا أن أعرب عن خالص تعازينا لوفاة الأمين العام الأسبق كوفي أنان. لقد شرف السيد أنان أفريقيا والعالم أجمع بتفانيه بشأن القضايا العالمية العادلة. وتأتي دورة الجمعية هذه في وقت نحتفل فيه بمئوية نيلسون مانديلا، رمز الكفاح من

أجل الحرية والسلام والمساواة والإخاء. وينبغي أن يلهمنا هذان الرجلان العظيمان في كفاحنا الجماعي من أجل عالم أفضل يسوده السلام والرخاء والأمن والرفاه لشعوبنا.

وموزامبيق تقدر دور الأمم المتحدة في تعزيز الحوار والدفاع عن مبدأ التسوية السلمية للنزاعات التي ما زالت تؤثر على الشعوب والأمم، وتنتهك حقوق الإنسان وتعوق التنمية المستدامة والشاملة للجميع. والأمم المتحدة هي المحفل الأم للحوار المتعدد الأطراف، والتي تحشد التزامات الدول لتنفيذ برامج العمل العالمية والصكوك الأخرى الرامية إلى تمكيننا من تحقيق الأهداف المشتركة. وفي عالم ممزق لا يعرف المساواة، فإن معالجة ثغراته تستلزم تعددية الأطراف. وما أحرز من تقدم حتى الآن يبين بوضوح لا لبس فيه أن حتمية تقاسم المسؤوليات عالميا هي عنصر أساسي في بناء عالم يسوده السلام والعدل والوئام. وهناك أمثلة على ذلك، منها تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، والجهود الأخيرة للقضاء على الأسلحة النووية وتنظيم الهجرة وإضفاء الطابع الإنساني عليها بهدف تجنب الكوارث الإنسانية. ومن هذه القائمة، أود الإشارة أيضاً إلى المسائل المتصلة بحقوق الإنسان والحكم الرشيد، والحل السلمي للنزاعات والتمويل من أجل التنمية، في جملة أمور.

وفي هذا السياق، تؤيد موزامبيق الأمين العام في جهوده لإصلاح منظومة الأمم المتحدة بغية ضمان وفائها بالغرض. وموزامبيق تثني أيضا على نهجه الشامل في إشراك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في كل مرحلة من مراحل العملية. وبالإضافة إلى الإصلاحات الجارية تلك، يعد تسريع وتيرة إصلاح مجلس الأمن عنصرا ملحا وهاما آخر سيقطع شوطا طويلا صوب إعادة تأكيد أهمية دور الأمم المتحدة في سعيها لإيجاد حلول مستدامة لتحديات السلام والأمن التي تواجه البشرية. وصعوبة التوصل إلى توافق في الآراء فيما بين الدول الأعضاء للتفاوض بشأن هذه المسائل تحد أيضا من قدرة مجلس الأمن على التصرف كأحد ركائز المنظمة، الذي بدونه سيتعذر تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بنجاح. وستضمن هذه الإصلاحات بفعالية أن تكون الأمم المتحدة ذات صلة بجميع الشعوب، وهو ما نصبو إليه جميعا.

فيما يتعلق بالسلام والأمن، فإن موزامبيق ما فتئت تتابع بقلق بالغ تلك البؤر العديدة المستمرة من عدم الاستقرار السياسي الذي تمثله النزاعات بين الدول وداخلها، وخاصة في أفريقيا والشرق الأوسط. وتابعنا عن كثب التوترات في شبه الجزيرة الكورية، فضلا عن المشاكل المتزايدة في كل مكان من الأصولية والتطرف العنيف. ونأمل أن مبادرات السلام الجارية على الصعيد العالمي، فضلا عن تدابير قمع التجنيد في الجماعات الإرهابية وكبح تمويلها، ستمكننا من مواصلة تشجيع المزيد من التنمية السلمية لشعوبنا.

ولا يزال حق تقرير المصير لشعبي الصحراء الغربية وفلسطين مصدر قلق للمجتمع الدولي. وإن عدم إحراز تقدم بشأن مسألة الاستفتاء على تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية هو مصدر قلق مستمر لكل الشعوب المحبة للسلام. وفيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية، فإننا نؤمن بحل الدولتين، على أساس شعبين يعيشان جنبا إلى جنب، وعلى مبادئ القانون الدولي المتصلة بحسن الجوار والتعايش السلمي والحوار والتسامح. وتنضم موزامبيق مرة أخرى إلى أغلبية الدول الحاضرة في هذه القاعة في المناشدة من أجل تطبيع العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمالية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وتكرس موزامبيق أيضا الكثير من الجهد لإزالة العقبات التي تعترض السلام وتعزيز الشمول وتهيئة بيئة تفضي إلى التنمية المنصفة والمستدامة. والتزامنا بإجراء حوار وطني بناء مكننا من إحراز تقدم كبير في حل الخلافات وبناء سلام فعال ودائم ومستدام، قطع بنا شوطا طويلا في تهيئة بيئة تفضي إلى تعزيز الوحدة والمصالحة الوطنيتين وتعافي اقتصادنا. وبعد أدائي اليمين

كرئيس للدولة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قررت الالتزام شخصيا بالسعي من أجل السلام. وقد تعهدت بهذا الالتزام لأن بلدي وشعبي كانا لا يزالان يعانيان من صراعات مأساوية تؤجج الحرب وتؤذي الشعب. ولحسن الطالع، صمتت الأسلحة في بلدي منذ أكثر من عامين، بفضل الحوار المباشر الذي انخرطت فيه مع زعيم حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية الراحل. وهناك الآن توافق في الآراء بشأن كل ما أنجزناه في بلدي، وكان تحقيق السلام أكبر إنجاز لي كرئيس. وفي تموز/يوليه، نتيجة لحوارنا، شهدت موزامبيق قيام جمعيتنا بسن قانون لتعديل دستورنا وتغيير قوانيننا الانتخابية، وإدخال عناصر إبداعية في جهودنا لتحقيق اللامركزية في البلد بهدف تسوية النزاع بعد الانتخابات وتعزيز ديمقراطيتنا.

وهذه الخطوات الملموسة في الحوار السياسي تشكل معلما لا يمحى في تاريخ بلدنا المتعدد الأحزاب، وخلافا لما كان عليه الحال في الدورات الانتخابية السابقة، نعتزم إجراء الانتخابات العامة المقبلة دون مشاركة أي أحزاب سياسية مسلحة. وعليه، يجرى الإعداد حاليا لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للعناصر المسلحة المتبقية من المعارضة. وكدليل على أن موزامبيق نصير للديمقراطية حقا، سنجري في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر الانتخابات البلدية في ٥٣ بلدية، بمشاركة الكثير من الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني. وفي نهاية العام القادم، ستعقد انتخابات عامة تمشيا مع الاتفاق بتوافق الآراء الذي وافقت عليه الجمعية الوطنية للجمهورية. وإذ تضع في اعتبارها تعقد هذه المسألة، ماليا وتقنيا على السواء، تود حكومة بلادي أن تغتنم هذه الفرصة الجليلة لكي تشكر للمجتمع الدولي على الدعم والمساعدة، وهو أمر ليس من السهل الحصول عليه. ولا يزال أمامنا المزيد من العمل لتحقيق السلام والمصالحة والتنمية، ولذلك فإننا نلتمس المزيد من المساعدة لتمكيننا من ضمان نجاح عملية نزع سلاح وتسريح وإدماج العناصر المسلحة المتبقية، التي ستبدأ قريبا.

وشعب موزامبيق قد عقد العزم على العيش في سلام، وحكومة بلدي ملتزمة أيضا بمكافحة الجريمة المنظمة التي تزعزع الاستقرار وتهدد جهودنا لتحقيق التنمية الوطنية. ونحن مصممون على تحييد مجموعات المجرمين الذين يحاولون الإخلال بالنظام العام والهدوء في بعض أنحاء مقاطعة كابو ديلغادو الشمالية.

ونحن بحاجة إلى تعاون الجميع معنا في مكافحة أولئك المجرمين، ما دامت الجرائم التي يرتكبونها ذات طابع عالمي وتشمل المواطنين وغير المواطنين. ولا يمكننا التفكير في الديمقراطية أو حقوق الإنسان في حين بات الحق الأساسي للبشرية في الحياة في خطر.

وتأخذ موزامبيق التزاماتها بأهداف التنمية المستدامة على محمل الجد حقا، ولذلك عملنا على مواءمة خطة عملنا الوطنية لعام ٢٠١٥ مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولدينا اعتقاد راسخ بأن بوسعنا بناء مجتمع أكثر عدلا وإنصافا ويتحلى بروح التضامن من خلال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. فهي بمثابة الأساس الذي يمكّننا من تحقيق العدالة الاجتماعية في بلدنا على نطاق أوسع. وبذلت حكومة بلدي جهودا هائلة لتنفيذ خطة عملنا الوطنية لإتاحة مزيد من الفرص للمواطنين، وخاصة النساء والشباب في إطار كفالة تمتُّع مجتمعنا بالمكاسب الديمقراطية.

ويعني جعل الأمم المتحدة منظمة معنية بالجميع ألا نسمح بتخلف أحد عن الركب وهو هدف بالغ الأهمية ويجب علينا ألا نهمله. ولذلك، ينبغي أن نولي اهتماما خاصا للسياسات والاستراتيجيات الرامية إلى ضمان تمتُّع السكان الكامل بحقوقهم وتعزيز المساواة بين الجنسين وتحسين بناء قدرات النساء والشباب والفئات الضعيفة الأخرى التي تشكّل غالبية شعبنا. وتتطلب العدالة الاجتماعية أيضا تعزيز المساواة بين الجنسين، بوصفها أحد المجالات التي حققنا تقدما كبيرا فيها على المستويات السياسية والاقتصادية والمؤسسية.

وبذلنا أيضا جهودا من أجل زيادة فرص حصول الجميع على الرعاية الصحية الأساسية والتعليم وخدمات المياه والصرف الصحي. ومن العناصر الرئيسية الأخرى التي نواصل العمل فيها لتعزيز أهمية الأمم المتحدة بالنسبة لشعبنا: ضمان الأمن الغذائي والتغذوي للجميع عن طريق إعطاء الأولوية للزراعة في استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية. وعملنا منذ بدء الدورة الجديدة لحوكمتنا في عام ٢٠١٥ على تعبئة مواردنا المحلية وشجعنا الجميع على الكدح، وتمكنا بذلك من زيادة الإنتاجية الزراعية وتربية الماشية بهدف تحقيق أحد أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠، وهو ما سيتطلب المزيد من الاستثمار العام والخاص.

وفيما يتعلق بمكافحة الفساد بوصفه آفة تعوق قدرتنا على تحقيق أهدافنا العالمية والإقليمية والوطنية، عملت حكومة بلدي على تعزيز التدابير الرامية إلى تحسين جميع جوانب الحوكمة السياسية والاقتصادية والمؤسسية عن طريق سن القوانين ووضع السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى مكافحة الفساد. ونواصل تعزيز قدراتنا المؤسسية والبشرية اللازمة لضمان إنفاذ قوانين مكافحة الفساد وتعزيز التوعية بالآثار الضارة لهذه الآفة لجميع أفراد المجتمع والمؤسسات. ويجب علينا التقيد دائما بمبدأ الفصل بين السلطات المؤسسية.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، تواصل موزامبيق، بوصفها من أشد البلدان عرضة لآثاره، اتخاذ التدابير اللازمة للتكيف والصمود في إطار اتفاق باريس الذي صدّقنا عليه في حزيران/يونيه. واعتمدنا سياسة لحفظ التنوع البيولوجي خُصّصت لها نسبة ٢٥ في المائة من أراضي بلدنا. وعززنا أيضا تنمية المجتمعات المحلية المقيمة في منطقة حفظ التنوع البيولوجي تلك وشجعنا مشاركتها في مجال حماية مواردنا الطبيعية الثمينة وحفظها. وعززنا أيضا استخدام موارد الطاقة المتجددة في المناطق الريفية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وحفظ النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، فضلا عن تقاسم الفوائد المتأتية منها. وأود أن ألتمس من على هذا المنبر التعاون المالي والتكنولوجي الدولي لتعزيز قدرتنا على الاستمرار في جهودنا هذه.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام حكومة جمهورية موزامبيق غير المشروط إزاء الدور الحاسم للأمم المتحدة في البحث عن حلول للمشاكل التي تعاني منها البشرية. وستظل الأمم المتحدة دائما المنصة التي تجمعنا معا في الالتزام الجماعي بالأفكار النبيلة التي أنشئت على أساسها هذه المنظمة العالمية – إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين الظروف المعيشية وتوفير المزيد من الحرية. فلنواصل الإخلاص للمُثل العليا المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ولنعمل معا لبناء مجتمعات سلمية عادلة ومستدامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية موازامبيق على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحب السيد فيليبي جاسينتو نيوسي، رئيس جمهورية موزامبيق، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

مناقشة عامة

خطاب السيد شينزو آبي، رئيس وزراء اليابان

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء اليابان.

اصطُحب السيد شينزو آبي، رئيس وزراء اليابان، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد شينزو آبي، رئيس وزراء اليابان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد آبي (اليابان) (*تكلم باليابانية، وقدم الوفد نصا بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لي أن يُسمح لي بأن استمر قائدا لليابان خلال السنوات الثلاث المقبلة. وإذ أخاطب الجمعية العامة اليوم للسنة السادسة على التوالي، فإنني أفعل ذلك بعزم متجدد.

وسأبذل خلال السنوات الثلاث المقبلة قصارى جهدي لتعزيز نظام التجارة الحرة وإعادة هيكلة العلاقات الدولية في شمال شرق آسيا. وفي رأيي، أن الشعب الياباني ما زال يأمل كثيرا في أن يرى قادته الوطنيين حَمَلة مشاعل للتجارة الحرة، إذ ما تزال اليابان تحقق نموا ملحوظا منذ انتهاء الحرب بفضل المزايا التي تجنيها من نشاطها التجاري، بوصفها أحد المستفيدين من نظام اقتصادي حر ومفتوح. وبفضل هذا النظام تمكنت بلدان آسيا من تحقيق النمو الباهر واحدة تلو الأخرى، في حين تعززت الطبقة الوسطى في جميع تلك البلدان في ظل الاستثمار المباشر الهائل والمستمر لليابان في تلك البلدان منذ عقد ثمانينيات القرن الماضي. وقد أصبح ذلك ممكنا في جميع الحالات بفضل النظام الاقتصادي الدولي الحر المفتوح والمستند إلى القواعد. ولئن عجزت اليابان، بوصفها أكبر البلدان المستفيدة من مزايا ذلك النظام، عن دعم ذلك النظام نفسه والحفاظ عليه، فأي بلد آخر سيعززه؟

إن مسؤولية اليابان مسؤولية هائلة حقاً.

وهذه أيضاً هي مهمة اليابان المتأصلة في تاريخها. وفيما عدا الفحم الذي دعم التصنيع الياباني الحديث، لم يكن لدى بلدنا موارد أخرى تُذكر. ولكن رغم افتقار اليابان بعد الحرب إلى الموارد، فقد نجحت في تحقيق نمو وصف بالإعجازي عندما كرّست نفسها لجني خيرات التجارة. وقد كانت اليابان أول بلد يثبت من خلال تجربته الخاصة مبدأ العلاقة القائمة بين التجارة والنمو، الذي أصبح الآن بديهياً. وقد اضطلعت اليابان الآن بمهمة نقل فوائد التجارة إلى العالم.

وقد كانت هنالك أوقات قمت فيها بالتغلب على المناقشات المحلّية المحتدمة عن طريق التلويح براية التجارة الحرة. ولم أسعد مثلما سعدت عندما تمت الصياغة النهائية لاتفاق شراكة المحيط الهادئ الاستراتيجية الاقتصادية والموافقة عليه بسرعة من جانب برلماننا الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت اليابان والاتحاد الأوروبي على اتفاق للشراكة الاقتصادية يستحق حجمه ونطاقه ذكراً خاصاً في التاريخ. لكن مهما يكن من أمر، يجب ألا نتقاعس. فسيتعين علي أن أرفع من سوية جهودي قليلاً وأن أسعى إلى ما هو أبعد من ذلك.

وبالإضافة إلى التزام اليابان بمنظمة التجارة العالمية، وهو أمر مُسلَّم به، فسأبذل كل جهد ممكن لاختتام المفاوضات بشأن عقد شراكة اقتصادية إقليمية شاملة، ستُنشئ منطقة هائلة للتجارة الحرة في شرق آسيا. وقبل كل شيء، أقدّر محادثاتنا الجديدة بشأن التجارة الحرة والمتبادلة والنزيهة مع الولايات المتحدة. لقد نهضت اليابان والولايات المتحدة على حد سواء بنظام التجارة الحرة على الصعيد الدولي منذ سنوات عديدة. ويتجلّى هذا في ما أوجده الاستثمار المباشر لليابان من فرص عمل في الولايات المتحدة لحوالي ٨٥٦ ٠٠٠ شخص في جميع أنحاء البلد – وهو رقم لا يفوقه إلا الرقم الذي حققته المملكة المتحدة. وفي الوقت الحاضر، مقابل ١,٧٤ مليون مركبة مصدرة سنوياً من اليابان إلى الولايات المتحدة، ارتفع عدد السيارات اليابانية المصنوعة في الولايات المتحدة إلى ٣,٧٧ مليون مركبةً. وهذه حالة من حالات انتفاع الجميع في أبهى صورها. وأعتزم أن تواصل اليابان والولايات المتحدة هذا النوع من العلاقة. ولكن ذلك لا يقتصر على علاقاتنا الثنائية مع الولايات المتحدة. فقد أقامت اليابان، تحت راية التجارة الحرة، علاقات مع العديد من البلدان والمناطق حيث يمكننا مساعدة بعضنا البعض بصورة متبادلة، وسنواصل القيام بذلك في المستقبل. وبغية توسيع نطاق القواعد الاقتصادية الحرة والنزيهة، الملائمة للقرن الحادي

والعشرين، لتشمل منطقة شاسعة تمتد من منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى المحيط الهندي، يجب على البلدان التي أنشأت هذا النظام وجنت أقصى الفوائد منه – أي بلدان مثل اليابان – أن تقود هذا الجهد. وهذا ما أؤمن به.

في بداية بياني، قلت إنني سأبذل كل ما في وسعي لإعادة صياغة هيكل العلاقات الدولية الطويل الأمد في شمال شرق آسيا لما بعد الحرب العالمية. وإنني أعمل الآن بالتعاون مع الرئيس فلاديمير بوتين على إنهاء حالة الجمود بين بلدينا، التي لم تشهد أي تحرك لأكثر من ٧٠ عاماً. لقد التقيت الرئيس بوتين في بداية هذا الشهر في فلاديفوستوك في اجتماع القمة الثاني والعشرين لنا، وسألتقي معه مرة أخرى في المستقبل القريب. ويجب أن نحلّ مسألة الأراضي بين اليابان وروسيا ونبرم معاهدة سلام بين البلدين. وبمجرد توقيع معاهدة سلام يابانية – روسية، سيصبح السلام والرخاء في شرق آسيا مكفولين بشكل أكبر.

وفي هذا الوقت من العام الماضي في هذه القاعة عينها، قمت بحثّ كوريا الشمالية بشدة على معالجة المسائل المتعلقة بعمليات الاختطاف والطاقة النووية والقذائف (انظر A/72/PV.8). وبوصفي شخصاً يدعو إلى التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أشعر ببالغ الاهتمام بإمكانات التغيير في كوريا الشمالية، التي هي الآن على مفترق طرق حيث يمكنها إما اغتنام الفرصة التاريخية التي أتيحت لها أو أن لا تقوم بذلك. تملك كوريا الشمالية كلاً من الموارد الطبيعية غير المستغلة والقوى العاملة التي يمكن تعزيز إنتاجيتها إلى حد كبير. لن تُغيّر اليابان سياستها في السعي إلى حل لماضينا المنصرم البائس وإلى تطبيع العلاقات مع كوريا الشمالية ما إن تتم معالجة قضايا الاختطاف وتلك المتعلقة بالشؤون النووية والصاروخية. ولن نتوانى عن مساعدة كوريا الشمالية في تسخير إمكاناتها. ومع ذلك، هناك أمر واحد لا بد لي من تكراره مراراً. سنكفل عودة جميع اليابانيين المختطفين. وإنني مصمم على جعل ذلك حقيقة واقعة، ولحل هذه المسألة، فإنني على استعداد أيضاً لكسر جدار الريبة المتبادلة بيننا وبين كوريا الشمالية، وفتح صفحة جديدة ولقاء الرئيس كيم جونغ أون وجهاً لوجه. وفي حين لم يُقرَّر شيء حتى الآن بشأن اجتماع قمة بين اليابان وكوريا الشمالية، فإنني مصمم على أننا إذا عقدنا قمة كهذه فيجب أن تساعد على حل قضية الاختطاف.

كما أود أن أعلّق بإيجاز على العلاقات بين اليابان والصين. إن الزيارات المتبادلة التي بدأت هذا العام على مستوى القيادة ستستمر، حيث سأقوم بزيارة الصين الشهر المقبل، على أن يعقب ذلك دعوتي إلى الرئيس شي جينبينغ لزيارة اليابان، وأوسّع بذلك علاقاتنا الثنائية وأحسّن استقرار المنطقة برمتها.

وبعدما نعيد صياغة الهيكل الجيوسياسي التصادمي الحالي في شمال شرق آسيا، سوف تزداد أهمية الممر البحري من المحيط المتجمد الشمالي إلى بحر اليابان وعبر المحيط الهادئ إلى المحيط الهندي. إن اليابان، التي تقع أعلى هذا الممر مباشرة وتمتلك منطقة اقتصادية خالصة مترامية الأطراف، يحدوها الأمل في أن نتمكن من ضمان الاستقرار والسلام في تلك المياه، فضلاً عن المجال الجوي أعلاها. إن بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا تقع عند ملتقى المحيطين الهادئ والهندي، وفي الحقب القديمة كان أسلافنا، الذين يعيشون في ما يُعرف الآن بالبلدان الجزرية للمحيط الهادئ، هم الذين عبروا هذين المحيطين لعرض منتجاتهم على شرق أفريقيا البعيدة عنا. وما أسميه استراتيجيتنا الحرة والمفتوحة للمحيطين الهندي والهادئ مستمدة من رغبتنا في الحفاظ على خيرات البحار المفتوحة مع تلك البلدان، وكذلك مع الولايات المتحدة وأستراليا والهند وغيرها، بل في واقع الأمر مع كل البلدان والشعوب التي تشاطرنا تلك الأهداف. وما علينا أن نضمنه هو أن تعمل سيادة القانون والنظام القائم على القواعد على ضبط بحارنا ومجالنا الجوي الفسيحين والمترامي الأطراف، وأن يكونا بدورهما مدعومين من جانب مؤسسات متينة – وهذا منطلق استراتيجيتي.

وبالأمس، عاد الطلاب الأجانب من اليابان بفخر إلى بلدانهم الأصلية وهي ماليزيا والفلبين وسري لانكا حاملين درجاتهم العلمية الجديدة، وهي درجة الماجستير في سياسة السلامة البحرية والأمن البحري التي لا يمكن الحصول عليها إلا من اليابان. وإلى جانب طلاب اليابان الذين يرسلهم خفر السواحل إلى البرنامج، فإنه يقبل كبار المسؤولين من مختلف سلطات خفر السواحل في جميع بلدان آسيا. إن الطلاب الذين تخرجوا بالأمس كانوا الدفعة الثالثة التي تدخل إلى البرنامج. وليس النظام البحري مسألة سلطة بل مسألة سيادة القانون والنظام القائم على القواعد. وفي كل عام سينطلق من اليابان إلى البحار صفّ دراسي قد تعلّم تحمُّلَ الحقيقة واتخاذها مبدأ توجيهياً لحياتهم. هذا أمر واعد للغاية، ومهمة اليابان النبيلة هي تثقيف الأشخاص الذين يحمون حرية المرور في المحيطين الهندي والهادئ وانفتاحهما ويدافعون عنها.

وفيما كنت أعدّ هذا الخطاب، وضعت برنامجاً جديداً وإن كان متواضعاً. في بداية عام ٢٠١٩، سندعو حوالي ١٠ من مدرّسي المرحلتين الابتدائية والإعدادية من قطاع غزة إلى اليابان. وهذه ستكون أول مجموعة من هذا القبيل وسنواصل دعوة المدرسين في كل عام. إن المدرسين الذين يأتون إلى مكان مثل اليابان، مختلف جداً بالنسبة لهم ثقافياً وتاريخياً على حد سواء، سيرون الحالة في غزة والشرق الأوسط بطبيعة الحال من منظور أوسع، ونأمل أن تمكنهم هذه التجربة من رؤية موطنهم الأصلي ومنطقتهم رؤية جديدة والعمل بطريقة فريدة لتوفير المواساة لها. وغني عن القول إن تحقيق السلام يتطّلب بذل الجهود على كلا الجانبين. ولكن يؤمل أن يعطي هذا البرنامج بعض الأمل للمدرسين من غزة وللأطفال تحت رعايتهم. وبعد عشرين عاماً من الآن، سيكون لدى ٢٠٠ من المدرّسين تجربة زيارة اليابان، وسيكون عدد الطلبة الذين تتلمذوا على أيديهم بالآلاف. وإنني أتطلع إلى ذلك اليوم.

إنهدف الدبلوماسية اليابانية، الذي بينته إلى حد للجمعية العامة اليوم، هو المساعدة في تحقيق أوجه اليقين بشأن مستقبل العالم والمنطقة. وإضافة إلى ذلك، ما أريده هو أن يكون بمقدور الشباب الذين سيعيشون في اليابان في المستقبل التصدي بقوة للتحديات. ومن واجب جيلنا تهيئة بيئة مواتية لذلك. والأمر يبدو كما لو أن رياحا جديدة ستتهب على اليابان.

ففي نهاية نيسان/أبريل وبداية أيار/مايو من العام المقبل، سيتخلى عن العرش صاحب الجلالة الإمبراطور وسيخلفه صاحب السمو الإمبراطوري ولي العهد. والواقع أن هذه هي أول خلافة إمبراطورية خلال ٢٠٠ عاما نتيجة لتخلي إمبراطور حالي عن العرش، وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، سنستضيف ضيوف الشرف من جميع أنحاء العالم الذين سيأتون إلى البلد للإعراب عن تمنياتهم الطيبة. وستستضيف اليابان في حزيران/يونيه المقبل مؤتمر قمة مجموعة العشرين. وبصفتي رئيس الاجتماع، أعتزم إدارة المناقشات بشأن المسائل التي تواجه المجتمع الدولي، بما في ذلك حالة الاقتصاد العالمي والمسائل البيئية. وبعد ذلك بوقت قصير، ستستضيف اليابان في آب/أغسطس الاجتماع السابع لمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية. وقد نال المؤتمر، الذي استضافته اليابان بجد منذ ١٩٩٣، الثقة الثابتة من جانب القيادات الوطنية في جميع أنحاء أفريقيا. وسنناقش في المؤتمر التغطية الصحية الشاملة التي سلطت الضوء على أهميتها عدة مرات. وينبغي ألا ننسى أن اليابان ستستضيف في العام القادم كأس العالم للرغبي، وفي ٢٠٢٠ ستستضيف طوكيو الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين. وسنظل نتطلع إلى المستقبل.

وحينما توجه اليابان وشعبها أنظارها مباشرة إلى المستقبل، تعزز اليابان ما تتسم به من حيوية. والمواطنون اليابانيون الذين يركزون على المستقبل سيصبحون مصممين على الاضطلاع بمسؤولية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيصير أبناء الجيل

القادم من الشباب اليابانيين حملة روح الأمم المتحدة الذين يستحقون الثناء. وأنا على يقين من ذلك تماما.

وفي الختام، أود أن أقول إنه في ضوء عدم إحراز تقدم في إصلاح مجلس الأمن، أصبحت أهمية الأمم المتحدة في عالم القرن الحادي والعشرين موضع شك بالفعل. ولكن اليابان لذلك السبب تحديدا لن تتردد أبدا في تقديم إسهاماتها إلى المنظمة. وسأختتم كلمتي بالتعهد بأن اليابان، جنبا إلى جنب مع الأمين العام غوتيريش، ستسعى من أجل المضي قدما بإصلاح مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس وزراء اليابان على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد شينزو آبي، رئيس وزراء اليابان، من المنصة.

خطاب السيد نيكول باشينيان، رئيس وزراء جمهورية أرمينيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية أرمينيا.

اصطُحِب السيد نيكول باشينيان، رئيس وزراء جمهورية أرمينيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدني أن أرحب بدولة السيد نيكول باشينيان، رئيس وزراء جمهورية أرمينيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد باشينيان (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ معالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوزا غارسيس على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. ويحدونا الأمل في أن تكون المداولات تحت قيادتها القديرة مثمرة.

إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة كقائد أصبح مؤخرا رئيس وزراء أرمينيا نتيجة لثورة شعبية تعرف الآن باسم ثورة أرمينيا المخملية. وأود أن أتوقف لحظة لتشاطر قصة انتصارنا على الحكم الاستبدادي الذي كان قائما قبل تلك الثورة. لقد نجح شعب أرمينيا في تحقيق ثورة غير متوقعة وغير مسبوقة، حدثت دون عنف أو ضحايا أو إخلال بالنظام العام. وليس ذلك من قبيل المصادفة، فقد كان قصدنا هو أن نحقق ثورة من منطلق الحب والتضامن. ومنذ البداية، أعلنا أننا نستبعد أي نوع من أنواع العنف. وأعلنا أنه حتى إن استخدم العنف ضدنا، فلن نرد بالعنف. وأعلنا أن استجابتنا ستكون بمد أيدينا والابتسامات والمحبة.

عندما بدأنا هذه العملية السياسية، لم نكن سوى بضع عشرات من المشاركين في مسيرة من غوميري، ثاني أكبر مدن أرمينيا بعد العاصمة يريفان. وعندما وصلنا إلى يريفان وأظهرنا عزمنا وتفانينا لمبدأ عدم العنف، قامت أمتنا بأسرها ضد النظام الحاكم في وحدة وتضامن. وانتصرنا دون إطلاق طلقة نار واحدة وبدون ضحايا، من خلال المظاهرات السلمية وحدها. ونجحنا خلافا لكل التوقعات. فحتى الخبراء المعروفين ومراكز الفكر كانوا غير متأكدين من فرصنا لتحقيق الانتصار. ورغم كل الصعاب، انتُخبت رئيسا للوزراء، وفي برلمان لم يكن لدي فيه سوى أربعة أصوات موثوقة، بما في ذلك صوتي. ومع ذلك تحقق ذلك. تحقق ذلك لأن الشعب كان ثابتا في مطالبه، والبرلمان، الذي كان قد انتخب قبل مجرد عام، لم يكن لديه أي خيار سوى اتباع إرادة الشعب.

وفي حين أن ذلك البرلمان لا يزال يؤدي وظائفه اليوم، إلا أنه لم يعد يمثل إرادة الشعب، مثلما لم يفعل ذلك قبل وأثناء الثورة. لماذا؟ الجواب القصير هو أن الانتخابات التي شكلته شملت شراء الأصوات على نطاق واسع وسوء استخدام الموارد الإدارية والاضطهاد.

وقد كان الاختبار الهام لقدرتنا على إجراء انتخابات حرة ونزيهة وتنافسية هو انتخابات مجلس مدينة يريفان التي جرت

قبيل مغادرتي إلى نيويورك. وحقيقة أنه للمرة الأولى منذ حصول أرمينيا على الاستقلال، هنأت جميع الأطراف الرئيسية المرشح الفائز ولم يشكك أحد في النتائج الرسمية تبين ثقافة سياسية جديدة تماما في أرمينيا. ومن نفس المنطلق، نحن الآن نستعد لإجراء انتخابات برلمانية عاجلة في بلدنا. وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة سيصبح واقعا لا رجعة فيه في أرمينيا وسيشكل مؤسسات ديمقراطية قوية وحيوية تعمل من خلال نظام للضوابط والموازين. وتتصدر حماية حقوق مواطنينا وضمان حرية التعبير وغيرها من أشكال التعبير والتجمع خطة حكومة بلدنا. ومن الآن فصاعدا، لا يمكن أن تكون هناك إمكانية للتلاعب بالعملية الانتخابية وتقويض ثقة الشعب.

وأود أيضا أن أشدد على أن الحالة الراهنة في أرمينيا ليست مجرد تغيير للحكومة أو الحزب الحاكم. بل تمثل إرساء لنظام سياسي ونظام حكم جديد سنعرفه ”بحكم الشعب المباشر“ أو ”إدارة الشعب مباشرة“. ومن أجل إضفاء الطابع المؤسسي على النظام، نحن عازمون على ضمان التعبير عن إرادة الشعب، لا عن طريق الانتخابات فحسب، بل من خلال الاستفتاءات المحلية والوطنية من أجل إشراك شعبنا في عملية صنع القرار.

وأعلم بما أنني كنت سجينا سياسيا ماذا يعني أن تكون قادرا على التحدث واتخاذ قرارات بشأن المستقبل. والآن بعد أن تولينا مسؤولياتنا، يتمتع فريقنا بالرؤية الواضحة والإرادة السياسية القوية التي نحتاجها لبدء الإصلاحات الأساسية والقضاء على الفساد وتهيئة آليات الحوكمة الشفافية والخاضعة للمساءلة والفعالة وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون وضمان استقلال الجهاز القضائي والنهوض بالنمو الاقتصادي من خلال بيئة أعمال حرة وتنافسية وتهيئة أجواء مواتية للاستثمار.

وبالرغم من التحول الجذري في حياتنا السياسية الداخلية، فإن جدول أعمالنا للسياسة الخارجية لن ينطوي على أي عكس لاتجاهه. ويدل استمرار السياسة الخارجية لأرمينيا على أن بلدنا شريك ثابت وموثوق. إن التزاماتنا الدولية ليست خاضعة لإعادة النظر. وموقفنا واضح: إن أرمينيا على استعداد لإقامة الحوار البناء وللتعاون مع جميع الشركاء. ومع ذلك، فإننا لا نعتزم تطوير علاقاتنا مع شريك واحد على حساب الآخر.

ونشدد على أهمية دور تعددية الأطراف على الصعيدين العالمي والإقليمي. إن تعاون أرمينيا تحت مظلة الأمم المتحدة تعاون شامل ونابض بالحياة. وبدون الخوض في التفاصيل الدقيقة، أود أن أشير إلى إسهامنا في إحلال السلام العالمي من خلال عمليات السلام بقيادة الأمم المتحدة وبدعمها، مع النطاق الجغرافي المثيرة للإعجاب لهذه العمليات، التي تمتد من أفغانستان إلى لبنان ومن كوسوفو إلى مالي. ويكتسي ذلك أهمية خاصة لبلدنا. وفي حين نعالج الشواغل الأمنية الخطيرة، فإننا ندرك أن أمن أي بلد يرتبط ارتباطا لا ينفصم بأمن جميع البلدان وأن تحقيق السلام العالمي يتطلب اتخاذ إجراءات متضافرة.

ونحن دولة عالمية حقا، مع وجود مئات من الطوائف الأرمنية في جميع أرجاء العالم، وهو ما يفسر حساسية أرمينيا إزاء التهديدات العالمية التي يمكن أن تعرض للخطر زملاءنا الأرمن في أرجاء العالم المختلفة. وتواجه الطائفة الأرمينية الكبيرة في سوريا خطرا وجوديا من الأزمة المستمرة هناك. وحاولت أرمينيا الإسهام بإرسال مساعدات إنسانية إلى المناطق الأشد عرضة للخطر، ونحن على استعداد للنهوض بمهمتنا الإنسانية، التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الأشد إلحاحا لطائفتنا في سوريا. وبوصفنا دولة شهدت أهوال الإبادة الجماعية، فإن للأرمن وعيا كبيرا بالشواغل الأمنية التي تشمل مواطنيهم وهم على استعداد لبذل قصارى جهدهم لحمايتهم.

ولا تزال التسوية السلمية للنزاع في ناغورني كاراباخ تشغل مكانا مركزيا في جدول أعمال سياستنا الخارجية. ويشكل مركز جمهورية أرتساخ وأمنها أولوية مطلقة لأرمينيا في عملية التفاوض. إن أية محاولة لتسوية النزاع بالوسائل العسكرية تمثل تهديدا مباشرا للأمن الإقليمي وللديمقراطية وحقوق الإنسان.

وستواصل أرمينيا مشاركتها البناءة في إيجاد تسوية سلمية للنزاع في إطار صيغة الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تسند إليها الولاية الوحيدة المعترف بها دوليا للتعامل مع النزاع.

وينبغي لأذربيجان أن تغير موقفها المهين من المفاوضات، وتتخلى عن فكرة أي حل عسكري وتنفذ جميع الاتفاقات السابقة. وفضلا عن ذلك، إذا كانت أذربيجان ملتزمة حقا بعملية السلام، فإنها ينبغي أن تبدأ التباحث مع موضوع النزاع الرئيسي، وهو ناغورني كاراباخ. إن أذربيجان تعلن في كل مناسبة ممكنة أن كاراباخ ينبغي أن تكون جزءا من أرضها، وفي الوقت نفسه تعلن أنها لن تتفاوض مع ناغورنو كاراباخ. والسؤال المطروح هو كيف يمكن لأذربيجان أن تطالب بناغورنو كاراباخ بدون حتى الكلام معها. فهل ذلك ممكن؟ إن غير ممكن إلا إذا كانت الحكومة الأذربيجانية تريد الأرض، ولكنها لا تريد سكانها. ولذلك تصبح واضحة نية القيادة الأذربيجانية في تطهير كاراباخ من الأرمن، على نحو ما فعلته في نخشيفان. وذلك يعطي ناغورني كاراباخ الحق في أن تدفع بأنها إذا أصبحت جزءا من أذربيجان فإن ذلك يعني إبادتها بشكل كامل. ولذلك يجب ألا تصبح كاراباخ جزءا من أذربيجان إلا إذا أردنا أن نبدأ إبادة جماعية أرمنية جديدة.

وخلاصة القول، أود أن أؤكد مجددا على أنه لا يمكن حل النزاع وينبغي ألا يحل إلا من خلال التنازلات المتبادلة من جميع الأطراف، وفي جو يفضي إلى السلام، وليس الحرب. وأخيرا وليس آخرا، أود أيضا أن أعرب عن الشعور بالارتياح لما قدمه الأمين العام من دعم ثابت للنهج الذي اتخذه الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ولجهودهم ذات الصلة.

إن موضوع مداولاتنا، ”جعل الأمم المتحدة وثيقة الصلة بجميع الناس: القيادة العالمية والمسؤوليات المشتركة عن تهيئة مجتمعات يسودها السلام والتكافؤ“ يدل على اتساق طابع نهجنا نحو خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة وخطتها للتنمية ذاتي صلة وفي متناول الجميع. وينبغي ألا يتخلف أحد عن الركب، على نحو ما نواصل تكراره في جهودنا الجماعية. وفي وقت سابق هذا العام، في تموز/يوليه، قدمت أرمينيا تقريرها الوطني الطوعي الأول عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وتزامنت تلك العملية الهامة مع فترة سياسية حاسمة حركتها العمليات الديمقراطية النابضة بالحياة وإطلاق مجموعة واسعة من الإصلاحات في بلدي. إن أرمينيا ملتزمة بإنشاء وتطوير منصة مبتكرة وقائمة على المعرفة تزيد تأثير خطة التنمية وتسرع تنفيذها.

وفي ذلك الصدد، نسلم بالدور الذي لا غنى عنه الذي تضطلع به الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، فضلا عن أهمية التعاون في العمل مع سائر الشركاء المحتملين. وبوصف أرمينيا عضوا منتخبا حديثا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومرشحا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، فإنها ستبذلك قصارى جهدها للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها.

وهذا هو العام الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية السبعين لاثنتين من أهم وثائقنا المتعلقة بحقوق الإنسان، وهما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ولكل منهما تاريخها الخاص، وكل واحدة منهما أصبحت ركنا أساسيا لتطوير القانون الدولي. وعملتا بوصفهما الأساس الذي أطلقت عليه أرمينيا المنتدى العالمي لمكافحة جريمة الإبادة الجماعية. وفي هذا العام، سيكون المنتدى العالمي مكرسا لمسائل منع الإبادة الجماعية من خلال التعليم والثقافة والمتاحف. وأشجع الوفود على الحضور والإسهام في أعمال المنتدى.

(*تكلم بالفرنسية*)

إن ”العيش معا“ هو موضوع مؤتمر القمة السابع عشر للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر في يريفان، عاصمة أرمينيا، وهي مدينة يبلغ عمرها نحو ٢٨٠٠ عام. ومن دواعي الشرف الكبير والامتياز أن أرمينيا ستكون جزءا من الأسرة الواسعة الناطقة بالفرنسية وستعزز التسامح والاحترام المتبادل من خلال التعاون في مجالات الثقافة والتعليم والابتكار.

وأكرر التأكيد مرة أخرى على دعوة الوفود إلى حضور مؤتمر قمة الفرانكفونية مع العديد من المناسبات المقررة في هذا الإطار.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية أرمينيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد نيكول باشينيان، رئيس وزراء جمهورية أرمينيا، من المنصة.

خطاب السيد م. سعد الدين العثماني، رئيس حكومة مملكة المغرب.

اصطحب السيد م. سعد الدين العثماني، رئيس حكومة مملكة المغرب، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني عظيم السرور أن أرحب بفخامة السيد م. سعد الدين العثماني، رئيس حكومة مملكة المغرب، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد العثماني (المغرب): السيد الرئيس، يطيب لي في البداية أن أهنئ رئيسة الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على انتخابها . متمنيا لها كل التوفيق والنجاح في مهمتها النبيلة.

وأنوه أيضا بالعمل الدؤوب الذي يقوم به الأمين العام للأمم المتحدة السيد غوتيريش للمضي قدما في مسار إصلاح منظمتنا، وتعزيز دورها وتحقيق الأهداف السامية التي أنشئت من أجلها. كما أجدد دعم المغرب الكامل للمبادرات التي أطلقها، خاصة في مجال حفظ وبناء السلام، وتحديث آليات عمل المنظمة، وتحقيق التنمية المستدامة.

يعيش العالم على وقع تحديات متنوعة، وعلى وقع تحولات وتقلبات متلاحقة، تضع على المحك قدرتنا على إرساء مقاربات متجددة كفيلة بالنهوض بالعمل متعدد الأطراف، هذا العمل الذي يعاني من أزمة حقيقية، على مستوى تحديد مفاهيم توافقية للتعامل مع القضايا الشاملة، وفي مجال النهوض بفاعلية المؤسسات الدولية ودعم قدرتها على التأقلم المستمر مع التغيرات . إن تأمل هذا الواقع والحديث في هذا الموضوع لا يصب في خانة الطرف الفكري، بل هو دعوة صريحة لتفكير واقعي موضوعي في حصيلة عمل الأمم المتحدة، بغرض الارتقاء بقدرتها على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

وفي هذا الصدد، يعتبر المغرب، وفق رؤية جلالة الملك محمد السادس، أن تطوير العمل متعدد الأطراف، يتطلب إيلاء اهتمام خاص لثلاثية الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. فإذا كانت سنة ٢٠١٨ هي سنة تفعيل خطة عام ٢٠٣٠– التي كان قد تم اعتمادها سنة ٢٠١٥. فإنها أيضا تعتبر سنة تخليد محطتين تاريخيتين، هما طفرة نوعية في مسيرة عملنا الجماعي ومنطلقا لترسيخ هوية منظمة الأمم المتحدة، وتكريس القيم الإنسانية الكونية المشتركة، وتثبيت السلم والأمن الدوليين.

أما المحطة الأولى، فهي إرسال أول بعثة أممية لحفظ السلام، والتي نخلد هذه السنة ذكراها السبعين. إنها تشكل مناسبة لاستحضار محورية المنظومة الأممية لحفظ السلام، القائمة على أسس الحل السلمي للنزاعات الدولية والإقليمية، واحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، واستقلالها السياسي. ومن هذا المنبر،

كان جلالة الملك محمد السادس، قد أكد خلال الدورة ٦٧ للجمعية العامة سنة ٢٠١٢ أن:

”تحقيق السلم والأمن الدوليين، يبقى جوهر المهمة التاريخية التي أنيطت بالأمم المتحدة. وما انتشار عشرات الآلاف من القبعات الزرق في كل جهات العالم لحماية المدنيين، وتوفير الأرضية الملائمة للحوار السياسي بين الفرقاء، إلا دليل قاطع على الدور الحيوي الذي تلعبه منظمتنا في هذا المجال“.(A/67/PV.16، صفحة ١٣)

كما أكد جلالة الملك في رسالته الموجهة إلى السيد الأمين العام للأمم المتحدة في أوائل هذا الشهر، تثمين المملكة المغربية لمبادرته بتنظيم اجتماع رفيع المستوى خلال هذه الدورة، حول تطوير عمل آلية حفظ السلام. ودعم المغرب البيان الصادر عن هذا الاجتماع.

أما المحطة التاريخية الثانية، فهي اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، والذي نخلد هذه السنة أيضا ذكراه السبعين. وهي تمثل مناسبة للتنويه بهذه اللبنة الأساسية في المنظومة الحقوقية الدولية، التي أسست لقيم كونية مشتركة في مجال حقوق الإنسان، وكانت خير محفز لاعتماد مواثيق دولية موضوعاتية، تعنى بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغيرها. وهنا يؤكد المغرب التزامه بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دوليا، مجددا الدعوة إلى مواصلة العمل لجعل المبادئ النبيلة لحقوق الإنسان، عنصر تقارب بين الأمم على اختلاف وتنوع وتعدد مكوناتها، وبلورة تصور مسؤول للقيم الحقة لحقوق الإنسان، بعيدا عن أي توظيف سياسي مغرض لغاياتها النبيلة.

لقد وضع صاحب الجلالة ضمن أولويات السياسة الخارجية للمملكة المغربية، الانخراط في نظام متعدد الأطراف، قوامه التوازن والواقعية والنجاعة والانفتاح والطموح. ونحن اليوم، بحاجة أكثر من أي وقت مضى، للعمل سويا لبلورة مقاربات توافقية، من منطلق منظور إنساني وتضامني، لرفع التحديات المشتركة الملحة، خاصة في مجالات التغيرات المناخية ومكافحة الإرهاب والهجرة. هذا هو السبيل الذي اتبعه صاحب الجلالة في ما يخص التعبئة العالمية للحد من آثار التغيرات المناخية. حيث جعل من قمة مراكش (COP 22) موعدا مع التاريخ، هاجسها تفعيل الالتزامات والتعهدات الصادرة عن قمة باريس حول المناخ.

وبنفس القناعة، انخرط المغرب بكل حزم وعزم، في التعاون الدولي في مواجهة الإرهاب ومواجهة المخاطر الأمنية العابرة للحدود. حيث ساهمت، من منطلق خبرتها المشهود لها، في وضع مقاربات دولية وإقليمية ووطنية تتلاءم ومتغيرات هذه الظاهرة. كما واصلت المملكة المغربية مساهمتها في حشد الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال رئاستها المشتركة مع هولندا، للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

أما فيما يخص موضوع الهجرة، فقد قدم جلالة الملك محمد السادس، بصفته رائدا في مجال سياسات الهجرة داخل الاتحاد الإفريقي، الأجندة الإفريقية للهجرة، التي اعتمدتها القمة الإفريقية الواحدة والثلاثون، بأديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وعلى المستوى الدولي، فإن المغرب يرأس، بشراكة مع ألمانيا، المنتدى العالمي للهجرة. وقد ساهمت مخرجات هذين المسارين — الإفريقي والدولي — في إغناء محتوى الميثاق العالمي للهجرة.

وقد شهدت الشهور الأخيرة مفاوضات مكنت، ولأول مرة في التاريخ، من صياغة توافق دولي للآراء حول ميثاق عالمية للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة، سيتم اعتماده خلال الاجتماع الرفيع المستوى المرتقب في مدينة مراكش بالمملكة المغربية في ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الذي سيشكل لحظة تحول تاريخية في التعاطي مع مسألة الهجرة، حيث سيرسي أسس نظام عالمي جديد يقوم على الحوار والتشاور والتعاون ويتعامل إيجابيا مع الهجرة كدينامية بشرية أساسية في تطوير المجتمعات

والتقريب بين الحضارات وتحقيق التنمية. فمرحبا بكم جميعا في مدينة مراكش.

جعل المغرب علاقاته مع القارية الأفريقية، انطلاقا من انتمائه الأفريقي المتجذر والروابط التاريخية والإنسانية العريقة التي تجمعه مع الدول الأفريقية، من أولى أولويات سياسته الخارجية، في إطار رؤية استراتيجية متكاملة واستباقية. فإن المغرب معتز بأفريقيته، والمغرب معتز بعلاقاته المتميزة مع إخوانه الأفارقة ويحرص جلالة الملك محمد السادس، في هذا الإطار، على اقتراح تصور أفريقي لكل إشكالية تطرح على مستوى جدول الأعمال الدولي من أجل المساهمة في دعم الجهود الأفريقية والدولية لكسب رهانات السلم والتنمية والحكم الرشيد.

ودعما من المغرب للمبادرات الرامية إلى تحقيق الازدهار والاستقرار في القارة الأفريقية، فإنه يتشرف بالمشاركة في ترؤس مبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن مع جمهورية السنغال الشقيقة، وهي المبادرة التي تروم محاربة التصحر في أفريقيا من أجل إعادة تأهيل الأراضي القاحلة وتثبيت سكانها مع تمكينهم من الحصول على مصدر عيش كريم لهم ولذويهم. وأغتنم هذه الفرصة وهذه المناسبة لأدعو الدول الأعضاء بمنظمة الأمم المتحدة إلى المساهمة الفعالة في هذا العمل الهام لأفريقيا وللتنمية في أفريقيا.

إن المغرب، بصفته عضوا في مجلس السلام والأمن الأفريقي، عازم على الاضطلاع بمسؤوليته في حشد الجهود من أجل الحفاظ على الأمن والسلم وتعزيز الاستقرار في القارة الأفريقية، بما يدعم جهود الأمم المتحدة في هذا الإطار.

إن المخاطر التي تحدق بمنطقة الشرق الأوسط تتطلب إيجاد حل عادل ونهائي للقضية الفلسطينية، باعتبارها جوهر النزاع في المنطقة وأساس أمنها وأساس استقرارها. ومن هذا المنطلق، ندعو الأمم المتحدة إلى تركيز الجهود على إعادة إطلاق العملية السياسية، استنادا إلى المرجعيات الدولية والثنائية، بما يمكن الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه المشروعة وعلى رأسها حقه في إقامة دولته المستقلة على كامل أراضيه الوطنية وعاصمتها القدس الشريف.

وإدراكا من المملكة المغربية، التي يرأس عائلها جلال الملك محمد السادس لجنة القدس، لأهمية القدس لدى أتباع الديانات السماوية الثلاث ولدى البشرية جمعاء، فإنها ترفض أي مساس بالوضع التاريخي والقانوني والسياسي للمدينة. أكرر، إن المملكة المغربية ترفض أي مساس بالوضع التاريخي والقانوني والسياسي لمدينة القدس وتدعو إلى بذل جهد عالمي يحفظ وضعها ويحميه من كل الإجراءات التي تستهدفها.

إن مصدر القلق الثاني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو التدخل السافر لقوى إقليمية في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية، بما فيها المملكة المغربية، بما يهدد أمنها ويهدد استقرارها، بل ويمس سيادتها ووحدتها الترابية والوطنية. ولا يسع المملكة المغربية، بهذه المناسبة، إلا أن تجدد الرفض والإدانة لمثل هذا السلوك العدائي الهدام، وأن تطالب هذه الدول بالإقلاع عن هذا النهج، الذي يتعارض مع أحكام القانون الدولي ومع العلاقات الدولية ومع مبادئ حسن الجوار وتدعوها إلى تبني خيارات متبصرة والانخراط بصدق وشجاعة في بناء منطقة آمنة ومستقرة وجذابة.

يظل الخلاف الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية سببا رئيسا في إذكاء التوتر بالمنطقة وعائقا أمام العمل المشترك والتكامل المغاربي. وبالتالي، فقد بات من اللازم العمل الجاد على إيجاد حل سياسي مستدام من خلال جهود يتعين على الجزائر الجارة الانخراط الفعلي والمباشر فيها من منطلق مسؤوليتها التاريخية ومسؤوليتها السياسية في افتعاله وتأجيجه واستدامته.

إن المملكة المغربية تؤكد التزامها التام بالمرجعيات التي اعتمدها مجلس الأمن الدولي لمعالجة هذا الخلاف المفتعل، باعتباره الهيئة الدولية الوحيدة المكلفة برعاية المسلسل السياسي،

وفي مقدمته اعتماد روح الواقعية والتوافق والعمل على التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم، كما ورد في قرارات مجلس الأمن وآخرها القرار ٢٤١٤ (٢٠١٨). وفي هذا الصدد، يؤكد المغرب دعمه للجهود التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي للصحراء الغربية، من أجل إيجاد حل سياسي نهائي ومتوافق عليه لهذا الخلاف المفتعل، على أساس الموقف الذي عبر عنه جلالة الملك محمد السادس في خطاب الذكرى السنوية الخامسة والستين لثورة الملك والشعب في ٢٠ آب/أغسطس الماضي، حيث شدد جلالته على مواصلة المغرب

”بكل ثقة والتزام، انخراطه في الدينامية التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة، بالتعاون مع مبعوثه الشخصي، وذلك على أساس نفس المرجعيات التي حددناها في خطاب المسيرة الخضراء الأخير. وإننا نسجل، بارتياح، الانسجام المتزايد بين هذه المبادئ والمواقف الدولية“.

وبالموازاة مع ذلك، يواصل المغرب جهوده من أجل تفعيل النموذج التنموي بأقاليمه الصحراوية الجنوبية وتطبيق نظام الجهوية المتقدمة بشكل يكفل لسكان الصحراء المغربية التدبير الذاتي لشؤونهم المحلية، في مناخ من الديمقراطية والاستقرار والتنمية المستدامة.

ونستحضر، في المقابل، بأسى بالغ وبقلق عميق، الوضع المأساوي لإخواننا المحتجزين في مخيمات تندوف، لنجدد مطالبتنا الثابتة، وغير القابلة للمساومة للمجتمع الدولي، من أجل حمل الجزائر على تحمل كامل مسؤولياتها السياسية والقانونية والإنسانية، بوصفها البلد المضيف، والسماح لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بالنهوض بالولاية المنوطة بها في تسجيل وإحصاء هؤلاء السكان، تنفيذا لقرارات مجلس الأمن الدولي منذ سنوات واستجابة لنداءات الأمين العام للأمم المتحدة والهيئات الإنسانية المختصة.

إننا على قناعة تامة، اليوم كما بالأمس، بأن من شأن التقلبات والتحولات الكبرى التي يشهدها العالم التأكيد بقوة وبإلحاح أنه لا محيد عن تضافر جهود كل أعضاء المجتمع الدولي، أيا كانوا ومهما كانت مصالحهم، فإن العمل المتعدد الأطراف، هو في صميمه ضد الانعزال وضد الميل إلى إدامة الوضع القائم، فهو عنوان للتقدم وللتفاهم وللتأقلم. وسيظل النظام المتعدد الأطراف، على الرغم مما يتعرض له من جحود ومن انتقاد، ضروريا ومطلوبا لمعالجة التحديات والقضايا المطروحة على المجتمع الدولي.

وستبقى المملكة المغربية على الدوام عضوا نشطا في منظمة الأمم المتحدة وعضوا فاعلا مسؤولا في المجتمع الدولي. وستظل المملكة المغربية تؤمن بمبادئ المنظمة وتثق في جدوى العمل متعدد الأطراف.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس حكومة المملكة المغربية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد سعد الدين العثماني، رئيس حكومة المملكة المغربية، من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢١.